الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٥
المعقودة يوم الاثنين
٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)
ثم: السيد سينوغوروزا ..... (بوروندي)
(نائب الرئيس)
ثم: السيد سيسوات ..... (كمبوديا)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب السيد بوريس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب رئيس الاتحاد الروسي.

اصطحب السيد بوريس يلتسين، رئيس التحاد الروسي، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الاتحاد الروسي، فخامة السيد بوريس يلتسين، وأن أدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية.

السيد يلتسين (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد أمارا إيسي، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم للمنصب السامي، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية. وإنني أرى في ذلك دليلا على الاعتراف بهيبة بلدكم في المجتمع الدولي.

تقترب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، والعالم بأسره ازدادت سنه معها. ما هو شكل العالم هذه الأيام؟ هل أضحى عالما أفضل؟ هل أصبح أكثر حكمة؟ والأهم من كل ذلك، ما الذي سيتركه الجيل الحالي للأجيال القادمة؟

لا يمكن لأي دولة أو أي شعب أن يكون غير مبال بهذه المسائل. وعلينا هنا في الأمم المتحدة أن نجد الأجوبة عنها. وهذا أمر له أهمية خاصة بالنسبة لروسيا. فنحن نحاول أن نفهم نوع العالم الذي نريد العيش فيه، وشكل العالم الذي ينبغي لنا أن نبذل كل ما في وسعنا لبنائه.

لقد ولدت روسيا الجديدة في عام ١٩٩١ باعتبارها دولة ديمقراطية. وقد شهد العالم كله ولادتها.

منذ سنوات عديدة الآن مازلنا ننخرط في مهمة ضخمة وشاقة، جوهرها ازالة تركة النظام الشمولي والحرب الباردة.

فالحرية وصلت روسيا. وحصل الشعب على حقوقه المدنية الأساسية التي حرم منها فترة طويلة. إن الاصلاح الاقتصادي العميق يجري الاضطلاع به في روسيا. ويجري تطبيق نظام اقتصاد السوق الحرة. وهكذا، إن كل قصة من قصص نجاحنا الجديد تعزز الديمقراطية الروسية.

وروسيا رسمت بشكل حازم خطا نهائيا يفصل بينها وبين الحرب العالمية الثانية، وسحبت قواتنا من المانيا وأوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق. وروسيا، من تلقاء نفسها، وبجهد عظيم ازالت أي تهديد لأمن الدول الأخرى.

وبالاضافة الى ذلك، إن بلدنا، وبفضل جهوده الذاتية، شجع على وضع نهاية للمجابهة في أوروبا، مقيما هياكل أمنية جديدة هناك، ليس فقط لعدد مختار من الدول ولكن للجميع. وينبغي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يصبح قوة محركة قوية في هذه العملية.

ونتوقع أيضا أنه سيتوفر فهم أكبر من جانب شركائنا فيما يتعلق بمشاكل الأمن في روسيا. ونحن نعول على مقدرتهم على تخطي حواجز الريبة القديمة الكامنة في عالم مقسم الى تكتلات، وهي ريبة ليس لها ما يبررها الآن.

إن روسيا تخضع لتغيرات وأخذت تسترد هويتها، إلا أنها تبقى دولة عظمى بكل المقاييس. وروسيا على استعداد للتعاون على قدم المساواة في إطار المجتمع الدولي، الذي ينبغي له بدوره أن يقبل بروسيا نشطة ومنفتحة.

ونود أن نرى الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من اسلحة التدمير الشامل وقد اندثرت من الوجود. ومن الضروري تحقيق التحكم الفعال بعدم انتشار التكنولوجيات التي تنتجها.

وروسيا بحاجة الى عالم خال من الحروب والصراعات المسلحة والكوارث البيئية. ونؤيد تطوير علاقات اقتصادية دولية دون تمييز. وتؤيد روسيا قيام عالم قادر على التصدي للارهاب والاتجار بالمخدرات والأنواع الأخرى للجريمة الدولية.

وتحقيق هذه التغيرات العملاقة يتطلب بذل جهود من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا مجال هنا للعاملين بمفردهم أو بكثرة عددهم.

وبالطبع، لا يمكننا أن نفعل ذلك دون علاقات جديدة بين الدولتين النوويتين الكبريين. وأنا مقتنع بأن العالم بأسره له مصلحة حيوية في اقامة شراكة استراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة. وإنني على استعداد لاجراء حوار جدي ومثمر مع الرئيس بيل كلينتون، الذي قدم اليوم نظرة متفائلة لعلاقة التفاعل بيننا.

إن أولويات السياسة الخارجية والاقتصادية لروسيا تكمن في بلدان كومنولث البلدان المستقلة، وهي الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي. إن روابط روسيا معها هي أوثق من علاقات حسن الجوار التقليدية؛ بل أن ما بيننا فعلا علاقة دم غير عادية. وفي جميع بلدان كومنولث البلدان المستقلة فعلا تتنامى اليوم رغبة في التعاون الأوثق، والتكامل الحقيقي بدلا من مجرد التكامل المعلن. وأساسها حسن النية والمنفعة المتبادلة.

والمحاولات الرامية الى استعمال التناقضات بين كومنولث البلدان المستقلة لأغراض أنانية محاولات قصيرة النظر جدا. فالصراعات في عدد من بلدان كومنولث البلدان المستقلة تهدد ليس فقط أمن دولتنا، ولكن أيضا الأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

إننا مهتمون اهتماما شديدا بالمشاركة الفعالة للمجتمع العالمي في تسوية هذه المشاكل الصعبة. غير أن العبء الأكبر في صون السلم في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق يقع على كاهل الاتحاد الروسي.

وجهودنا لم تذهب أدراج الرياح. فهناك هدنة قائمة فعلا في مولافا. وعملية السلام في جورجيا آخذة بالتطور؛ وبدأ الأمل يبزغ فعلا بوقف سفك الدماء في ناغونو كاراباخ؛ وتم التوصل الى اتفاقات أولية أيضا بشأن طاجيكستان.

ويعرف الجميع مدى صعوبة الحياة للملايين من الروس في الدول المستقلة حديثا؛ وليس هذا الوقت وقت شعور بالرضى الذاتي. لقد كانوا يعيشون ذات يوم في وطنهم، غير أنهم أصبحوا ضيوفا الآن - ولا يلقون الترحيب دوما.

ولا يمكننا أن نظل نغض النظر عن مصير أبناء وطننا. وأنا لا أشير هنا الى أية حقوق أو امتيازات خاصة. لكن الشعب في روسيا لن يتفهم موقفي إذا لم أعلن الآن ومن على هذه المنصة أن الدول الديمقراطية يجب أن تثبت من خلال تصرفاتها أن ضمان حقوق الانسان هو في الواقع حجر الزاوية في سياستها الخارجية. وفي هذا المجال لا يقبل نهج انتقائي أو ازدواجية في المعيار.

قبل عامين أقرت الجمعية العامة الإعلان الخاص بحقوق الأقليات الوطنية. وفي هذه الدورة اقترح التوصل الى اتفاق على تجسيد المبادئ الواردة في ذلك الإعلان في تشريعات كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وروسيا لا تفرق بين تسوية مشاكلها ومشاكل الآخرين. ولهذا السبب نقدر الى أبعد الحدود النشاط الذي يجري ضمن الأمم المتحدة.

إن العالم يقف الآن عند تقاطع الطرق. ومأساة صراع الكتلتين المتعارضتين قد انتهت في نهاية المطاف. والتوازن الدقيق القائم على أساس القوة والخوف والترهيب المتبادل قد اختفى الى الأبد.

ولكن العالم مازال دون استقرار. فالتغيرات الجارية لا تنطوي فقط على وجود آمال بمستقبل أفضل، ولكن تنم عن مشاعر عميقة بالقلق أيضا.

وليست روسيا وحدها هي التي تحاول الاستجابة للتحديات البازغة. فإلى حد ما، تواجه المانيا الموحدة واليابان والولايات المتحدة والبلدان الأخرى في الغرب نفس المشكلة. ونفس الشيء ينطبق على العديد من البلدان في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن التغيرات الجوهرية في العلاقات الدولية تقترن بظهور مشاكل جديدة. إن بلدانا متزايدة العدد ترى حل ذلك في تعزيز فعالية الهياكل المشتركة بين الدول. وفي الوقت نفسه، لا يحول هذا دوما دون زيادة أنشطة الذين يحملون تطلعات انفصالية أو قومية.

إن بابا حقيقيا قد فتح على مصراعيه أمام الصراعات الاقليمية والمحلية والعداوات القومية والقبلية والدينية والمواجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالجرح النازف في البوسنة لم يلتئم. ومن المفارقة المأساوية أنه في أعقاب الحرب الباردة في أوروبا، اشتعلت بؤر الحرب من جديد هناك.

إن المأساة التي لا مثيل لها في رواندا تصرخ ألما في قلوب جميع الناس. وهذا دليل على هزيمتنا جميعا.

ولكن دعونا ننظر حولنا. ألا توجد أجزاء أخرى في العالم يتم فيها اتخاذ اجراءات غير قانونية بشكل أكثر تهذيبا وتحضرا ضد الأقليات الوطنية والثقافية؟ ألا تتعرض للتهديد حقوق هذه الأقليات وأمنها؟ وهل اختفت العنصرية ومعاداة السامية؟ ألم يعد هناك أي نوع من التمييز ضد الذين صنفوا بأنهم من غير السكان الأصليين؟

وعندما تتحول القومية العدوانية الى سياسة للدولة فانها تشكل خطرا كبيرا يحيق بالبشرية جمعاء.

وهذه المشاكل أضحت أكثر الحاحا اليوم لأن تهديد الصراعات المحلية لم يتضاءل.

إن كل صراع من هذه الصراعات يمكن أن يسبب انهيارا حقيقيا في التغيرات الجغرافية السياسية في جميع أنحاء العالم.

لقد انتهت الحرب الباردة، إلا أن قادة بنيتها التحتية - جبال من الأسلحة والمجمعات العسكرية - الصناعية في البلدان المتقدمة النمو - لا تزال موجودة. إن انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يحولها الى أدوات للرعب. فقد أغرقت الأسواق الدولية بكميات هائلة من الأسلحة. إن المصالح المكتسبة غالبا ما تكون غالبة، وللأسف، على الوعي بالخطر الكامن في هذه العملية. إن هذا، في الحقيقة، ليس إلا سباقا للتسلح جرى تحويله ببساطة الى البلدان النامية من خلال السوق.

إن اشتداد وطأة الأزمة البيئية وانتشار مرض الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب) وأمراض خطيرة أخرى هما أيضا حقيقتان قائمتان في نهاية القرن العشرين هذا.

إن دروس التاريخ لا يمكن تعلمها إلا بصعوبة كبيرة، فتسلط فكرة التفوق غاية في الخطورة. وعدم القبول بالشيء المغاير على نحو مرض أسفر مرارا وتكرارا عن مشاكل وصراعات عرقية ودينية عديدة. والخوف من الانفتاح السياسي فيما بين الدول ينتهي مرة أخرى الى قيام "حجر صحي" أو "ستار حديدي".

دعونا نكون مخلصين: فالمساواة والمشاركة والفائدة المشتركة والتعاون لا تزال الى حد كبير كلمات تستعمل لتغطية غرور الدولة. تشير هذه الحالة الى حاجة ملحة الى تطوير نظام ثابت من الأمن يقوم على أساس مبادئ وآليات التعاون من جانب كل إنسان، وحاجة الى اصلاح المؤسسات الدولية. وهذا النظام ينبغي أن يتوافق مع الظروف الجديدة السائدة الآن، وينبغي أن يعمل تحت رعاية الأمم المتحدة.

إنني أقترح التدابير التالية كاسهام محدد تجاه إنشاء هذا النظام.

أولا، يجب علينا التعجيل بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. إن روسيا تؤيد توقيع هذه المعاهدة العام المقبل، وذلك عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة. وينبغي لنا التفكير أيضا بخطوات أخرى للحد من الأسلحة الاستراتيجية النووية الروسية والأمريكية بغية التمكن، في نهاية المطاف، من التخلي عن "توازن الرعب" الموروث والقائم على الردع النووي المتبادل.

ثانيا، يجب علينا أن نوسع تدابير منع الانتشار لتشمل أسلحة التدمير الشامل. ففي فصل الربيع المقبل، عندما ينعقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الضروري اتخاذ قرار بشأن وجوب أن تكون المعاهدة مفتوحة العضوية ودون

مدة محدودة. وما من أحد له الحق في أن يرفض ذلك. وفي هذا السياق، نعتقد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ستحتاج الى أن تعطى ضمانات أمنية إضافية تكون أكثر دقة. وإننا نقترح عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن في المستقبل القريب على مستوى وزراء الخارجية لتنسيق واتخاذ قرار جديد بشأن ما يدعى بالضمانات الأمنية "الايجابية".

ثالثا، ينبغي لنا أن نشرع في إجراء مناقشة متعددة الأطراف بشأن المسائل التي تتعلق بتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة والعتاد العسكري. علاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى أن تشارك في عملية تحديد الأسلحة النووية والحد منها. إننا نقترح معاهدة بشأن الأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي تقوم بوضعها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن لهذه المعاهدة أن تنص على وقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية وعلى منع إعادة انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة، وازالة الأسلحة النووية وتقليل وسائل نقلها على نحو إضافي.

رابعا، من المستصوب افتتاح المناقشات المعنية بالبرامج الاقليمية بغية تعزيز السلم والأمن. فأنظمة الأمن الاقليمية هي قيد الإعداد حتى في الوقت الراهن: وأنا أفكر بصورة خاصة في المعاهدة المتعلقة بالأمن الجماعي بين أعضاء كمنولث الدول المستقلة الذين كانوا في الاتحاد السوفياتي السابق. وإننا نعتقد أنه في المرحلة الراهنة يمكن للأمم المتحدة أن توجه جهودها نحو تنسيق عملية بناء أنظمة الأمن الاقليمية.

وأخيرا، تدل تجربة الأعوام الأخيرة على أن التخلي عن سباق التسلح عملية معقدة ومكلفة للغاية. فتحويل الصناعة العسكرية يتسبب بمشكلات اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة يتعين التصدي لها، ولا سيما فيما يتعلق بازالة الأسلحة الكيميائية والبكتيريولوجية. وفي هذا السياق من المهم مضافرة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وهذا التعاون بين الدول من شأنه أن يعزز مستوى الثقة المتبادلة. وفي عام ١٩٩٦، قد يكون من الممكن عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة يعني بالتعاون الدولي في ميدان التحويل.

إن تنفيذ هذه التدابير سيمكننا من جعل الحالة في العالم مستقرة الى حد كبير. ومع ذلك، فمن وجهة النظر البعيدة المدى لن تكون هذه التدابير كافية.

إن الفهم العسكري الصرف السابق لمفهوم "الأمن" أصبح اليوم قديم العهد. فمدى المشكلات التي تواجهها البشرية بات أوسع نطاقا بكثير مما كان عليه والتعريف الحديث للأمن لا ينفصل عن فكرة التنمية المستقرة.

إن العالم بحاجة ملحة الى استراتيجية للقرن الحادي والعشرين - استراتيجية المسؤولية المشتركة. ويمكن تعريف أهم نقاط هذه الاستراتيجية كما يلي:

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة لا للمناطق والدول منفردة فحسب، بل بالتأكيد للكوكب بأسره باعتباره كيانا واحدا. ويجب على البشر أن يتحملوا بأنفسهم مسؤولية تنفيذ هذه المهمة الضخمة؛
- التخلي عن سيطرة القوى على الضعيف. فأي دولة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ينبغي أن تعي مسؤوليتها عن الحفاظ على النظام بالاتكاز على القانون والأخلاق؛
- الاعتراف غير المشروط بحقوق الانسان، بما في ذلك حقوق الأقليات الوطنية. وبالنظر الى التنوع الكبير في الثقافات والتقاليد والتجربة التاريخية للبلدان والشعوب، فإن حقوق الانسان الأساسية هي قيمة عالمية ولا يمكن أن نسمح بالانتقاص من قدرها.
- تعزيز الأمن البيئي للبشرية. إن العالم يواجه الآن أزمة هي في غاية الخطورة بسبب العجز في الموارد، وتردي البيئة الطبيعية، واتجاهات سلبية، عديدة أخرى. فالفطره السليمة وغريزة البقاء تدعوننا الى وقف استغلال مواردنا الشحيحة الأمر الذي يلحق الفرد بالطبيعة والمجتمع والبشرية. وروسيا تؤيد البرنامج المتعلق بالتعليم والرصد العالميين من أجل الحفاظ على البيئة. علاوة على ذلك، فإن هذا البرنامج يتماشى تماما مع استراتيجية المسؤولية المشتركة. وإننا نزمع على المشاركة بنشاط في تنفيذه.

في الوقت نفسه أود أن أؤكد على أن الفهم العميق وحده من جانب كل مشارك في التعاون الدولي، لمسؤوليته أو مسؤوليتها الفردية، يمكن أن يولد رأيا سليما عن المسؤولية تجاه الحالة العالمية.

وبغية إعادة صياغة تعبير معروف جيدا يمكننا القول أن الأمم المتحدة فكرة جيدة آن أخيرا أوانها.

وأود أن أذكر بصورة خاصة الاسهام الشخصي الكبير الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، لقضية الدفاع عن السلم وتسوية الصراعات الاقليمية.

إن الأمم المتحدة لو أريد أن تبلغ أقصى فعالية لها في القرن الحادي والعشرين، لتوجب عليها أن تخضع لعملية اصلاح معدة إعدادا جيدا.

ومن الواضح أن الأمر سيتطلب إحداث تغييرات سواء في المقر أو في أداء الوكالات المتخصصة. وأيضا سيكون من المستحيل تجنب إحداث تغييرات في مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يظل هيئة صغيرة الحجم بشكل كاف تعمل بكفاءة. وهذا هام بشكل خاص لأن مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يتحمل المسؤولية الأساسية عن دعم وصيانة السلم والأمن العالميين.

يجب أن نحقق توازنا جديدا للقانون والقيم والقوة في السياسة العالمية. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور حاسم في هذه الجهود وفقا للميثاق.

وإن روسيا على استعداد، كما تتطلب المادة ٤٣ من الميثاق، للدخول في اتفاق مع مجلس الأمن لتكوين فرق عسكرية وطنية متاحة لعمليات الأمم المتحدة. وإذا ما سار عدد كاف من الدول الأخرى على هذا المنوال سيكون من الممكن عندئذ المضي قدما بتحقيق مفهوم قوات الأمم المتحدة المتأهبة.

إن لجنة الأركان العسكرية ظلت قائمة رسميا بالفعل طيلة عدة عقود. ووفقا للميثاق إن مهمتها "أن تسدي المشورة والمعونة الى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية". فلتقم بهذه المهمة أخيرا.

وستكون المهمة الكبرى الآن هي وضع استراتيجية لحفظ السلم، ومنع الصراعات والأزمات، وعند الضرورة عمليات بشأن إنفاذ السلام.

لقد أظهرت روسيا، عن طريق أعمال محددة، دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء آليات كفؤة للإستجابة للحالات الإنسانية الطارئة. ونحن مستعدون للتعاون مع جميع البلدان الراغبة في تعزيز قدرة المجتمع العالمي على تجهيز استجابة إنسانية سريعة.

ولأن المشاكل التي نواجهها بشكل مستمر متعددة الوجوه، فإنها تتطلب حلولا كافية. فالمسألة لا تتعلق بما ينبغي أن تحظى بحقوق أكثر - الأمم المتحدة أو الهياكل الإقليمية أو الدول. إن النظام العالمي المقبل لا يمكن أن يكون قويا حقا إلا إذا أمكن ايجاد آليات كفؤة وفعالة لمعالجة المشاكل على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية. إن الاشتراك في المسؤولية سيمكن الأمم المتحدة من أن تبقى بنية مرنة واقعية وفعالة، وقادرة على تركيز جهودها على حل المشاكل الرئيسية حقا التي تواجه البشرية.

إن روسيا تعتقد أن هذه كلها مسائل رئيسيه لها أثر مباشر على مصير المجتمع العالمي. وإن سلطة الأمم المتحدة ومستقبل السياسة العالمية بشكل عام سيعتمدان على الطريقة التي تعالج بها هذه المسائل.

إن الشعوب تسعى دائما الى الاستقرار والسعادة والرفاه. إلا أن التاريخ يقدم الدليل على أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بمساعدة القوة الغاشمة وحدها. ومرة أخرى، ندرك هذه الحقيقة الآن فعلا ونحن نقترب من الموعد الذي تعتز به البشرية: الذكرى السنوية الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية واستعادة السلم.

فلنتذكر بامتنان الذين ضحوا بأرواحهم من أجل هذا النصر الكبير. ولتصبح سنة ١٩٩٥ السنة العالمية للاحتفال بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية.

من أجل الذين يعيشون الآن والذين لم يولدوا بعد، يجب أن نحافظ على السلم ونهيئ الاستقرار على كوكبنا. وينبغي للبشرية أن تشعر في آخر الأمر بأنها تسكن دارا طيبة يمكن الاعتماد عليها.

لقد كانت حضاراتنا دائما متنوعة. وفي تنوع الحضارات والتقاليد والقيم بالتحديد توجد امكانية احراز التقدم.

وفي هذا الوقت، وصلنا الى مرحلة لا يمكن فيها تحقيق المصالح والتطلعات المختلفة للشعوب إلا عن طريق التعاون فيما بينها.

وينبغي للمجتمع العالمي أن يبذل كل جهد يمكن لضمان أن تكون سياساته مجسدة في الفكر الجديد بشأن نفوذ الدول والفخار الوطني والوطنية.

إن الأمم المتحدة طفل العالم. وقبل ٥٠ عاما، عندما كانت الحرب العالمية الثانية دائرة، أصبح واضحا بجلاء أن مستقبل البشرية إنما يوجد في دنيا التعاون والتسامح وليس العدوان والكراهية.

إن التعاون والتسامح شرطان مسبقان للقرن المقبل.

وهذا هو أهم شرط لوجود مستقبل جدير بكوكبنا.

إن هذه فرصة فريدة اتيحت للجنس البشري.

إنني أعتقد أن الأمم المتحدة، في أدائها لمسؤوليتها العامة، لن تسمح لنا بأن نضيعها، وآمل أن يتحقق الحلم الكبير بالسلام الذي يراود جميع الشعوب والدول ويحتل مكانه الصحيح في حياة كوكبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد بوريس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة الرئيس إرنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد إرنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد إرنستو سامبر بيزانو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سامبر بيزانو (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني عظيم الشرف، بصفتي رئيس كولومبيا، أن أتكلم أمام الجمعية العامة التي ما زالت، وقد أشرفت المنظمة على الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، تمثل المحفل الرئيسي لمناقشة المواضيع التي تهم البشرية، والبحث عن حلول سلمية لمشاكلها الموجعة.

قبل خمسين عاما حينما أنشئت منظومة الأمم المتحدة كان العالم يأمل في أن يقضي إلى الأبد على شبح الحرب. ولكن انعدام التفاهم بين الأمم والتعصب الأيديولوجي وسياسات القوة أدت إلى استقطاب العالم إلى كتلتين متعاديتين. وظلت الحرب الباردة لسنوات طوال تخمد الآمال التي علقت في البداية على وضع نظام عالمي للتعايش. ولكن هذا التعايش يتبدى لنا من جديد عندما نرى شخصا أسود يدير دفة جنوب افريقيا، وعندما نرى فلسطينيين ويهودا يتناقشون في أمر بساتين الفاكهة في تلال الجولان، وعندما نرى أهل برلين جميعا يحتسون القهوة الكولومبية الطيبة في المكان الذي ارتفع فيه ذات يوم جدار العار والشنار.

وقبل نهاية هذا القرن سيتعين علينا أن نجاهد من أجل أن نحسم سلميا أهم صراع يعمر بعد الحرب الباردة: الصراع مع جمهورية كوبا الشقيقة.

وأمامنا الآن فرصة سارة لإحياء روح ميثاق سان فرانسيسكو والبدء من جديد في المهمة المؤجلة، مهمة بناء نظام عالمي جديد يقوم على التضامن واحترام حق الشعوب في تقرير المصير، والسعي الحقيقي نحو تحسين الظروف المعيشية للجميع - وهو ما دعا إليه أمام الجمعية العامة قبل سنوات قليلة أحد أبناء كولومبيا المرموقين - وهو إنداليسيو لييفانو أغيري، بوصفه رئيسا لها.

إن تاريخ التسعينيات لا يجوز أن يصبح سجلا آخر عن احباط تطلعاتنا نحو السلم والرفاهية والعدالة. ولا يصح أن يكون هدفنا إلا الإنسان ذاته. وأعمالنا يجب أن تكون موجهة نحو مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. والتزامنا هو أن ننبذ إلى الأبد استخدام السلطة التعسفي وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولكن هذه المهمة - هذه المهمة الحيوية - لا تخلو من التهديدات. فالحمائية الجديدة تهدد آفاق التجارة الحرة في البلدان النامية. صحيح أن الحمائية الجمركية قد اختفت إلا أن شكلا جديدا وخطيرا من أشكال الحمائية بدأ يظهر الآن: حمائية غير جمركية: حواجز أمام تصدير الزراعات والخضروات، وحواجز جمركية، وحصص، وشروط ضد الإغراق، وشروط اجتماعية، والتعلل بمنطق "أسباب تخص الدولة"، ومخاوف من عدم الفوز في الانتخابات. إننا في البلدان النامية لم نعد نكافح ضد أسلاك شائكة من الحواجز الجمركية المعادية: إننا نكافح جيشا من أعداء غير مرئيين تحركهم مصالح شديدة التناقض، ويعترضون بصفة منهجية على التطلع البراق نحو التجارة الحرة - وهو تطلع يبدو أنه يشترك في شيء ما مع مشاعرنا تجاه الفردوس الذي نريد جميعا أن ندخله ولكننا نرى أن الوقت لم يحن بعد.

أما الإفقار فهو نوع آخر من التهديد. صحيح أننا جميعا ملتزمون بانفتاح اقتصاداتنا، ولكن هذا الانفتاح لا يجوز أن يعني أننا يمكن أن نتجاهل الحاجة إلى مواجهة التكاليف الاجتماعية المترتبة عليه بداهة. فالبطالة وتأجيل برامج الاستثمار الاجتماعي وإهمال الظروف المعيشية لسكان الريف، يمكن في نهاية المطاف أن تؤدي في مناطق شاسعة من العالم - وهذا يصدق على أقل تقدير على امريكا اللاتينية - إلى

انتفاء شرعية الجهود التي ما فتئنا نبذلها طوال سنين عديدة لتحويل نظمنا السياسية إلى الديمقراطية. والشيء الوحيد الأخطر من الفقر هو الإفقار الذي بدأنا نلمسه في مناطق عديدة من العالم. فإما أن نجدد - نحن الزعماء - التزامنا تجاه الشعوب، أو نسمح للتكاليف الاجتماعية المترتبة على التغييرات الاقتصادية بأن تفضي في النهاية إلى تدمير منجزاتنا في مجال تعزيز النظم السياسية.

هناك أخيرا التهديد الماثل في تشكيل التكتلات. وتطوير الكتل الاقتصادية يتعارض مع فكرة العالم المبني على القواعد الديمقراطية للتجارة الحرة بالنسبة للجميع وعلى قدم المساواة. فالمحك اليوم ليس هو تبادل السلع والخدمات، بل هو بالأحرى تبادل الوسائل اللازمة لإنتاج تلك السلع والخدمات.

إن التقسيم الانتقائي لملكية وسائل الانتاج يضع من يعيشون منا في البلدان النامية في أسوأ عالم ممكن. فلا نملك وسائل الانتاج، ولا يمكننا الوصول إليها بسهولة، ولكن تقع على عاتقنا مسؤولية التنافس الضخمة على قدم المساواة مع أكبر بلدان العالم الصناعية.

إن الأمر ليس مجرد تكرار ممل لشكاوى ومطالب العالم الثالث. المقصود هنا هو تحديد قواعد جديدة تمكننا من الوصول إلى التكنولوجيا ومن تمويل بنيتنا الأساسية بشروط مواتية، مما ييسر لنا بلوغ مستويات مقبولة للتنافس تمكننا بدورها من إنهاء اعتمادنا على شركات الخدمات الاحتكارية وشراء قنوات تسويقية في عالم كل ما يهم فيه وما يعتد به هو البيع لا الانتاج.

إن هذا التطلع إلى تطوير ظروف جديدة تمكننا من الاضطلاع بدور حيوي في إطار الصورة الجديدة للقوى العالمية ينبغي أن يأخذ شكل نموذج إنمائي جديد بالنسبة لبلداننا، وهو نموذج بديل أود أن أناقشه معكم اليوم في هذه القاعة.

إنني أتكلم عن نموذج بديل يكون بديلا للنظام الحمائي الذي ساد في الستينات لأن إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد لا يتطلب اقتصادات تنافسية مفتوحة فحسب ولكن أيضا بديلا عن الليبرالية الجديدة التي تترك للسوق، على وجه غير مسؤول، تصحيح جميع الاختلالات.

إنني أتكلم عن بديل عن المساعدة الشعبية القديمة، لأنه لا بد من وجود تغيير اجتماعي يستند أساسا إلى المعيار الاقتصادي، ولا بد من وجود بديل للرأسمالية الشرسة التي ترسي قاعدة "كل شخص كفيل بنفسه" بوصفها شكلا من أشكال الانتقائية الاجتماعية.

أتكلم عن بديل عن المعايير العمياء لتدخل الحكومة بالإضافة إلى بديل عن المحاولات الرامية إلى بيع الدولة للمزايد الأكبر الذي لا يهتم إلا بمصلحته وعن تخلي الحكومة عن مسؤولياتها حيال الجماهير المحرومة من الحماية.

إنني أتكلم عن بديل عن المفاهيم التي عفى عليها الزمن للديمقراطية التمثيلية، وأتكلم أيضا عن بديل لمواجهة المحاولات الرامية إلى تقييد التفاعل الحر للديمقراطية وتحويلها إلى شكل من أشكال المجابهة العقيمة بين المصالح الخاصة.

يجب أن يكون الهدف من هذا النموذج البديل، نموذج الجنوب، خلق مواطن جديد أكثر انتاجية في الاقتصاد، مواطن يشارك إلى أقصى درجة في المجال السياسي ويكون أكثر دعما في المجال الاجتماعي.

إن كلمات وعبارات مثل "الاستثمار الاجتماعي" و "الحكم الجيد" و "التنمية الزراعية" و "المنافسة" و "المواءمة" و "التقدم التدريجي"، كلها جزء من مفردات بديلة ستمكننا من أن نتكلم لغة الهوية الجديدة، هويتنا نحن كبلدان تتلمس طريقها.

وكيما يكون نموذج التنمية الجديد هذا نموذجا حقيقيا لا فكرة مجردة، يجب أن يأخذ في الحسبان بعض العناصر الأساسية.

أولا: يجب أن يسمح بتحديث هياكلنا الانتاجية. إذ أننا لن نستفيد شيئا إذا ما واصلنا فتح الأسواق بينما لا يوجد لدينا ما نبيعه فيها، وذلك لأننا لا ننتج شيئا، أو لا ننتج سوى النذر اليسير.

إن التحديث يسير جنبا إلى جنب مع تطوير بنية أساسية مناسبة لوسائل النقل والاتصال مع الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة.

علينا أن نطور ظروفا جديدة للإنتاجية، ولاسيما في مجال التكنولوجيا، ولا بد من تبني عمليات إنتاجية مستدامة أكثر فاعلية وأكثر قدرة على حماية البيئة. إن عالم اليوم ليس مقسما بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وإنما بين الذين يعرفون والذين لا يعرفون. ونحن البلدان النامية ننتمي إلى أولئك الذين يفتقرون إلى المعرفة. وعلينا أن نشتري تقنيات حديثة ونطورها ونستوعبها.

ثانيا، هناك مفهوم التضامن الاجتماعي، إن أكبر تحد يواجهنا في هذا المجال، هو إضفاء الشرعية على نظام اقتصادي جديد عن طريق مقترحات إنمائية اجتماعية حقيقية. إن الاستثمار في الإنسان أفضل

استثمار. والاستثمار في الصحة والتعليم والإسكان مربح للغاية، لا من الناحية الاجتماعية فحسب، ولكن أيضا، وبصفة خاصة، من الناحية الاقتصادية.

ثالثا، لدى تناول هاتين الثورتين الكبريين، ثورة التنافس وثورة التضامن، يكون من الضروري تغيير أفكار أولئك الذين يقومون الآن بأدوار عناصر العملية الاقتصادية.

فما الذي يجب أن يكون عليه دور الحكومة؟ بغض النظر عن معضلتي الخصخصة أو التأميم، معضلة تقليص حجم الحكومة من عدمه، من الحتمي أن تنجح الحكومة في العمل، وأن تحقق النجاح بأمانة. فالحكم الجيد هو الذي يجب أن يكون هدفنا عند إصلاح الحكومة.

إن الحكومة الجيدة تعني بناء نوع جديد من الحكومة، حكومة تعزز الفعالية. وتعني تدريب موظفين ذوي مهارات تقنية عالية. وتعني أيضا الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية بطريقة تقتلع جذور الفساد. وتعني أيضا لا مركزية إدارية ومشاركة المواطنين وتنظيم مجتمع مدني على أسس مغايرة لأوجه التناقض القديمة بين رأس المال والقوى العاملة.

رابعا، وأخيرا، علينا أن نأخذ في الحسبان أن هذه العملية تجري في سياق إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي والتكافل المتبادل بين الشعوب. إن المشاكل المبدئية التي تحيق بجميع البلدان اليوم لم تعد مجرد مشاكل ذات طابع قومي، بل أصبحت عالمية ولهذا السبب تتطلب العمل المنسق من قبل جميع الأمم.

يستند التعاون الجديد الذي يتطلبه المجتمع الدولي أساسا إلى مواءمة السياسات الوطنية للأهداف العالمية في إطار احترام سيادة الدول ومبادئ القانون الدولي والتشريعات الداخلية. وإذا ما تمكنا من التوصل إلى مفهوم جديد للتعاون عندئذ فقط سنتجنب شرك التدخلية التي تهدد بشق طريقها عبر باب التكافل والشمول. إن التعاون بوصفه بديلا عن التدخل، هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يضمن لمجتمع الأمم الوفاء بتطلعاته في السلم والاستقرار.

أنا من كولومبيا، البلد الذي يحترم القانون الدولي والمبادئ التي تكفل التعايش السلمي، البلد الذي وضع كل ثقته في تكامل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ البلد الذي يتمتع بدستور دينامي واقتصاد قوي لا تتمتع بمثله سوى بلدان قليلة في أمريكا اللاتينية؛ البلد الذي يمضي قدما إلى الأمام بفضل تضحيات وجهود شعبه، الشعب الخلاق التواق إلى التقدم، المتشرب بالإحساس بسحر الحياة الذي كتب عنه غارسيا ماركيس، ابن بلدنا الحائز على جائزة نوبل للآداب؛ البلد الذي يبحث عن السلم لأنه يعشق الحياة.

نعيش حاليا عصر الأزمات والفرص أيضا. وقد تعلمنا، في كولومبيا، أن نتعايش مع الظروف المروعة، مستلهمين دائما دعوة التوراة بأن نحافظ على بصيرتنا كشعب، حتى نسود كأمة.

أعلم أن البعض هنا لا بد أن يكونوا قد سألوا أنفسهم عن سبب عدم إشارتي في هذا الخطاب إلى المشكلة التي يرتبط بها اسم بلدي في كل مكان: مشكلة تهريب المخدرات. إنني لم أشر إليها لأننا في كولومبيا نعتقد أن من حقنا التعرف علينا من خلال عوامل إيجابية أخرى تحدد هويتنا كشعب أمين مثابر في العمل، يبدي الاحترام للبلدان الصديقة ويتوقع منها الاحترام في المقابل.

لقد كافحنا بالطبع وسنواصل الكفاح بدافع من الإيمان في الوقت الذي ندفع فيه ثمنا غاليا لمناهضة البلاء الذي حاق بالبشرية وهو الاتجار بالمخدرات. ونحن نحس بالانعزال عندما ترتفع أسعار استهلاك المخدرات في بلدان تطلب مساعدتنا للتغلب على مشكلة تدعونا جميعا أصولها ونتائجها إلى القلق. ونشعر بالانعزال والعزلة الشديدة جدا، عندما يفوز عمد جاهروا بتعاطي المخدرات في الانتخابات عن طريق الاقتراع العام. كما نحس بالانعزال عندما نجد، بعد بذل جهود مكثفة لإزالة المحاصيل غير المشروعة، إن الأبواب مغلقة أمامنا عندما نعرض للبيع نفس المنتجات التي تمكنا من زراعتها بجهود كبيرة كمحاصيل بديلة عن المخدرات.

هكذا، وسط هذا الكفاح الانفرادي الذي أسفر عن موت ضحايا عديدين في الحقول، وهو كفاح أعتبر نفسي محظوظا لكوني لا أزال على قيد الحياة بعده، يطلب العديدون النظر إلى كولومبيا من منظور مختلف والتعرف عليها من خلال سلامة اقتصادها ووضعها في الاعتبار عندما تتخذ قرارات استثمارية. إننا نود أن يتعرف الحاضرون هنا على الشعب الكولومبي - شعبي. نريد زوارا لمشاهدة بلادنا حتى يحبها أناس كثيرون آخرون مثلما يحبها أولئك الذين ولدوا وعاشوا وسيموتون في ذلك الركن المتميز من أمريكا اللاتينية - كولومبيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود باسم الجمعية العامة التوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية كولومبيا للبيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو رئيسة جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية نيكاراغوا. اصطحبت السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، رئيسة جمهورية نيكاراغوا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة برئيسة جمهورية نيكاراغوا، فخامة السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، ودعوتها لإلقاء خطاب في الجمعية.

الرئيسة باريوس دي شامورو (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم لشغل مقعد الرئاسة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم افريقيا.

على الرغم من المصاعب الجمة التي نعاني منها الآن، يتسنى لنا أن نرى علامات مشجعة بالنسبة للمستقبل. ومن شأن التقدم الكبير المحرز خلال الأعمال التحضيرية للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي للمرأة، إعطاء أمل جديد في خلق نظام عالمي جديد.

تواجه بلداننا ومنظماتنا تحديات جديدة تتطلب استجابات خلاقة ومبتكرة إذا ما أردنا أن نحقق تقدما وأن نتجنب مخاطر انعكاس اتجاه التقدم المحقق منذ نهاية الحرب الباردة.

وحينما بدأت فترة رئاستي في ١٩٩٠، واجهت مهمة هائلة تتعلق بإنقاذ بلادي من الحرب وإحياء الإيمان بالديمقراطية في نفوس الآلاف من أبناء نيكاراغوا. كان لدي حلم كبير: أن يكون بمقدورنا، نحن الشعوب التي استطاعت أن تحرر نفسها من أي شكل من أشكال الدكتاتورية، أن نتحد وأن نساعد بعضنا البعض، وأن نعيد بناء الديمقراطية في بلداننا، فيكون بوسعنا جميعا حينئذ أن نبدأ مسيرة كبرى تبتعد بنا عن أشكال الحكم الشمولية والتسلطية وتقربنا من الديمقراطية.

ولقد أصبح حلمي حقيقة في تموز/يوليه عندما عقد في مناغوا المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وحضره مشتركون ومراقبون وضيوف خاصون ومنظمات دولية من أكثر من ٧٠ بلدا من أربع قارات.

وفي إعلان مناغوا، أعرب الممثلون في هذا المؤتمر الدولي الثاني عن قناعتهم بأن الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يسمح باتحاد كلمة الدول من أجل السلم بشكل حر ووطيد وصامد. كما وافقوا على أن توطيد العمليات الديمقراطية عامل رئيسي في ضمان السلم والأمن الدولي.

وينشئ إعلان مناغوا بجلاء روابط أساسية بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبين الديمقراطية ومشاركة المواطنين.

وينبغي التشديد أيضا على أن إعلان مناغوا ينص على ما يلي: إن مستقبل النظم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، علاوة على مستقبل السلم، مرتبط باستجابة المجتمع الدولي لأمور من قبيل الديون الخارجية، والحمائية في البلدان المتقدمة النمو وعدم كفاية الأموال التساهلية المتاحة من أجل التنمية، والفقر، ووطأة عمليات التكيف الاقتصادي على المجموعات ذات الدخل المنخفض.

وتروج خطة العمل التي أقرها المؤتمر لنماذج التعاون التي تأخذ في اعتبارها السمات الخاصة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتشجع على قطع التزامات داخلية في كل بلد بترسيخ الديمقراطية. ولقد أنشانا في نيكاراغوا بالفعل محفلا دائما للديمقراطية والسلم تشارك فيه قطاعات عريضة من السكان المدنيين.

وأود، بالنيابة عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، أن أنتهز هذه الفرصة لكي أرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ، وفقا للإجراءات المرعية، وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة قرارا يقضي بالاضطلاع بدراسة للطرق التي تستطيع الأمم المتحدة أن تدعم بها الجهود التي تبذلها الحكومات لتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وإنني لأناشد البلدان الممثلة هنا بأن تولي اهتماما خاصا للصعوبات التي نواجهها حاليا خلال عملية التحول الهشة هذه التي نحاول فيها توطيد الديمقراطية؛ إننا نناشدها بأن تساند جهودنا والالتزامات المسجلة في خطة عملنا.

إننا لا نستطيع أن نسمح بأن تتبدد أحلامنا وأن تضيع سدى التضحيات الكبيرة والمعاناة الهائلة التي

تكبدهـــا الملايين من الناس الذين ناضلوا من أجل الحرية.

وإننا لننظر بأسى كبير إلى الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة التي تتزايد بشكل خطير بدلا من أن تتناقص. ووفقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية، لا يزال أكثر من مليار نسمة يرزحون في فقـــر مدقع. وفي ١٩٦٠، كان دخل أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم أكبر بمقدار ٣٠ مرة من دخل أفقر ٢٠ في المائة منهم. وبحلول ١٩٩٠ كانت الفجوة قد تعمقت: ففي ذلك الحين أصبح دخل أغنى ٢٠ في المائة أكبر بمقدار ٦٠ مرة، وأصبح ٢٠ في المائة من البشر يستحوذون على ٨٠ في المائة من دخل العالم.

وكما جاء في تقرير التنمية البشرية لهذا العام، فحيثما تكون التجارة العالمية حرة ومفتوحة تماما، يكون المنتفعون منها بصفة عامة هم الأقوياء. أما البلدان النامية فهي تدخل إلى الأسواق كشركاء غير متكافئين وينتهي بها الأمر إلى تحقيق مكاسب غير متكافئة.

إن نسبة مئوية كبيرة من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تدخل في عداد أفقر البلدان. ونتيجة لذلك فإنها تستبعد من الاستفادة بمنافع التنمية. ولا بد لنا من أن نعمل كلنا معا لتغيير هذا الوضع.

وتعتبر أمريكا الوسطى اليوم واحدة من أفضل نماذج هذه الموجة الجديدة من الديمقراطية. فالديمقراطية راسخة اليوم في جميع بلداننا. وقد أجريت في أقل من سنة واحدة أربعة انتخابات حرة في منطقتنا الإقليمية أسفرت عن قيام حكومات جديدة. وقد تدعم احترام الحقوق المدنية والسياسية، وخلقت الظروف التي تمكن المزيد من الناس من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلطة المدنية تصبح لها السيطرة على السلطة العسكرية. ويتزايد احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أخذنا نصبح بالتدريج منطقة تنعم بالسلم والحرية والديمقراطية والتنمية.

وفي تشرين الأول/اكتوبر المقبـــل، ستوقع بلدان أمريكا الوسطـــى علـــى التحالف من أجل التنمية المستدامة. ويعد هذا التحالف جهدا رئيسيا يبذل على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل خلق نموذج إنمائـــي جديـــد ومحسن يستطيع المحافظة على موارد وطريقة حيـاة الأجيال المقبلة في أمريكا الوسطى.

وأود، مرة ثانية، أن أتوجه بالشكر إلى المنظمات والبلدان التي قدمت دعما متواصلا وقيما إلى نيكاراغوا وأمريكا الوسطى. فلقد وفرت الموارد وساعدت على العثور على حلول جيدة وفعالة من أجل إقامة دعائم السلم وتوطيده بينما يجري تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ونحن على يقين من أن روح التعاون هذه ستتبدى مرة ثانية في المؤتمر الدولي للسلم والتنمية في أمريكا الوسطى الذي سيعقد في هندوراس.

وفي العام الماضي، وأمام الجمعية العامة، أدليت بعرض مفصل عن الحالة السياسية والاقتصادية لبلادي، وعن آفاقنا الحقيقية المرتقبة. وقد بذلت بلادي جهودا كبيرة لتحقيق توازن اقتصادي كلي ولوضع أسس راسخة في الوقت نفسه من أجل التنمية المستدامة.

لقد حققنا تقدما كبيرا في السنوات الأربع الماضية في تحسين المالية العامة. فقد خفضنا التضخم بشكل بارز، وأعدنا إقامة العلاقات مع أصحاب الدين الأجنبي والوكالات المتعددة الأطراف، ونفذنا اصلاحات التكيف الهيكلي.

وسيتوقف نجاح هذا البرنامج الصعب وتحقيق التنمية المستدامة، إلى حد كبير، على مقدرتنا على تعزيز الانتاج والاستثمار، وزيادة العمالة وتحسين نوعية حياة شعبنا، وعلى نوعية الدعم الدولي الذي نتلقاه.

وحرصا على توطيد العملية الديمقراطية في نيكاراغوا وتعميقها، فقد اعتمدت في ايلول/سبتمبر الحالي قانون التنظيم العسكري. وينص هذا القانون بجلاء على أن القوات المسلحة تخضع للسلطة المدنية. ولقد تحولت القوات المسلحة الآن إلى كيان صغير يتسم بالكفاءة وعدم التحزب بما يتلاءم مع فترة التحول في المجتمع النيكاراغوي.

وعملا بقرار الجمعية العامة الذي يعلن الاحتفال بالسنة الحالية باعتبارها السنة الدولية للأسرة، فقد أنشأنا لجنة وطنية لتنسيق جهود مختلف الوكالات الحكومية والاجتماعية لدعم الأسرة بوصفها النواة الأساسية للمجتمع، والعنصر الفاعل الأساسي في نقل وتنمية القيم مثل الصالح العام والمساواة والاحترام المتبادل.

وفي إطار تعزيز الأسرة، أود أن أؤكد مرة أخرى التزامنا بإيلاء الأولوية العليا لحماية الأطفال وتنميتهم. وقد أعلنا هذا الالتزام في مؤتمر القمة العالمي للطفولة في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠.

وفي ضوء التزامنا باحترام ومراعاة حقوق الإنسان، سوف تنشئ حكومتي ديوانا للمظالم في نيكاراغوا.

ومع اقترابنا من الألف سنة المقبلة، لا تزال البشرية تواجه مسائل حرجة تهدد مجتمعاتنا وتنميتنا.

وليس بوسعنا أن ننكر أن ثمة خطوات ملموسة تتخذ الآن لإزالة المصادر الرئيسية للنزاع التي لا تزال قائمة في مختلف القارات.

ولهذا السبب فإننا نرحب بارتياح بالغ بتوقيع الاتفاقات المبرمة بين حكومتي اسرائيل والاردن، وبين اسرائيل وفلسطين. وهذا أمر يساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالجهود المبذولة للوصول إلى سلم دائم في ايرلندا الشمالية.

وتعرب نيكاراغوا عن ابتهاجها العميق لقيام الحكومة الديموقراطية وغير العنصرية الجديدة في جنوب افريقيا، مما يبشر بعهد جديد يسوده الرخاء والسلم لمجموع سكان ذلك البلد الشقيق وللجنوب الأفريقي.

ونحن نؤيد تعزيز الديمقراطية في موزامبيق. ومن ثم سيشارك شعب نيكاراغوا في بعثة الأمم المتحدة لمراقبة انتخابات شهر تشرين الأول/اكتوبر القادم.

ولا يزال من الضروري صياغة مبادرات دولية جديدة بحثا عن حل سياسي قاطع للوضع في يوغوسلافيا السابقة، وللأحداث المحزنة في رواندا التي ما زالت مستمرة في هز الضمير العالمي. ويتطلب هذا آليات أقوى وأوسع مدى من أجل توفير الحماية الإنسانية، فضلا عن الأمن الإقليمي.

وأود أن أذكر بصفة خاصة الأزمة الراهنة في هايتي. إن نيكاراغوا ترحب مع الارتياح بالمخرج الدبلوماسي والحل الذي تم الوصول إليه لأزمة هايتي عن طريق التفاوض. وينبغي استخدام جميع الوسائل السلمية المتاحة لضمان المصالحة بين أبناء شعب هايتي الذي طالت معاناته، فضلا عن إعادة أقرار النظام الدستوري.

وأخيرا فنحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، في إطار النظام الدولي الجديد، أن تعترف بحقوق جمهورية الصين في تايوان، وذلك في إطار المشاركة العالمية واحترام حقوق الإنسان.

وإنني على ثقة في أن المستقبل لن يحجب عنا الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها الإنسانية. علينا أن نعمل معا، بما نملكه تحت ايدينا، من أجل جعق هذا العالم مكانا أوفر كرامة لنا جميعا لنعيش فيه بغض النظر عن اعتبارات العرق أو العقيدة أو المعتقد السياسي.

وسنحتفل في العام المقبل بالعيد الخمسيني لتأسيس الأمم المتحدة. ونتعشم أن يتخذ مجلس الأمن، في اجتماع القمة الذي سيعقده على مستوى رؤساء الدول في نيويورك في تلك المناسبة، بعض القرارات الهامة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة مجلس الأمن لإتاحة التمثيل الجغرافي العاجل وزيادة عدد أعضائه.

وأود، بالنيابة عن شعب نيكاراغوا، وبالنيابة عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي شاركت في مؤتمر مناغوا، أن أؤكد من جديد التزامنا العميق بالإسهام في استحداث مجتمع عالمي يسير على هدى من التقدم، والحرية، والديمقراطية والسلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلت به توا.

اصطحبت السيدة فيولتا باريوس دي شامورو، رئيسة جمهورية نيكاراغوا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ارماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

واصطحب السيد ارماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور، فخامة الرئيس أرماندو كالديرون سول، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كالديرون سول (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، بالنيابة عن شعب وحكومة السلفادور، أن أعرب عن خالص تهانئي لكم يا سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. وسيؤدي ذلك بالتأكيد إلى نتائج ايجابية بالنسبة لجهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل للتحديات الرئيسية التي يواجهها عالم اليوم. ونحن على ثقة من أن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستمكننا من تحقيق المبادئ والأهداف السامية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لسفير غيانا، السيد صمويل انسانالي، على الأعمال الدينامية الناجحة التي قام بها خلال فترة ولايته كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

وإنه لمن دواعي السرور بصفة خاصة أن نؤكد من جديد امتناننا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على عمله على رأس المنظمة، وخاصة على جهوده من أجل التعاون مع شعب وحكومة السلفادور في إطار عملية توطيد السلم، ومساعدته لهما.

واسمحوا لي بأن أبدأ بإشارة شخصية موجزة. ليست هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالوجود هنا في الأمم المتحدة. لقد كان لنا شرف المشاركة في المفاوضات الصعبة والمثمرة التي توجت باتفاق نيويورك في منتصف ليلة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي أفسح الطريق لتوقيع اتفاقات السلم في المكسيك في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وبعد ذلك اتيحت لي الفرصة في أيار/مايو من هذه السنة كرئيس منتخب، لكي أؤكد من جديد للأمين العام أنه تتوفر لدينا الإرادة السياسية الكاملة للإلتزام الدقيق بجميع اتفاقات السلم المطروحة أمامنا. واليوم أخاطب الجمعية العامة لأول مرة كرئيس لجمهورية السلفادور، تنفيذا لولاية أناطها بي شعب السلفادور، وهذا يملؤنا بالارتياح والفخر.

وفي ميدان السياسة الدولية في السنوات الأخيرة، وفي ضوء التغييرات العميقة التي وقعت في أوروبا الشرقية وانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، شرعنا في بناء هيكل نظام دولي لم تتوطد دعائمه حتى الآن. بيد أنه ظهرت على الصعيد العالمي وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اتجاهات جديدة تسمح بإحراز تقدم كبير مما يجعلنا نتطلع إلى مستقبل الإنسانية بتفاؤل، رغم المشاكل الخطيرة التي لا تزال قائمة.

فبنهاية الحرب الباردة لم يعد مفهوم الأمن يعتمد أساسا على تكديس الأسلحة، وقد أدى هذا إلى كبح تصاعد النفقات العسكرية. وقد تعززت الديمقراطية كنظام سياسي ولا تزال تتوسع وتكتسب قوة جديدة على الصعيد العالمي. والمفهوم العالمي للتنمية يربط بدوره ربطا وثيقا بالديمقراطية، والسلم، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتنمية والأمن الإنساني.

وفي المجال الاقتصادي، جرت التغييرات صوب تحرير الاقتصاد وإضفاء الطابع العالمي عليه، مولدة اتجاها صوب الخصخصة مما سيخفض تدخل الدولة في أنشطة المجتمع وسيعزز الاستخدام الكفء للموارد من أجل الصالح المشترك.

وفي المجال الاجتماعي، توضع السياسات من أجل تدريب الموارد البشرية لتعزيز القدرة على الإنجاز الشخصي ومكافحة التهميش الذي يعيش فيه جزء كبير من سكان العالم. وقد تبينت هذه الحالة بجلاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

ونرى من المناسب أن ننوه بإيجاز بالجهود التي تبذلها المنظمة العالمية من أجل السعي لإيجاد حلول وإنشاء آليات لحل مشاكل ذات طبيعة عامة، وتوفير فرص أعظم لتنمية متكاملة يمكنها أن تعزز قدرا أكبر من الرفاهية للإنسان.

وفي هذا الصدد تعتبر الأحداث التالية جميعها ذات أهمية عميقة ونطاق واسع: عقد مؤتمر القمة العالمي للطفل، الذي تناول حقوق الأطفال؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛ والمؤتمر العالمي الأخير المعني بالسكان والتنمية؛ والقرار المتخذ لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

وإننا نؤيد ونتابع باهتمام هذه التجمعات الدولية لأن الموضوعات التي درست في الماضي وستدرس تركز على إجراء تحليلات عميقة للمتغيرات والمفاهيم المتصلة بالتنمية البشرية؛ وعلاقاتها المتداخلة؛ والعقبات التي تقف في طريق الأهداف المنشودة؛ واتفاق الحكومات على تحقيق هذه المقاصد وفقا للتشريعات والبرامج المحلية والموارد القومية.

ولا يمكننا أن نتجاهل النجاحات التي أحرزتها الأمم المتحدة في سعيها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. فإن مشاركتها الدينامية في حل الصراعات ذات الطابع الداخلي، بما في ذلك الصراعات المتصلة بعملية إنهاء الاستعمار، بالإضافة إلى الصراعات ذات الطابع الدولي إنما تشكل برهانا ناصعا على أن الدول عندما تتوفر لديها الارادة السياسية يمكنها أن تتوصل إلى حلول منطقية للمشاكل القائمة.

وفي هذا المقام، وفي ضوء الحرص على التعددية الديمقراطية ومبدأ العالمية الذي ألهم اصدار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكد من جديد تأييدنا لانضمام الدول الجديدة التي تقبل معايير هذه المنظمة وتمتثل لها.

وكمثال على العمل الناجح الذي تقوم به الأمم المتحدة من الممكن أن نذكر جنوب افريقيا، التي هي بصدد توطيد الديمقراطيـــــة فـــي ظل حكومة متعددة

الأعراق؛ وحل الصراع في بلدنا، السلفادور، التي عاشت لفترة طويلة مأساة المواجهة المسلحة؛ وعملية صنع السلم في جمهورية غواتيمالا الشقيقة وتشكيل بعثة الأمم المتحدة للإشراف على العملية التي ستعيد الوئام إلى الشعب الغواتيمالي؛ وكون موزامبيق تقترب من إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطاتها على نحو ديمقراطي تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وكون كمبوديا تمر الآن بفترة تحول صعبة نحو تعزيز الديمقراطية والتعمير، وبصفة عامة جميع الحالات التي يعني فيها وجود قوات صون السلم التابعة للأمم المتحدة، إن عمل الرصد، والمراقبة والفصل بين المتحاربين جار على قدم وساق لتفادي المواجهة العسكرية.

وإننا نلاحظ بقلق أنه بالرغم من الجهود التي تبذل والموارد التي تكرس لتعزيز التنمية على الصعيد العالمي، فإن الحالة في معظم البلدان لم تتحسن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في البلدان النامية حيث يعتبر الفقر المدقع، والتهميش، وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية، وتفشي البطالة وعدم التكافؤ في الدخل، في جملة أمور، من السمات الغالبة.

ونعتقد أن هدف بلوغ السلم العالمي لتحقيق عالم أكثر انسانية، لن يكون ممكنا إلا إذا توفرت لدينا القناعة والارادة السياسية اللازمة لإقرار نموذج جديد للتنمية يكون فيه الهدف النهائي تحسين ظروف المعيشة للإنسان: وهو مفهوم جديد للتعاون، يقوم عل أساس إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، دون شروط مسبقة من أي نوع، ولكن بتقاسم المسؤوليات عن خفض الفقر، وتوليد الفرص الجديدة وخلق العمالة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وانفتاح الأسواق.

إننا سعداء بإخلاص لاستمرار التقيد بالتزامات السلم الموقعة من جانب حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولصدور إعلان واشنطن الموقع من جانب اسرائيل والاردن، فهذه تشكل خطوات حيوية متقدمة في عملية السلم في الشرق الأوسط.

ونأمل أن تشكل هذه الأحداث تشجيعا للدول الأخرى المعنية مباشرة والتي لديها مصالح في تلك المنطقة لأن تصبح مشاركة بالكامل في عملية السلم التي بدأت، حرصا على إقرار السلم الدائم والعادل لصالح شعوب المنطقة.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء الصراع الذي سبب الكثير جدا من نزيف الدماء لشعب البوسنة والهرسك، ونأمـــل بإخلاص في أن يتم ايجاد حل تفاوضي يضمن احترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي فيما بين مختلف المجموعات العرقية في تلك المنطقة الهامة.

إن الحالة الخطيرة في رواندا تسبب بدورها قلقا لنا ونأمل أن يجد كفاح ذلك الشعب في القريب العاجل حلا له. ونأمل أن تجد تلك الأمة الحلول للمشاكل التي تواجهها ونحث المجتمع الدولي على إعطاء أولوية للاهتمام بذلك الصراع.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لا يمكننا أن نغفل الإشارة إلى الحالة في هايتي وكوبا. إن حكومتنا ترحب بالحل الذي توصلت إليه في آخر لحظة الولايات المتحدة وحكومة الأمر الواقع في هايتي، والذي مكن من تفادي حدوث تدخل مسلح كبير كان من الممكن أن يؤذي شعب هايتي عظيم الأذى. وقد ثبت مرة أخرى أن المفاوضات لا تزال الطريقة الصحيحة لحسم الخلافات، وكفالة التعايش السلمي فيما بين الشعوب والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتصل بالحالة في كوبا، ترى السلفادور أن من مسؤولية حكومة ذلك البلد أن تهيئ الظروف الملائمة بحيث يتمكن الشعب الكوبي من ممارسة حقوقه الفردية السياسية والاقتصادية بحرية.

ومع ذلك نعتقد، إسهاما في تجنب تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم التوتر الناجم عن الهجرة، وتمكينا لكوبا من الإندماج من جديد في مجتمع الأمم الأمريكية، نعتقد أنه ينبغي تشجيع الحوار الصريح والمفتوح بين الحكومة الكوبية وبلدان المنطقة المهتمة بالمساعدة على حسم الخلافات عن طريق الوسائل السلمية.

ونرحب باهتمام بقرار الحكومة الكوبية توجيه الدعوة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لزيارة ذلك البلد، وكذلك باعلانها انضمامها إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

ونود أن نذكر مؤتمرين هامين في المجال الاقليمي لأمريكا الوسطى. فنحن باعتبارنا بلدانا نامية نفهم المشاكل الاجتماعية، وخاصة منا من عانوا من الصراعات المسلحة الناجمة، جزئيا، عن الافتقار إلى الفرص الاجتماعية والبرامج اللازمة لخلقها. ونعرف أن التنمية المستدامة بأبعادها ونطاقها تنطوي على مسؤوليات رئيسية وتجعل من اللازم توفر قدر أكبر من التضامن والتعاون والاتساق فيما بين بلدان منطقة أمريكا الوسطى دون الاقليمية.

ولهذا السبب، سنعقد في نيكاراغوا في تشرين الأول/اكتوبر القادم مؤتمر قمة لأمريكا الوسطى يعنى بالبيئة لتناول المشاكل البيئية والعلاقة بين البيئة

والتنمية في بلداننا. وفي نهاية ذلك الشهر، سنعقد في هندوراس مؤتمرا دوليا معنيا بالسلم والتنمية سنقيم فيه التقدم المحرز والعقبات التي ما زالت ماثلة في وجه النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا. كما سننظر في الحاجة إلى الموارد المادية والمالية التي لا غنى عنها إذا ما أردنا تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

وفي هذا الصدد، نعمل على تعزيز وتقوية مؤسساتنا الديمقراطية بغية كفالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني الخلاقة في عملية التنمية. ونحن ملتزمون بالنهوض بالتنمية البشرية للوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكاننا والتغلب على الفقر المدقع. وهذه الجهود تستند إلى استراتيجية للتنمية المستدامة التي تولى فيها الأولوية للاستثمار الاجتماعي.

في منطقة أمريكا الوسطى، يتمثل اهتمامنا الأساسي في رفع مستوى معيشة شعوبنا بغية توطيد التقدم الذي حققناه في ميداني الديمقراطية وصنع السلام. ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي المتحد في تأييده لعملية صنع السلام في أمريكا الوسطى لن يتخلف عن حضور المؤتمر ومدنا بتأييده وتعاونه القوي حتى يمكن أن تصبح أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

اسمحوا لي أن أقدم موجزا للحالة المحددة القائمة في بلدي، السلفادور، وأصف أوجه التقدم والعقبات والتحديات الجديدة الماثلة على الطريق صوب ترسيخ السلم والديمقراطية. من الأهمية التأكيد على أن مساعي حكومتنا موجهة بثبات نحو تنفيذ المرحلة الأخيرة من الاتفاقات الرامية إلى التوطيد الأكيد للسلم والمصالحة الوطنية وتعزيز النموذج الديمقراطي وإعادة تعمير البلاد.

وفي الوقت ذاته، نركز على التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع السلفادوري في فترة ما بعد الحرب، ولا سيما فيما يتصل بالسلامة العامة ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، واستئصال الفساد وتحسين وتعزيز النظام القضائي بغية تحقيق العدالة بشكل سريع وكامل، والاحترام التام لحقوق الإنسان. كما نعتمد تدابير ترمي إلى تقليل الفقر المدقع، وتحسين الأنظمة التعليمية والصحية، وتحسين حماية الفرد، وحماية البيئة وتهيئة فرص جديدة. ويجري القيام بهذا كله بغية تحقيق قدر أكبر من الرفاه للشعب السلفادوري كجزء من هدفنا الرئيسي، ألا وهو: تحقيق السلم الاجتماعي.

وفيما يتصل بتنفيذ اتفاقات السلم، تم إحراز تقدم هام هذا العام في مجال السلامة العامة. لقد دعمنا الشرطة المدنية الوطنية دعما مطلقا، وسنواصل القيام بذلك بغية تعزيز كفاءتها وفعاليتها بتزويدها بالموارد اللازمة. وقد وزعنا أيضا الشرطة المدنية الوطنية في جميع مقاطعات البلاد، ونحتاج إلى زيادة أعداد الشرطة لمواجهة مشاكل السلامة العامة في فترة ما بعد الحرب.

وفي ميدان حقوق الإنسان، بوسعنا الإشارة مع الارتياح إلى التحسن الملحوظ في احترام الحقوق والحريات الأساسية لأبناء السلفادور وفي تمتعهم بها. ومع ذلك، يجب علينا أن نسلم بكل نزاهة بأنه بالرغم من أن بعض الوقائع قد تبدو وكأن لها خلفيات سياسية، فإن معظمها قد تبين أنه من قبيل الجرائم العادية. وهذه ظاهرة اجتماعية بدأت تشتد في فترة ما بعد الحرب.

وفيما يتصل بالحالات التي يزعم بأن وراءها دوافع سياسية، نؤكد على الارادة السياسية لحكومتنا في أن تدعم بحزم تعزيز مؤسساتنا الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان، ولا سيما المدعي العام المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، حتى تتمكن هذه المؤسسات من الاضطلاع التام بدورها الصحيح في هذا الميدان، قبل أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور.

وأثناء زيارة أخيرة للخبير المستقل للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قدمت حكومتنا للخبير اقتراحا بشأن احتياجات ومتطلبات مختلف مؤسساتنا الوطنية، بغية تحسين طريقة أدائها في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ونأمل أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد أعضاء تلك اللجنة.

وفي مجال إقامة العدل، نود أن ننوه بانتخاب المحكمة العليا الجديدة بتوافق آراء مختلف القوى السياسية الممثلة في الجمعية التشريعية، والمحكمة تتألف من قضاة لا صلة لهم على الإطلاق بأي سياسة حزبية، مما يكفل لها استقلالها وحيادها.

إن تنفيذ الالتزامات المتصلة بنقل الأراضي، وببرامج إعادة إدماج العناصر المسلحة السابقة، وبالمستوطنات البشرية، لم يتوقف تماما ولو أنه حدثت بعض التأخيرات بسبب الافتقار إلى الوثائق والمعلومات عن المستفيدين المحتملين، وكذلك بسبب القيود المالية.

وأنتهز هذه المناسبة لأنوه بأن عرض المساعدة الذي قدمه المجتمع الدولي دعما لاتفاقات السلم قد ولد تطلعات كبيرة في بلادي. وقد قُدم جزء من هذه

المساعدة، نحن عليه في غاية الشكر. ولكن الجزء الآخر لم يتخذ بعد شكلا ملموسا، وهذا يضع الحكومة في موقف صعب وقد يؤدي إلى توتر اجتماعي لا داعي له.

إن الأمين العام مدرك لهذا الوضع، وقد لاحظ في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عن الحالة في السلفادور (S/1994/1000) أن من الضروري أن يجد كل من الحكومة والمجتمع الدولي السبل لتمويل العجز، الذي يتجاوز ٨٠ مليون دولار، بأسرع ما يمكن، ليتسنى الاضطلاع ببرامج معينة منبثقة عن اتفاقات السلم والوفاء بالالتزامات الباقية. وبسبب هذه التأخيرات، اتفقت حكومة الجمهورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ على إعادة جدولة أهم الاتفاقات المعلقة. وهذا يدل على وجود الإرادة السياسية لمواصلة تنفيذ اتفاقات السلم واستكمالها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن هدفنا كحكومة هو تهيئة الأوضاع التي تتيح فرصا متساوية للجميع، منذ لحظة الخلق، لتمكينهم من رفع مستوى ونوعية حياتهم. ان استراتيجية برنامجنا الاجتماعي ترمي إلى تنفيذ البرامج القصيرة والطويلة الأمد في نفس الوقت، بالتضافر مع سياسة اقتصادية تحفز الاستثمار وتولد فرص العمل. ويأتي هذا من إيماننا بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بدون التنمية الاجتماعية، والعكس صحيح، وهذه التنمية لا بد أن تسير جنبا إلى جنب مع التقدم المستمر في ميادين السياسة والعدالة والسلامة العامة.

لهذا، ومن أجل تحسين الأحوال المعيشية لأشد الناس عوزا، فإننا نضطلع ببرامج الدعم الاجتماعي من أجل التنمية البشرية التي تتضمن ترتيبات لايصال الناس بسرعة إلى الأعمال المثمرة. وتغطي هذه البرامج التدريب، وحوافز الانتاج، والرعاية للأمهات والأطفال والمسنين، والهياكل الأساسية، والصحة البيئية، والترفيه، والألعاب الرياضية.

ونحن نعلم أن البرامج الطويلة الأمد هي وحدها التي يمكنها أن تعالج الأسباب الجذرية للفقر. وقد قررت الحكومة إدخال اصلاحات واسعة وعميقة في ميداني الصحة والتعليم، لجعلهما مصدرين رئيسيين للاستثمار في التنمية البشرية المستدامة ولإتاحة فرص الارتقاء الاجتماعي.

ونعتقد أن هذه الاصلاحات، التي تساندها مخصصات أكبر للصحة والتعليم في الميزانية، ستتيح تحقيق خفض كبير في وفيات الرضع واتاحة فرص التعليم ذي النوعية في بلادنا من أقصاها إلى أقصاها وتخفيض الأمية إلى أدنى مستوى بحلول عام ٢٠٠٠.

ونحن على اقتناع تام بأن المرء لا يستطيع التحدث عن الصحة بصورة شاملة دون إيلاء الاعتبار للبيئة؛ فمعظم الأمراض التي تصيب أفقر الناس ناجمة عن تلوث البيئة وتلوث الطبقة الخازنة للمياه وتلوث الهواء. وحكومتنا ملتزمة بحماية البيئة وإنعاشها، لأن التنمية المتواصلة لا يمكن تحقيقها ما لم نوفر الحماية لمواردنا الطبيعية ونوقف تخريب بيئتنا.

وتشمل الاصلاحات الاجتماعية التي تقوم بها الحكومة اصلاح نظام الضمان الاجتماعي؛ والغرض من ذلك تهيئة الظروف للمشاركة الخاصة من أجل توسيع دائرة التغطية بسرعة، باتباع آليات تتيح للأفراد أداء مساهمات في النظام. ونحن ندخل تحسينات على الضمان الاجتماعي لدرء المعاناة عن الكثير من العمال، المكتوب عليهم عند الكبر أن يصبحوا عبئا على أسرهم بعد أن قضوا حياتهم في العمل.

وما برحت السلفادور تجري منذ عام ١٩٨٩ تغييرات رئيسية لجعل الاقتصاد حرا ومستقرا، وهي تغييرات حققت نتائج ملحوظة. فقد ازداد معدل النمو الاقتصادي بما يتجاوز ٥ في المائة في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية. وسيتوقف معدل التضخم عند مستوى ١٠ في المائة هذا العام ومن المتوقع أن يهبط إلى رقم لا يتعدى خانة الآحاد في العام المقبل. وفي القطاع الخارجي، نجد أن الاحتياطي الدولي الجاري يبلغ ما يعادل أكثر من أربعة أشهر من الواردات، وسيكون عجز الميزانية، على الرغم من المطالب التي تفرضها اتفاقات السلم، في حدود حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤.

وهذه النتائج المشجعة تمكننا من التطلع إلى المستقبل بشعور من التفاؤل. إن هدفنا كحكومة هو أن نحول بصورة منصفة النمو إلى تنمية اقتصادية، مع الحفاظ على الاستقرار وتوليد الثقة لدى القطاع المنتج. وبالتالي، فإننا نسعى من خلال سياسة اقتصادية سليمة إلى تحفيز الادخار المحلي؛ وهنا ستؤدي الاصلاحات المدخلة على نظام الضمان الاجتماعي دورا حاسما في تعبئة الموارد.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن بلدنا يتحول بسرعة إلى مكان جذاب للاستثمار الأجنبي. وثمة عنصر هام في هذا الصدد يتمثل في اعتماد قانون جديد للعمل، وافق عليه العمال والادارة، وأقرته

منظمة العمل الدولية. وهذا يمثل تقدما جوهريا.

من الواضح، إذن، أن السلفادور تنعم بالسلم والديمقراطية وتجري فيها تغييرات سريعة. ومع أن التقدم كان عظيما، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. وهذا التقدم يجعلنا نعمل باجتهاد أكبر لتوسيع نطاق فرصنا وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

ومن المناسب هنا أن نعرض من جديد للأمين العام عن امتنان حكومة السلفادور وشعبها على ما يوليه من اهتمام بالغ لتوطيد عملية السلم في السلفادور. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للمجتمع الدولي، الذي يواصل وقفته إلى جانبنا في تعزيز ديمقراطيتنا وعملية مصالحة الشعب السلفادوري.

ويمكننا أن نؤكد بارتياح كبير أن اتفاقات السلم لبلادنا يجري تنفيذها بصورة مرضية وفقا لتطلعات الشعب السلفادوري، الذي قد يكون مثالا يحتذى به في حل الصراعات الأخرى. إن تحقيق السلم فيما بين أبناء السلفادور هو نتيجة للعزيمة الثابتة لشعبنا، ودعم المجتمع الدولي، والعمل الفعال الذي قامت به الأمم المتحدة والأمين العام.

وفي الختام، نود أن نعرب عن ثقتنا بأن تجد شعوب العالم قبل نهاية هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة صيغا للتفاهم والتعاون، كيما تنجح الانسانية، تحت راية التضامن، في مواجهة التحديات الكبيرة للألفية القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية النرويج، سعادة السيد بجورن تور غودال.

السيد غودال (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي شرفي أن أهنئكم السيد الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع.

وإذ تشرف الأمم المتحدة على الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها، نجد أن جدول أعمالها العالمي أصبح أكثر شمولا مما كان عليه في الماضي. والنرويج ترحب بهذا. إننا بحاجة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر حتى مما تضطلع به الآن في التسوية السلمية للمنازعات وفي مجال الدبلوماسية الوقائية وصون السلم؛ والدفاع عن حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة؛ والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة والحماية البيئية ونحن نؤيد قيامها بهذا الدور الأكبر. ونود أن نرى هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة تحرز إسهامات ملموسة في تحسين أداء المنظمة في جميع هذه الميادين الهامة.

وإذ نجتمع هذا العام، بإمكاننا أن ننظر إلى الوراء لنرى نتائج ملموسة في عديد من المجالات على أثر سنوات من المشاركة القوية من جانب الأمم المتحدة. وبصورة خاصة، نرحب الآن بعميق الرضى في دورة هذا العام للجمعية العامة بحكومة جنوب افريقيا المنتخبة حديثا. إن هذه للحظة تاريخية، لكل من جنوب افريقيا والأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بشعب جنوب افريقيا. لقد وضع خلفه ماضيه المؤلم واختط طريقا جديدا.

ولولا الدعم القوي الذي قدمته الأمم المتحدة، لكانت عملية إقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا قد سارت على نحو أبطأ دون شك. إن دعم النرويج السياسي والاقتصادي للقوى الديمقراطية يعود إلى أعوام الستينات والسبعينات. وسنواصل دعم شعب جنوب افريقيا بالعمل مع الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. فجنوب افريقيا الديمقراطية والمزدهرة ستترك أثرا إيجابيا على كامل القارة الافريقية. وقد أصبح من المستطاع الآن أن يحل الأمن والتعاون المشتركان محل خطوط القتال والمواجهة. ونأمل أن تستطيع جنوب افريقيا أن تسهم إسهاما كبيرا في حل الصراع وصون السلم.

لقد واكبت التطورات التاريخية في جنوب افريقيا عملية السلام في الشرق الأوسط. فقبل أسبوعين احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ، عقب محادثات جرت في أوسلو. وخلال العام الماضي

تدعمت عملية السلام أكثر فأكثر. ولقد كان مصدر ارتياح كبير لنا، إنه بعد مرور عام على التوقيع، ومرة أخرى في أوسلو، تمكنت الأطراف من تذليل بعض الخلافات التي كانت تعيق عملية السلام. وأود أن أثني على اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على تصميمهما على الوفاء بالالتزامات التي التزما بها.

بيد أن التزام الأطراف وحده لا يكفي. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، ولذا أناشد بإلحاح الدول الأعضاء على تقديم إسهاماتها، وخصوصا للوفاء بالاحتياجات القصيرة الأجل للسلطة الفلسطينية. وبصفتنا رئيسا للجنة الارتباط المخصصة، سنواصل العمل، مع البلدان المانحة ومع الطرفين، على أن تعود عوائد السلم بالنفع على الفلسطينيين في حياتهم اليومية.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليات جديدة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة لقوة الشرطة الفلسطينية. ويجب على الجمعية العامة أيضا أن تأخذ في اعتبارها العلاقة الجديدة التي تطورت بين اسرائيل والفلسطينيين. إن مداولاتنا وقراراتنا بشأن مسائل الشرق الأوسط يجب أن تعبر عن الواقع الجديد الذي ولّده الطرفان.

وفي غواتيمالا، وصلت عملية السلام الآن إلى نقطة حاسمة. فالدور النشط والفعال الذي اضطلعت به الأمم المتحدة أدى إلى تحقيق تقدم هام على مائدة المفاوضات هذا العام. والنرويج، كعضو في مجموعة الأصدقاء، تود أن تثني على حكومة غواتيمالا وعلى الشعب الغواتيمالي على الاتفاقات الهامة الموقعة في بويبلا وأوسلو. ونحث الآن الأطراف أن تحافظ على زخم العملية التفاوضية. والنرويج سوف تسهم في بعثة التحقق بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ونأمل أن تشجع البعثة الأطراف على استئناف مفاوضات السلام دونما أي تأخير.

وفي يوغوسلافيا السابقة، ما زالت المأساة مستمرة. وهناك فصل آخر يفتتح من فصول المعاناة الإنسانية التي لا تنتهي الناجمة عن الحرب. فهناك الآلاف من المسلمين الذين يجبرون على مغادرة ديارهم في الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في المنطقة الشرقية الشمالية من البوسنة، فيضيفون بذلك إلى الأعداد التي لا حصر لها من جميع الفئات التي شردت خلال هذا الصراع. فالأنباء تأتينا عن الاحتجاز والاغتصاب والنهب. إننا نناشد أطراف النزاع وقف هذه الوحشية الغاشمة، ونرحب بالقرار الذي أصدره مجلس الأمن في الأسبوع الماضي والذي يدين بقوة هذه الممارسة. وبينما نواصل الضغط لتحقيق تسوية سياسية، يجب علينا مواصلة بذل جهود الإغاثة الإنسانية لضحايا هذا النزاع الذي لا معنى له.

إن السلام الدائم في البوسنة والهرسك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الطرق السلمية، وليس بالقوة العسكرية. ومقترح فريق الاتصال يحظى بدعمنا الكامل، ويجب إقناع صرب البوسنة بقبول هذه الصفقة.

إن القرار الذي اتخذته السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والقاضي بقطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية مع صرب البوسنة هو خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذها الرئيسان المشاركان، اللورد أوين وثورفالد ستولتنبرغ، والخاصة بوزع بعثة دولية على الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك. والنرويج أسهمت بالفعل بتقديم الأفراد كما تسهم كذلك في السوقيات المتعلقة بهذه العملية. وقرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والمتعلق بالجزاءات يدل إذن على تصميم المجتمع الدولي على الضغط من أجل تحقيق تسوية سياسية.

وفيما نحن نضغط من أجل تحقيق تسويتين تفاوضيتين في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا، يتحتم على العالم الخارجي أيضا ألا يفعل شيئا من شأنه أن يطيل أمد الصراع أو التسبب بتصعيده. فتدفق الأسلحة إلى يوغوسلافيا السابقة يجب أن يتوقف، ويجب عدم رفع الحظر المفروض على الأسلحة الآن، لأن من شأن ذلك أن يسفر عن نتائج غير متوقعة وأن يعرض بالتأكيد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية للخطر وأن يهدد جهود الإغاثة الإنسانية.

إن أنشطة حفظ السلم تشكل أهم أداة تحت تصرف الأمم المتحدة من أجل حل الصراعات وتعزيز السلم. والنرويج تؤيد تعزيز هذه الوظائف. ويجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نكون راغبين في تمكين الأمم المتحدة من أن تفعل في الميدان ما نعلن عن تأييدنا له في قاعات الاجتماع. إن حوالي ١ في المائة من مجموع سكان النرويج قد اشتركوا فعلا في عمليات لحفظ السلم.

ومن الأهمية بمكان التعزيز المستمر لقدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلم. وفي دورة العام الماضي للجمعية العامة، اتخذت بلدان الشمال مبادرة تقضي بتعزيز قدرات القيادة والمراقبة لدى الأمم

المتحدة في عمليات حفظ السلم. وأشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في عدة مسائل ذات صلة خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة. ومع ذلك، هناك مجال لمزيد من التحسين. فهذه المسائل ينبغي تناولها بشيء من الإلحاح على أهمية الاستعجال.

إن قيام الاتصال الصحيح بين مجلس الأمن والبلدان التي تسهم في تقديم قوات أمر يتصف بأهمية خاصة. وفي حين نعترف بالتحسينات التي جرت فعلا بهذا الشأن، فنحن لا نزال نشعر أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم. فأنا أقترح إجراء مشاورات وتبادل للمعلومات على نحو منتظم بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأمانة الأمم المتحدة.

إن دورا جديدا للمنظمات الإقليمية في حل الصراعات وكفالة السلم قد بدأ يظهر، لا في أوروبا فحسب، بل أيضا في أنحاء أخرى من العالم. ففي أوروبا، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور متزايد الأهمية في الوقت الذي يطور فيه اتصالاته السياسية والاقتصادية في إطار أوروبا ككل. وما من شيء أجدر من تحويل أوروبا، وهي مهد حربين عالميتين، إلى قارة ذات إطار متين من التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتجاوز الانقسامات التي كانت قائمة في الماضي. وهكذا، فإن الاتحاد الأوروبي يشكل الآن مستقبل أوروبا بطريقة بالغة الدلالة، ويسهم في الواقع أيضا إسهامات هامة في المنظور العالمي. وهذان سببان رئيسيان يبينان لماذا تسعى النرويج إلى الحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي.

إن المنظمات الإقليمية ينبغي لها أن تتحمل المزيد من المسؤولية عن حفظ السلم في المستقبل. ومع ذلك، يجب علينا ألا نخلط بين الحاجة المتزايدة للقيام بعمل إقليمي والدور الأساسي لمجلس الأمن بوصفه الحامي الرئيسي للسلم والأمن الدوليين.

إن السلم والأمن لم يُهجرا على نحو منتظم في أي مكان بأكثر مما حدث في افريقيا العام الماضي. فالإبادة الجماعية التي شهدناها في رواندا هزت العالم بأسره، وذكّرتنا بمرارة بما قد تؤدي إليه هذه الصراعات من سلوك بشع. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بالمبدأ القائل بأن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية يجب تقديمهم إلى المحاكمة.

إن افريقيا تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعمنا بغية التغلب على الأزمات القائمة. وإنني أرحب بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به منظمة الوحدة الافريقية. والنرويج على استعداد لدعم العمليات الإقليمية الرامية إلى تشجيع التعاون الأوثق فيما بين الدول الافريقية بغرض تسريع النمو الاقتصادي وتعميم النهج الديمقراطي.

إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصراعات والاضطرابات. فالمطلوب رؤية عالمية لو أريد إيجاد الحلول وإحراز التقدم. وما من منظمة أخرى لديها قدرة الأمم المتحدة على توفير هذه الرؤية. والمسائل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتنمية يجب أن تبقى في مقدمة جدول أعمال الأمم المتحدة. لذلك أرحب بالتقرير الأولي للأمين العام بشأن خطة التنمية. والأبعاد الخمسة للتنمية، والتي أبرزت في التقرير، توفر إطارا مفيدا للفكر فضلا عن العمل. فالسلم، والنمو الاقتصادي، والبيئة، والعدالة، والديمقراطية أمور ينبغي أن تكون حقا المعالم الرئيسية في سعينا المشترك نحو عالم أفضل للجميع.

إننا نتطلع الآن إلى التقرير التكميلي للأمين العام، الذي نأمل أن يتخذ منطلقا لمناقشته عن الدور الصحيح للأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية، ارتكازا على ما تملكه المنظمة من مميزات نسبية.

إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة سينظر إليه بوصفه نقطة تحول في تاريخ السياسة السكانية من حيث صلتها بالتنمية الاجتماعية وبحقوق المرأة. وسيكون للنتائج التي أسفر عنها أثر واسع المدى على بناء الديمقراطية وسياسات التعليم وبرامج الرعاية الصحية ومركز المرأة. إن كلا من هذا المؤتمر ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في العام المقبل، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بمركز المرأة يمثل معلما في الجهود الرامية إلى تجديد التزامنا بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

لقد تعهدنا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ بأن نلزم أنفسنا بالتصدي لتحديات جدول أعمال القرن ٢١. وهذه تتضمن تعزيز الجهود الرامية إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة غير المستدامة، ولا سيما في العالم الصناعي. وأود أن أؤكد على أهمية هذه المسألة. والنرويج ستستمر في تعزيز الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في هذا الصدد.

إن الأمم المتحدة اضطلعت على مر السنين بدور متزايد الأهمية في ميدان حقوق الإنسان. وهذه مسألة تظل لها في نظرنا أولوية عليا. فالعلاقة الوثيقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية برزت أمامنا مجددا من خلال مأساة هايتي. إن النرويج تؤيد بالكامل قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) وستسهم في إحلال

الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي ذلك البلد المضطرب.

إن إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان كان محل ترحيب حار من جانب الحكومة النرويجية. ويجب على جميع البلدان أن تتعاون الآن تعاونا كاملا مع المفوض السامي الجديد. والمؤسف أن العام الماضي قد شهد مرة أخرى انتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان في بلدان عديدة، الأمر الذي أدى إلى معاناة إنسانية تفوق الوصف. إننا نحث جميع الدول على كفالة احترام الحد الأدنى من معايير حماية حقوق الإنسان الأساسية في جميع الأوقات، وحتى خلال الصراعات والاضطرابات الداخلية.

إن حرية التعبير حق إنساني أساسي. وحكومتي لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء التهديد المستمر الذي يتعرض له سلمان رشدي وجميع الذين له صلة بأعماله. ونحن نكرر دعوتنا إلى السلطات الإيرانية بأن تزيل هذا التهديد الذي يتعدى إقليمها والذي لا يمكن السكوت عليه.

لقد ظل نزع السلاح وتحديد الأسلحة لسنوات يحتلان مركزا هاما في مداولاتنا. واليوم، نواجه تحديات جديدة في هذا المجال. والحاجة إلى فرض حظر شامل على جميع التجارب النووية مسألة تحظى بأولوية قصوى فعلا. ونحن نتوقع من جميع الدول النووية أن تمتنع عن التجارب خلال المفاوضات الجارية. وينبغي إحراز نتائج هامة قبل مؤتمر عام ١٩٩٥ الخاص بمعاهدة عدم الانتشار. وهذا من شأنه أن يسهل المد غير المحدود وغير المشروط للمعاهدة، الذي يعد بندا آخر له أكبر قدر من الأهمية على جدول أعمالنا لتحديد الأسلحة.

إن الخطر المتزايد المتمثل في انتشار أسلحة التدمير الشامل، والمواد النووية والكيميائية، وما يرتبط بها من التكنولوجيا ووسائل الإطلاق، يشكل تحديا كبيرا للأمن ويجب أن نتخذ الخطوات للقضاء عليه. والمحاولات التي حدثت مؤخرا للاتجار غير المشروع بمواد نووية هي محاولات تثير الانزعاج وتتطلب اتخاذ إجراء فوري.

إن أمننا يهدده بشكل متزايد التخلص من العديد من النفايات النووية على الأرض وفي البحار. ويجب أن نفعل كل شيء ممكن لمواجهة هذا الخطر. وبلدان الشمال وروسيا تخطط لعقد مؤتمر دولي معني بإدارة النفايات النووية، وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبغية معالجة هذه المشاكل، سيتطلب الأمر توفير موارد مالية وتكنولوجية كبيرة. ولهذا اقترحت النرويج وضع خطة عمل دولية لإدارة النفايات النووية، تقترن بإقامة صندوق دولي مشابه لحساب السلامة النووية القائم في البنك الأوروبي للتعمير والتنمية. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد الضرورية لعلاج هذه المشاكل بشكل فعال.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي الانتباه إلى مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للنرويج هي ضرورة ضمان الاستغلال الرشيد والمسؤول للموارد البحرية. وهذه ينبغي أن تكون بالفعل مسألة تحظى باهتمام جميع البلدان، سواء كانت دولا ساحلية أو غير ساحلية. إن النرويج تشعر بقلق عميق إزاء المشكلة المتزايدة الخاصة بالاستغلال المفرط للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال، الناجم عن الصيد غير المنظم في أعالي البحار. فذلك ينتقص من فعالية أية تدابير للحفاظ على تلك الموارد، واسترداد الأرصدة أصبح يتوقف بل يتراجع على يد الدول التي تدعي لنفسها حقا في الوصول الحر إلى تلك الأرصدة. والوضع يتطلب اتخاذ تدابير ملزمة قانونا سريعة وفعالة لمواجهة التهديد الذي تتعرض له الأرصدة السمكية الهامة والمجتمعات الساحلية التي تعتمد عليها اعتمادا مباشرا. ولذلك فإن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال ستكون حاسمة في هذا الصدد. إننا جميعا، الدول الساحلية ودول المصايد على حد سواء، نتشاطر مسؤولية ضمان نجاح المؤتمر في إرساء أساس قوي لتأمين المحافظة الطويلة الأجل على هذه الأرصدة السمكية والاستخدام المستدام لها.

في الختام، أود أن أؤكد الأهمية الرئيسية لتوفر أساس مالي أوطد للأمم المتحدة لأداء عملها. إن علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا في هذا الصدد. وإذ نقترب من احتفال العام المقبل، نحن مدينون للمؤسسين بأن نضمن أن تكون المنظمة التي أنشأوها والتي هي أهم راع لنا للسلام الدولي والأمن العالمي، منظمة تتوفر لديها الوسائل الضرورية للاضطلاع بجميع التزاماتها.

خطاب فخامة الرئيس إيون إيليسكو - رئيس رومانيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس رومانيا.

اصطحب السيد إيون إيلييسكو، رئيس رومانيا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس رومانيا، فخامة السيد إيون إيلييسكو، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس إيلييسكو (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يشرفني أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. إننا واثقون بأن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستؤديان إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية للغاية لأعمال هذه الدورة.

واسمحوا لي في الوقت نفسه بأن أوجه إلى الأمين العام، تقديرنا البالغ لجهوده الدؤوبة لمواءمة الأمم المتحدة مع المتطلبات المتزايدة التعقيد لعالم متغير.

إن هيكل النظام الدولي في نهاية هذا القرن، يشهد تغيرات جذرية، نخص منها بالذكر نهاية القطبية الثنائية التي سادت بعد الحرب، وسقوط الستار الحديدي وانتهاء الحرب الباردة. لقد اكتسبت شعوب جديدة حقها في تقرير المصير والتطور الديمقراطي بعد أن تعرض طويلا لقمع الأنظمة الشمولية. ولقد نجحت بعض الشعوب في تحقيق هذا بالوسائل السلمية؛ وكان على البعض الآخر أن يمر بمآس وصراعات كبرى مثل تلك المشاهدة في البوسنة والهرسك، وأراضي يوغوسلافيا السابقة، وترانس - دنستر والقوقاز، وآسيا الوسطى التي كانت من الأقاليم السابقة للاتحاد السوفياتي. واليوم، تعد هذه جميعا مصدر قلق بالنسبة للمجتمع الدولي بسبب الآثار التي تحملها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن الثورات في أوروبا الوسطى، التي كان هدفها الأساسي رد الحرية والكرامة إلى الشعوب في ذلك الجزء من العالم وإعادتها إلى القيم الديمقراطية التقليدية، المقترنة باحترام حقوق الإنسان الأساسية والتعددية السياسية ثورات قد جعلت جزءا من القارة - كانت تحوطه من قبل ولزمن طويل الحواجز الأيديولوجية والسياسية والمواجهة بين الكتلتين العسكريتين المتعارضتين - أكثر تجانسا من الناحية السياسية.

إن أوروبا تمر بتطور متناقض بوضوح. فمن ناحية هناك اتجاه نحو تفتيت الدول وإعادة تأكيد الكيانات والشخصيات القومية للجزء الأوسط من القارة والأقاليم السوفياتية السابقة. ومن ناحية أخرى في الغرب هناك عملية تكامل تتجه إلى اجتذاب دول أوروبية جديدة.

والقارات الأخرى تمر أيضا بتغيرات هامة تاريخيا.

فالشرق الأوسط، بفضل أعمال عدد من الساسة الذي توفرت لديهم الجرأة اللازمة للنهوض بالمسؤولية الكبرى، مسؤولية التخلص من حالة الجمود السائدة، فتجشموا مخاطر السلم، يدخل الآن عملية مصالحة تاريخية كانت تبدو مستحيلة من قبل.

وفي أمريكا اللاتينية، كما في آسيا والمحيط الهادئ أنشئت مناطق اقتصادية دينمية فتحطمت بذلك الافتراضات الزائفة عن حتمية التخلف الاقتصادي في ثلثي العالم.

وفي افريقيا، نجد أن زوال سياسة الفصل العنصري، وإعادة تنظيم جمهورية جنوب افريقيا على أسس ديمقراطية وهزيمة المفاهيم العرقية الرجعية، أوضاع قد فتحت آفاقا جديدة للتعاون والتنمية في القارة بأسرها.

لقد تغيرت ديناميات العالم. وهذا التغيير يطرح أسئلة كثيرة أمام المجتمع الدولي والحكومات والساسة والقوى السياسية. ولكن الردود ما زالت حتى الآن قليلة وغير كافية والحياة لا تتوقف. فالدول والشعوب لديها احتياجات محددة علاوة على آمالها ومثلها. وميلها الطبيعي هو التصرف للوفاء بهذه الاحتياجات، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إطار دولي منظم لتنسيق المصالح المتضاربة.

وهنا يكمن الدور الذي ينبغي أن تؤديه المنظمات الدولية، والأمم المتحدة بصفة خاصة. وفي محاولة فهم وتقييم مغزى التطورات الدينامية والمعقدة للغاية على الساحة السياسية الدولية، ظهرت عدة سيناريوهات يُنظر فيها إلى هذه التطورات باعتبارها مقدمات لعهد جديد من المواجهة بين الحضارات. ولكن تحرير العلاقات الدولية من النزعة الأيديولوجية لا يؤدي ولا يتحتم أن يؤدي إلى مواجهة بين الحضارات. فالمواجهة، بحكم تعريفها، غريبة عن الحضارة. أما الحضارة فسمتها التسامح وتفتح الأذهان. وهذا بالطبع لا يستبعد إمكان قيام التنافس بين الحضارات، بين القيم التي تروج لها، بين قدراتها على ضمان التمتع الحر بحقوق الإنسان الأساسية وتنمية روح المبادرة وشخصية الإنسان. إلا أن إرساء الظروف المؤاتية لهذا التعايش بين الحضارات، يقتضي إعادة تشكيل العلاقات الدولية إذا كان المراد كفالة إطار مثالي لتوكيد وتنمية الشخصية المتفردة لكل شعب فضلا عن

رخائه. ومن هـــذا المنظـــور نـــرى أن دور الأمـــم المتحدة دور أساسي.

في العام القادم سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية، وإنشاء الأمم المتحدة. ورومانيا، شأنها شأن دول أخرى في المنطقة، انجرفت ضد إرادتها، في صراع أودى بأرواح ملايين الضحايا وتسبب في دمار هائل. ولكنها، بفضل تصميم جميع قواها الديمقراطية الداخلية، التي تجسد تطلعات أمتنا، نجحت في الانشقاق عن هتلر وآلته الحربية، وانضمت إلى ائتـــلاف الأمـــم المتحدة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٤٤. والجهود الإنسانيـــة والماديـــة واللوجستية العظيمة التي بذلها الشعب الروماني بعد ٢٣ آب/أغسطس ١٩٤٤ وحتى النصر النهائي لقوى الأمم المتحدة، محفورة في الكتاب الذهبي لتاريخنا الوطني. وعلى الرغم من أن رومانيا لم تمنح مركز الحليف المشارك في الحرب، فإن أحدا لم يشكك إطلاقا في القيمة الاستراتيجية والأهمية السياسية لهذه التضحيات.

إننا نؤيد الاقتراح القائل بأنه في عام ١٩٩٥، العام الذي يصادف مرور نصف قرن على نهاية الحرب، ينبغي أن يركز المجتمع الدولي جهوده على بناء مناخ من السلم، وإعطاء دفعة حاسمة للتسوية السلمية للصراعات القائمة في مناطق مختلفة من العالم، وبهذا تكون السنة المقبلة حقا سنة دولية للسلام.

وفي هذا الإطار، نعتقد أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في كامل آلية الأمم المتحدة وإلى تكييف هياكلها مع متطلبات الحاضر. والواقع أن عملية إعادة النظر هذه قد بدأت بالفعل وهذا أمر نرحب به. و "خطة للسلام" التي أعدها الأمين العام توفر لنا مادة ممتازة للتأمل والعمل.

وفي هذا السياق، نؤيد الاقتراحات الداعية إلى إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن لتكييفه مع واقع اليوم، وكفالة تمثيل أفضل للمناطق الجغرافية الكبرى فهي في رأينا اقتراحات وجيهة. وهذه الزيادة المحدودة في العضوية ينبغي أن تدرج في رأينا ألمانيا واليابان ضمن أعضاء المجلس الدائمين، مراعاة لقدرتهما ودورهما ومساهمتهما في أنشطة المنظمة. وهذا بالتأكيد لا ينبغي أن يعني إنشاء نوع من "السيطرة المشتركة" للأعضاء الدائمين على بقية العالم؛ بل إننا نعتبره تعميقا لالتزامهم بالنهوض بمسؤوليتهم عن صون السلم والأمن الدوليين الذي هو مهمة مجلس الأمن الرئيسية. وبهذه الطريقـــة يمكننا أن نحقق توازنا بين مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى، في سياق إجراءات ديمقراطية لصنع القرار تتيح لكل البلدان التصرف على أساس ديمقراطي ومتكافئ لحماية مصالحها المشروعة.

وأية إعادة نظر في هياكل الأمم المتحدة يجب أن تأخذ في الحسبان ظاهرة اتخاذ المشاكل الدولية طابعا عالميا، وهذه سمة من سمات عالم اليوم. والعوامل الموضوعية للتنمية أصبحت تزيد من الترابط بين دول العالم ومناطقه. فنحن جميعا نتأثر بشكل أو آخر بالمآسي التي تتابع فصولها في يوغوسلافيا السابقة، مثلا، وفي منطقة ترانس - دنستر والقوقاز ورواندا وهايتي. والاقتصاد العالمي يظهر اتجاهات واضحة نحو تكامل عالمي النطاق، وهذا تطور يؤثر على مصالح جميع الدول. وقد أصبح التوازن الأيكولوجي على هذا الكوكب مسألة تهم بصورة حيوية كل المناطق، ومن ثم فإنها تدعو كل دولة إلى تحمل قسطها من المسؤولية.

كل هذه الظواهر التي أصبحت سمة مميزة لأواخر القرن العشرين تتطلب منا وعيا متزايدا بكوكبنا باعتباره حقا سفينة فضائية إذا أردنا لتصرفات حكوماتنا على الصعيد الدولي أن تكون فعالة ومتلاحمة في آن واحد. ومنظومة الأمم المتحدة هي خير من يشجع ويدعم تنمية هذا الوعي.

ليس هناك اليوم تهديد للسلـــم والأمن الدوليين، ولا مصدر للتوتر والصراع فيما بين الأمـــم أخطر من الهوة الآخذة في الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة. والتصحيحات التي حاولها المجتمع الدولي بالفعل، بما في ذلك عقود التنمية ومختلف برامج المساعدة، لم تنجح في وقف هذه الاتجاهات السلبية التي تشكل خطرا شديدا على التوازن العالمي، وبالذات من خلال ظاهرة لا مفر منها، هي هجرة السكان الجماعية التي تتعذر السيطرة عليها، من المناطق المتخلفة في الكوكب إلى مناطق الرخاء الأصغر حجما بكثير في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وإنه لمن الصالح العام للجنس البشري وضع حد لهـذا الاتجاه والمحافظة على تنوعه. ولكن هذا لايمكن أن يتحقق إلا إذا بذل المجتمـــع الدولي جهدا عنيدا ومستنيرا لاستئصال شأفة التخلـــف وتشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وتحويلهـــا بالتالي إلى شركاء متساوين حقيقيين للبلدان المتقدمـة النمو، وهذا ما تم التأكيد عليه، عن حق، في خطة التنميـــة التـي يضعها الأمين العام. ومنظومة الأمم المتحـــدة توفـــر

أفضل إطار لبدء علاقة شراكة من أجل التنمية على نطاق عالمي، وهي علاقة أضحت ضرورتها تزداد وضوحا مع كل يوم يمر.

وطبيعي أن هذه التنمية يجب أن تفي أولا باحتياجات البلدان النامية وتطلعاتها نحو التقدم. ولكنها ينبغي أيضا أن تكون متسقة مع مصالح البلدان المتقدمة النمو التي تواجه اليوم صعوبات عديدة - وإن لم تكن طبعا على نفس المستوى - وذلك بتزويدها بفرص جديدة للتغلب على الانكماش الاقتصادي والبطالة المزمنة. فتجربة البلدان المتقدمة النمو ذاتها تثبت أن التنمية الاقتصادية تؤدي ضمنا إلى زيادة القدرة الاستيعابية للأسواق الوطنية وزيادة مدى التفاعل الاقتصادي.

ومن وجهة النظر هذه، تكون القارة الأوروبية في وضع يمكنها من الانخراط في تجربة غاية في الأهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي. فبدون العمل المنسق من جانب الدول والمؤسسات الأوروبية يمكن بسهولة أن يحل محل الحواجز السياسية والايديولوجية التي اتسمت بها فترة انقسام أوروبا إلى كتلتين عسكريتين متعارضتين، ستار حديدي جديد ذو طابع اقتصادي يفصل بين البلدان المتقدمة النمو وتلك التي في مرحلة الانتقال وذلك بسبب الفجوات القائمة فيما بينها. ولا يمكن القضاء على هذه المخاطر إلا بالاتجاه المتزايد دائما صوب التكامل والدمج على مستوى القارة، وإقامة نظام للعلاقات الاقتصادية يقوم أساسا على المساواة بين بلدان شرق القارة وغربها، مما يساعد على النهوض بالإصلاحات في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وعلى بلوغ المستويات اللازمة للتكامل. كما يمكن لهذه التطورات أن تسهم اسهاما حيويا في قيام شراكة من أجل التنمية.

وفي هذا الصدد، يجب ألا ينظر إلى الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالنمو الاقتصادي في منطقة معينة، على أنها ترمي إلى التنافس أو التناحر مع غيرها من المناطق الأخرى. إذ أن إحراز أي تقدم اقتصادي في أية منطقة متعثرة يشكل مكسبا لغيرها من المناطق الأخرى، وفي هذا السياق، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ملطف ومحقق للتوازن في تنظيم شراكة من أجل التنمية على الصعيد العالمي تنظيما رشيدا وفعالا قدر الإمكان.

لقد أشرت إلى بعض التحديات الكبرى التي تثيرها التطورات الدولية المعاصرة أمام المجتمع الدولي وأمام الأمم المتحدة بصفة خاصة، وهي تطورات يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع حيالها بدور تنظيم التعاون بين الدول للمواءمة بين مصالحها المشتركة ولصيانة هذه المصالح.

إن رومانيا، بوصفها دولة ديمقراطية تدرك مسؤولياتها تجاه شعبها وكذلك تجاه السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي، تعتزم المشاركة في الجهد العالمي الرامي إلى مواجهة هذه التحديات. ويتمثل اسهام بلادي الرئيسي في هذا الجهد المشترك في تعزيز العملية الديمقراطية والاستقرار الداخلي. فعلى مر قرابة خمس سنوات منذ ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تغير وجه بلادي تغيرا جذريا. إذ دخل حيز النفاذ دستور جديد حديث ذو طابع ديمقراطي، وتم القضاء على النظام الشمولي وأرسيت أسس دولة القانون، كما كُفلت الممارسة الحرة للحقوق الأساسية للإنسان، بما في ذلك حقوق أبناء الأقليات الوطنية. وعلى ذلك الأساس هيأنا - خطوة بخطوة - قدرا متزايدا من الاستقرار الوطني، مما جعل رومانيا اليوم تعد عامل استقرار في المنطقة. وهذا إنجاز ملحوظ خاصة وأنه تسنى تحقيقه في ظل ظروف دولية عصيبة، وعلى وجه الخصوص، وجود حالات الصراع في أماكن مجاورة لنا بصورة مباشرة، وفي المقام الأول، ما يشكله الحظر المفروض على يوغوسلافيا من عبء جسيم للغاية على الاقتصاد الروماني، دون حصولنا على أي تعويض عن ذلك.

إن رومانيا تشارك، قدر إمكانها، في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حسم الصراعات الإقليمية، وفي المقام الأول، تلك الدائرة في منطقتنا الجغرافية. ونحن على استعداد للاضطلاع بجميع مسؤولياتنا وتقديم اسهامنا لتسوية تلك الصراعات على نحو سلمي وضمان تحقيق الأمن والهدوء في منطقة انهكتها الصراعات المسلحة، منطقة هي مثار مصالح لا تطابق بالضرورة مصالح الأطراف المنخرطة في القتال.

وبهذه الروح انضمت رومانيا انضماما كاملا إلى "المشاركة من أجل السلم" التي عرضت منظمة حلف شمال الأطلسي على بلدان أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق الانضمام اليها. ونحن نعتقد أن هذا الشكل الجديد من الترابط، مع مؤسسة هي دعامة لصيانة السلم في شتى أرجاء القارة الأوروبية، سيتيح فرصة أفضل لإقرار السلم في أوروبا وبالتالي السلم والأمن الدوليين.

وعلى نفس المنوال، تؤيد رومانيا - في سياق أوسع نطاقا - عملية التكامل على الصعيد القاري. وهي تسعى جاهدة إلى الإسهام في ذلك عن طريق انتهاك سياسة حسن الجوار وتنفيذ مشروعات التعاون

الإقليمي، ولاسيما في منطقة أوروبا الوسطى والبحر الأسود وحوض الدانوب، وكلها ستؤدي إلى الإسراع بدمج بلدان أوروبا الشرقية والوسطى في هياكل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية، ومجلس أوروبا.

إن الأولوية التي توليها رومانيا للخيارين الأوروبي والأوروبي الأطلسي والناجمة عن تاريخها وعن العوامل الجغرافية السياسية، لا تستبعد العلاقات التقليدية التي أقامتها على مر السنين مع بلدان ومناطق خارج القارة الأوروبية. بل على النقيض من ذلك، نجد أنه مع ازدياد استقرار الحياة الداخلية السياسية والاجتماعية لبلادنا وبدء اقتصادها في التحسن، أخذت هذه العلاقات تتجدد بل تتسع. وهي بالتأكيد علاقات لها قيمتها على الصعيد الثنائي، ولكنها قيمة أيضا على الصعيد متعدد الأطراف، حيث أنها تعزز الثقة والاطمئنان الدوليين، وتنمي الإدراك العالمي لكون العالم يتضاءل باستمرار من حيث الزمان والمكان على حد سواء، وكون كل دولة تتحمل نصيبا من المسؤولية عن تحقيق الهدوء والسلم والرخاء للدول الأخرى.

إن الحالات البالغة التعقيد القائمة في أجزاء شتى من العالم والتيارات المتناقضة بكل ما تنطوي عليه من مخاطر وأوجه عدم يقين بالنسبة للسلم والأمن بصورة عامة، إنما تتطلب رؤية ديمقراطية للنظام الدولي الجديد، الذي لابد من إقامته، كما تتطلب التخلي في العلاقات بين الدول عن أوجه التحامل المسبق الموروثة عن فترة الحرب البادرة، لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. إذ أنني أعتقد أننا بحاجة اليوم إلى نظرة تسودها الواقعية والروح العملية في إدارة العلاقات الدولية. لكن للأسف ما زالت الآثار التي خلفتها النظرات الايديولوجية عالقة بالتفكير السياسي وهي تبعدنا عن الواقعية وتؤثر حتما على صنع السياسية. بل يمكن في ظروف معينة أن تكون لذلك عواقب وخيمة بالغة الخطورة بالنسبة للدول والشعوب، وذلك بتهميشها أو حتى عزلها عن التعاون الدولي. وعلى المديين الطويل والمتوسط لابد أن تخلف القرارات السياسية من هذا النوع عواقب ضارة بالسلم والأمن الدوليين.

إن الأمم المتحدة، نظرا لمكانتها ومبادئ ميثاقها، هي المحفل المثالي لتحديد نهج للتصدي للمشاكل الدولية يكون خاليا من التحامل والأفكار المسبقة التي ترسم قوالب جامدة تضع فيها الآخرين. وبقدر نجاح الأمم المتحدة يتحقق الكسب لجميع الدول الأعضاء، كدول فرادى، وكمجتمع دولي بأسره. ورومانيا على استعداد للمشاركة في هذا الجهد المشترك لبناء عالم من السلم والتعاون الدوليين، خال من الصراعات والتحامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس رومانيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد إيون ايليسكو، رئيس رومانيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينونغوروزا (بوروندي).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سري لانكا سعادة الأونورابل لاكشمان كادير غامار.

السيد كادير غامار (سري لانكا): لتسمح لي أولا، سيدي، بأن أتقدم باسم حكومة سري لانكا وشعبها بأحر التهاني لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ونتمنى لكم نجاحا فائقا أثناء توليكم هذا المنصب الرفيع.

وتود سري لانكا أيضا الإعراب عن امتنانها للسفير صمويل انسانالي ممثل غيانا، لإدارته أعمال الدورة الثامنة والأربعين ذات الأهمية الحاسمة بطريقة مبدعة للغاية. ونعرب عن تمنياتنا أيضا لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام لهذه المنظمة الذي عليه أن يتصدى لتحديات متزايدة في وقت تمر فيه الأمم المتحدة بتحول عظيم.

لقد هبت رياح التغيير على سري لانكا. ونحن نقف، في بلدنا، على عتبة عصر جديد من التسامح والسلم وإنهاء الانشقاق. وفي آب/أغسطس من هذا العام، عاد التحالف الشعبي إلى السلطة بعد أن أمضى في صفوف المعارضة ١٧ عاما، وذلك على اثر انتخابات عامة برلمانية حظيت، باعتراف دولي بأنها جرت بصورة حرة ونزيهة. وفي هذه الانتخابات - وهي التاسعة منذ استقلال سري لانكا - قامت الغالبية الساحقة بالتصويت لتؤكد من جديد ايمانها بالديمقراطية البرلمانية والحريات الأساسية وحكم

القانون. فقد صوت ٧٦,٢ بالمائة من مجموع الناخبين المسجلين، فواصلوا بذلك تقاليد سري لانكا العريقة المتمثلة في إظهار الوعي السياسي والحرص على اتباع إجراءات انتخابية نموذجية.

وما حدث في بلدي في ١٦ آب/أغسطس هو أكثر من مجرد ممارسة روتينية للتصويت لتغيير حكومة. فالناخب السري لانكي قد ظل، وسط جو انتخابي أُطلق فيه العنان تماما للآراء المتضاربة، ناضجا وهادئا ومتمسكا في ثبات بقيمنا الثقافية والديمقراطية. ولذلك كانت نتيجة الاقتراع نصرا للاعتدال والتسامح والوحدة. وفي خطابي الأول الذي ألقيته منذ شهر مضى أمام برلماننا المنتخب حديثا، بوصفي ممثلا لطائفة الأقلية التاميلية، أدليت بتصريح سوف أكرره هنا الآن أمام هذا البرلمان الأعلى لشعوب العالم:

«لن يقال بعد الآن أبدا، لو جاز أصلا أن يقال في أي وقت مضى، إن السنهاليين عنصريون. فهم ليسوا كذلك. بل هم بالقطع ليسوا كذلك، وأعتقد أن هذه الانتخابات قد أوضحت ذلك بقدر يتيح دفن هذا الادعاء إلى الأبد».

وبزعامة رئيسة الوزراء الجديدة، السيدة شاندريكا بانداراتيكه كوماراتونغا، تم انتقال السلطة بطريقة سلمية بالرغم من التكهنات المغرضة التي كان قد أطلقها البعض. لقد تحقق انتصار التعبير الديمقراطي هذا بفضل تراث أمتنا الثقافي الغني والمتنوع الذي تترسخ فيه ديانات العالم الكبرى والذي يرتكز على أساس فريد يجمع بين خمسة نظم قانونية.

أما حكومة سري لانكا الجديدة فهي انعكاس لنسيج مجتمعنا المتعدد الأعراق والديانات. وتتمتع الحكومة في البرلمان بتأييد عدد من الأحزاب السياسية، بما في ذلك أحزاب طائفتين التاميل والمسلمين. ولذلك فإنها مهيأة جيدا لإنهاء النزاع القائم في الجزء الشمالي الشرقي من البلد عن طريق المفاوضات السياسية، حسب التفويض الذي أصدره الشعب. وقد أعلنت رئيس الوزراء بانداراتيكه كوماراتونغا، في خطابها الأول الموجه للأمة لدى تقلدها السلطة ما يلي:

«نحن نمد يد الصداقة لأهالي الشمال الشرقي ونأمل أن يتقبلها زعماؤهم بنفس الروح التي تحدونا ونحن نفعل ذلك».

ويعد تخفيف الحظر الذي كان مفروضا على تصدير بعض المواد الأساسية إلى مناطق النزاع وإفراج الحركة الانفصالية بالمقابل عن رجال الشرطة الذين كانت تحتجزهم، من بشائر عودة السلم إلى بلدنا. وقد ألغيت حالة الطوارئ التي تشمل الجزيرة كلها، وأعيد فرضها في مناطق النزاع وحدها. وستواصل حكومتنا بتصميم سعيها لكي تحقق لبلدنا سلما عادلا ووطيدا ومقبولا من جانب شعبنا كله، ولن تحيد عنه بسبب أية نكسات قد تواجهها في طريق تحقيق هدفها.

وأرجو أن تسامحني الجمعية العامة لأنني أسهبت بعض الشيء في تناول التطورات الأخيرة في بلدي. وقد فعلت ذلك لأنه في الوقت الذي يتزايد فيه المد التعصبي القبيح في بعض أجزاء العالم، فإننا نفخر في سري لانكا بما شهدناه من تغليب قيم التسامح والسلوك القويم على قوى الطائفية والانتهازية الضيق الأفق. ولعل تجربتنا الحالية تعزز الجهود الرامية إلى نبذ التحامل والضغينة بين الشعوب في أماكن أخرى.

وتوجد، على المسرح الدولي، أمثلة مشرقة على منازعات مطولة ومريرة تبددت من خلال الحوار والتفاوض. وبذلك نحن نرحب الآن ترحيبا قلبيا صادقا بانتهاء الفصل العنصري وقيام جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية تحت القيادة الملهمة والملهِمة للرئيس مانديلا.

ونحن نرحب أيضا بالتطورات الايجابية في فلسطين على إثر الاتفاقات الأخيرة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وبين الأردن واسرائيل، وذلك مع إبداء قلقنا إزاء المسائل التي لا تزال معلقة. ومن ناحية أخرى، فإن البوسنة والهرسك، للأسف الشديد، لا تزال تعاني من أراقة الدماء والعنف، كما أن الأزمة الإنسانية في رواندا مستمرة ولم تخف حدتها. ونكرر الإعراب عن أملنا في إمكان وقف المعاناة والاضطراب الشديدين في ذلك البلدين عن طريق تسوية تفاوضية بين الأطراف المعنية استنادا إلى جهود المجتمع الدولي المجردة من الأغراض السياسية.

وقد بدأ الاندماج القوي والايجابي لسري لانكا مع حركة عدم الانحياز في بلغراد في سنة ١٩٦١، عندما كانت السيدة سيريمافو بانداراتيكه رئيسة للوزراء. وكانت رئيسة للحكومة عندما استضافت سري لانكا القمة التاريخية لبلدان عدم الانحياز في سنة ١٩٧٦. وعضويتنا في هذه الحركة كانت نابعة، في ذلك الحين كما هي الآن، من اقتناعنا العميق بأن مبادئها تُمكّن المحرومين في العالم من المشاركة في التأثير على مجريات الأمور وتعطيهم الإحساس بالكرامة والأمل في العدالة. ومن ثم فإن انهيار القطبية الثنائية التي فُرضت على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية

الثانية ليس مبررا لوقوف حركة عدم الانحياز موقفا سلبيا.

لقد كان من دواعي اعتزازنا في المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة أن نرحب بجنوب افريقيا باعتبارها العضو العاشر بعد المائة في الحركة. ومن الأمور ذات المغزى أن هذه الأمة العظيمة التي خرجت من ظلام ليل الفصل العنصري الدامس الطويل اختارت أن تتبع مبادئ عدم الانحياز. ولقد كان المستهزئون يتنبأون بأن الحركة ستلحق إن عاجلا أو آجلا بحطام سور برلين. إن نهاية الحرب الباردة لا تدحض في رأينا الأساس المنطقي لعدم الانحياز؛ بل على العكس من ذلك تبرهن على صحة المبدأ الأساسي لعدم الانحياز القائل بأن المواجهة العسكرية لا يمكن أن تعزز بالمرة الأمن أو الاستقرار أو السلم فيما بين الدول. إن المبادئ لا تباد: والناس الذي يؤمنون بها لا يقهرون.

ولقد بدا عند نهاية الحرب الباردة أن هناك فرصة فريدة لكي ينجز العالم الهدف الذي سعى من أجله طويلا، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل في ظل تحقق فعال، وخاصة في مجال الأسلحة النووية البالغ الأهمية. بيد أن الجهود المتنافسة التي يبذلها البعض للإبقاء على احتكاره للأسلحة النووية ويبذلها البعض الآخر لتحطيم ذلك الاحتكار، تثبط سعينا من أجل نزع السلاح النووي.

وتدرك سري لانكا تماما جسامة المسؤولية التي تضطلع بها بترؤسها للمؤتمر المعني بمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. ومن الحتمي أن تحقق مسيرتنا صوب عالم خال من الأسلحة النووية تقدما كبيرا. وابتغاء لذلك، فإن العمل الذي يجري في مؤتمر نزع السلاح من أجل معاهدة للحظر الشامل للتجارب يبعث على التشجيع على الرغم من أنه لا بد لنا من أن نظل متيقظين لأية محاولة تبذل لتأجيل إبرام هذه المعاهدة. وفي مجالات نزع السلاح الأخرى، صدقت سري لانكا مؤخرا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي نأمل أن تدخل حيز النفاذ في العام المقبل.

وإننا، إذ نرقب نهاية سباق التسلح النووي، لا نود أن تحل محله سباقات تسلح إقليمية، سواء كانت ترمي إلى احتياز قدرة الأسلحة النووية أو إلى إنجاز قدر أكبر من جودة الأسلحة التقليدية. إن سجل الأسلحة الخاص بالأمم المتحدة مجرد خطوة على طريق طويل صوب الشفافية وبناء الثقة والقضاء على سوق السلاح بما له من صلات مع الإرهاب وتهريب المخدرات وغسل الأموال.

وطوال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي امتد لعقد من الزمن، قامت سري لانكا بدور إيجابي وخلاق. والدور الرائد الذي قام به الراحل هاملتون شيرلي أميراسينغ، سفير سري لانكا، رئيس مؤتمر قانون البحار وأحد الرؤساء السابقين لهذه الجمعية، جزء من تاريخ هذا المسعى الفريد.

لقد صدقت سري لانكا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي دخلت حاليا حيز النفاذ، ووقعت على الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية. ويعبر ذلك عن التزامنا المستمر بإيجاد نظام قانوني جديد للمحيطات. وتتطلع سري لانكا إلى المشاركة في الدورة الافتتاحية التاريخية للسلطة الدولية لقاع البحار في جامايكا.

وقد استحدثت اللجنة المخصصة للمحيط الهندي، وقد أخذت في اعتبارها الحقائق البازغة، أساسا جديدا لنهج عملي مستقبلي إزاء السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وإننا لندعو البلدان المعنية، لا سيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وغيرهم من المستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي، إلى الدخول في حوار جدي ومثمر من أجل شراكة جديدة في سياق اللجنة.

ومع دخول اتفاقية قانون البحار حيز النفاذ، يتعين تقديم مساندة أكبر للمبادرات الإقليمية، مثل التعاون في الشؤون البحرية للمحيط الهندي، بما يعزز التعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

وإذ تقترب الأمم المتحدة من الذكرى الخمسين لتأسيسها، فإنه يحدث التجاء متزايد، وأكثر استفاضة، إلى الإجراءات المتعددة الأطراف من خلال المنظمة. وقد أخذ مجلس الأمن أخيرا في القيام بالدور المتوخى له أصلا بموجب الميثاق - بل وأحيانا ما يتجاوز هذا الدور. إلا أنه لا بد لنا من الاستمرار في الإعراب مجددا عن أن التبصر والتقدير الحريص لهما أهمية حيوية في الإعداد لأي تدخل من قبل المجلس، وإنه لا ينبغي الإقدام على مثل ذلك الإجراء إلا بموافقة الدول المعنية وتعاونها.

وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن العضوية العامة للأمم المتحدة. وما لم تكن أعماله مستندة إلى أوسع تأييد ممكن، فإن قراراته لن تحترم على النطاق العالمي ولن تكون فعالة حقا. وفي هذا السياق، ترى سري لانكا أنه ينبغي زيادة عضوية المجلس لاتاحة المجال لتمثيل أوسع يشتمل على تمثيل للبلدان النامية. ولقد تشرفت سري لانكا بتناوب رئاسة الفريق العامل المعني بإعادة

تنشيط عمل الجمعية العامة بما في ذلك تعزيز الصلة ما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونعتقد أن النهج الذي اتخذناه لزيادة الشفافية وتشجيع الممارسات الديمقراطية نهج تتشاطره غالبية البلدان النامية. ونرى أنه ينبغي دفع هذه العملية إلى الأمام.

في هذا السياق بالذات أعلنت سري لانكا في ١٩٩٣ ترشيحها للمقعد الآسيوي غير الدائم في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، الذي يجب أن تشغله منطقة جنوب آسيا الفرعية حسب أسلوب التعاقب المتسلسل.

وتعـــي سري لانكا علـــى وجـه الخصوص هويتها كدولة صغيرة قابلة للتضرر من مد التيارات الدولية وجزرها، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على حد سواء. إلا أننا لم نتردد في اتخاذ مواقف مبدئية عندما تحتم ذلك. كما أننا لن نتهرب من مسؤوليتنا في التضافر مع البلدان النامية الأخرى؛ فنحن نشاطرها المشاكل والشواغل.

تعتبر ســري لانكا مـــن الناحيتيـــن الجغرافية السياسية والثقافية بلدا آسيويا. ونحن مغتبطون لكون قارتنا أصبحت مرة أخرى، وبعد قرون من التبعية، أكثر انتعاشا، ومستقرة سياسيا، ومفعمة بالحيوية الاقتصادية. وقد تحقق ذلك إلى حد كبير عن طريق الاعتماد على الذات، وتولي المواطنين أعمال التنفيذ، والقيم الآسيوية. ومع انتقالنا على الصعيد العالمي إلى مزيد من الترابط والتفاعل، ستظل سري لانكا تركز بإحكام على الخبرة الآسيوية وعلى سياقها الآسيوي. ولن ندخر وسعا في تنمية روابطنا مع جيراننا الآسيويين وتدعيمها. وسيكون الالتزام الصريح بالسعي من أجل المصالح التي نتشاطرها مع أسرة الدول الآسيوية بمثابة زخم جديد وقوي في السياسة الخارجية لحكومتنا.

وقد شاركنا بهذه الروح في إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد أثلج صدورنا تلك التطورات الإيجابية في الرابطة وهي تدلف إلى القرن الحادي والعشرين مدفوعة باتجاهين هامين في المنطقة: إضفاء الطابع الديمقراطي واتباع سياسات اقتصادية مشايعة للسوق. والتفاهم ما بين شعوب المنطقة آخذ في التزايد. وقد اكتسبت الاتصالات ما بين الهيئات المهنية في المنطقة زخما بسرعة.

وباعتبارنا منطقة متضررة من الفقر بقسوة، فقد اتخذنا في جنوب آسيا بالفعل خطوات لتشاطر الخبرات ووضع نهوج مشتركة، بما في ذلك التزام رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٠٢.

ويكبل الفقر المدقع والجوع والمرض والأمية خُمس سكان العالم. ونحن على ثقة من أن قمة ١٩٩٥ الاجتماعية العالمية وخطة التنمية ستتصديان بفاعلية لهذه القضايا وتعبئان الموارد الضرورية دعما للالتزامات باستئصال الفقر وتوفير العمالة وتعزيز التلاحم الاجتماعي قبل نهاية هذا القرن.

علمتنا تجربتنا في مجال التنمية أهمية تخفيف حدة الفقر عن كاهل أفقر الناس، وإقامة العدالة الاجتماعية مع النمو الاقتصادي. وجاءت المؤشرات الاجتماعية المواتية لسري لانكا نتيجة التزام ثابت من جانب الحزبين على مر السنين بالمحافظة على مستوى عال من الانفاق الاجتماعي. وقد وضع عدد من تدابير تحويـــل الدخـــل في موضعهـــا الصحيح. وهي تدابير لا مناص منها لحماية الشرائـــح المحرومة من السكان خلال فترة التكيف الهيكلي الرامية إلـــى التعجيل بالنمو الاقتصادي.

وقد أصدرت رئيسة وزراء بلادي بيانا واضحا حول السياسة الاقتصادية، بينت فيه عزم الحكومة الوطيد على بناء اقتصاد وطني قوي داخل الإطار السوقي، وينتظر أن تكون آلة النمو الرئيسية فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ونحن نـــدرك بشكـــل خاص بالحاجة إلى توجيه الاهتمام إلى شبابنا. وفي ١٩٩٥، عندما نحتفل بالعيد العاشر للسنة الدولية للشباب، سيكون الوقت قد حان للتركز على منجزات هذا العقد، وعلى مزيد من الأمور الأساسية للنهوض بإمكانيات الشباب. وقد أطلق رئيس وزراء سري لانكا السابق تلك المبادرة، في مؤتمر قمة دول الكومنولث في قبرص، حتى يركز الاهتمام على قضايا الشباب بصفة خاصة. وبعد ذلك، أيدت بلدان عدم الانحياز في اجتماعها الـــوزاري المعقود في القاهرة، اقتراحا بعقد جلسة عامة استثنائية لهذه الجمعية على أعلى مستوى سياسي، تكرس لشؤون الشباب، كجزء من احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة.

يجب أن أؤكد كذلـــك على التزام حكومتي بوضع نظام واضح من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار ديمقراطية حيوية حقة. وأثناء حملتنا الانتخابية الأخيرة وعدنا شعبنا بأن نتخذ، كموضوع له أعلى أولوية، الخطوات اللازمة لنقيم إذا اقتضى الأمر، ونعزز إذا أمكن إطارا تشريعيا يهدف إلى تشجيع التمتع الكامل

بحقوق الإنسان وحمايتها. وفي غضون خمسة أسابيع من تولي السلطة أعددنا للعرض على البرلمان تشريعا لتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب. وقبل نهاية العام الحالي سيجري تقديم تشريع يهدف إلى استحداث لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وستكون لهذه اللجنة سلطات قضائية وتحقيقية، كما ستكون مستقلة بصورة تامة عن السلطة التنفيذية.

إضافة إلى هذا، فقد عينت من بين الأشخاص النشطين في الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال المنظمات المستقلة غير الحكومية، ستة خبراء وطنيين بارزين، معروفين على الصعيد الدولي، لمساعدتي بدرايتهم وآرائهم. إنهم يؤدون خدماتهم بصفتهم الشخصية وعلى نحو شرفي. غير أن تعيينهم لا يحول بأي حال بينهم وبين الاستمرار في المشاركة في الحملات العامة لصالح حقوق الإنسان، بما في ذلك التعليق على الأداء الحكومي أو توجيه النقد في هذا المجال. إن تعيينهم دليل آخر على التزام حكومتي الثابت بالسلوك الحكومي الصريح الواضح.

وعلى الصعيد الدولي، نعتقد أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تكون ساحة للمواجهة بين الشمال والجنوب، كما يجب ألا يُخص أي بلد بالاهتمام العدواني لأسباب غير الاهتمام الحقيقي بحقوق الإنسان الخاصة بمواطني ذلك البلد. إن النظرة الفاحصة إلى سجل حقوق الإنسان لأي بلد يجب تكون على هدى من مبادئ عدم التحيز والموضوعية. وهذه النظرة الفاحصة يجب أن تحركها روح الحرص الحقيقي والحوار والتعاون. وفي هذا الصدد، نرغب أن نهنئ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد أيالا لاسو، على جهوده من أجل الترويج لإنشاء إطار تعاوني، بدلا من الإطار القسري، لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان على اتساع العالم.

وتشعر سري لانكا بخيبة الأمل من أن البلدان النامية لا تزال تعاني على مسرح الاقتصاد الدولي من عدم كفاية وصولها إلى التجارة والتكنولوجيا، ومن تدني أسعار السلع الأساسية، ومن أعباء الديون المتعاظمة. وقد انكمشت التدفقات المالية لأغراض التنمية بشكل حاد. كما أن التفاوت الاقتصادي بين العالمين المتقدم النمو والنامي يتسع باستمرار.

إن ميثاق الأمم المتحدة يرتكز على قاعدتين رئيسيتين هما: صون السلم والأمن الدوليين، والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وعلى الأمم المتحدة أن تتوخى، في جميع الأوقات، الالتزام المتكافئ على كلتا الجبهتين: الجبهة السياسية ـ الأمنية، وجبهة التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. ويجب ألا يغيب عن البال أيضا أن التفاوت الاقتصادي والتخلف يكمنان في لب ظواهر معينة مثل تدفقات اللاجئين الهائلة والصراعات الطائفية وغيرها.

إننا نكرر دعوة بلدان عدم الانحياز إلى تجديد الحوار بين الشمال والجنوب على أساس المصالح المتبادلة والمترابطة. وفي هذا العصر الذي يتسم بالتحول العالمي، تصبح الحاجة إلى قيام مناخ دولي ملائم أمرا حتميا. فالكثير من البلدان النامية شرعت في تنفيذ برامج للتكييف الهيكلي، بتكلفة كبيرة، مع أن هذه السياسات لن يحالفها النجاح إلا بقدر وجود التزام حقيقي بسياسات التجارة الحرة على الصعيد الدولي ودون أي اشتراطات دخيلة.

اليوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ـ تحتفل سري لانكا بالذكرى الخامسة والثلاثين لوفاة السيد س. و. ر. د. بندرانيكه، رئيس وزراء سري لانكا الأسبق. وقد خلفته السيدة سريمافو بندرانيكه، أول رئيسة وزراء في العالم. والآن ـ بعد مرور ثمان وثلاثين سنة ـ أصبحت السيدة شندريكه بندرانيكه كوماراتونغا رئيسة للوزراء. والأمر الذي يسترعي الانتباه هنا هو أن كلا منهم انتخب لهذا المنصب عن طريق الاقتراع الحر للشعب في معارك انتخابية جادة. وقد نجح كل منهم، بوسائل ديمقراطية تماما، في إقالة حكومة قوية. في عام ١٩٥٦، أشار رئيس الوزراء س. و. ر. د. بندرانيكه إلى الروح الإنسانية التي لا تهزم ولا تقهر، باعتبارها «الخيط الذهب» الذي يخترق «النسيج المظلم لتاريخ البشرية». فقد قال:

«إنني أنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها الآلة المتاحة للجنس البشري اليوم والتي من خلالها يمكن التعبير عن هذه الروح الإنسانية التي لا تقهر في إطار الجهود التي تضطلع بها لتحقيق السلم والصداقة والتعاون». (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية عشرة، الجلسة الـ ٥٩٠، الصفحة ٢٣٥، الفقرة ٤١).

وتلك لا تزال نظرتنا إلى الأمم المتحدة اليوم.

إننا نصوغ بصورة جماعية عقدا اجتماعيا عالميا بين حكومات هذا العالم وشعوبه التي نمثلها. إن نجاح أي عقد اجتماعي عالمي مرهون بالكيفية التي تكسب بها كل دولة إيمان الشعب عن طريق الحكم الصالح، وصيانة حقوق الإنسان، والإنصاف، والعدالة، وتوفير فرص الارتقاء بنوعية الحياة. وفي السياق الوطني لسري لانكا، يتضمن هذا التعددية السياسية، ويجعل

من تصريف الشؤون السياسية أمانة وضعتها الجماهير في عنق المسؤولين حيث يكون اتخاذ القرار مفتوحا، وصريحا، ومستندا إلى القبول على أوسع نطاق ممكن. كل إنسان يشغل منصبا حكوميا مسؤول عن أفعاله. وقد عبرت رئيسة وزراء بلادي عن ذلك بالكلمات التالية:

«هذا حلم جميل ولكنه صعب، وسنعمل بجهد جهيد من أجل تحقيقه».

إن هذه الرؤيا هي التي يجب أن تتلازم مع توجيه العلاقات بين الدول. وعندئذ فقط ستكون الأمم المتحدة «مركزا لتحقيق الانسجام بين أعمال الدول».

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن الى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط لبابوا غينيا الجديدة، سعادة الأونربل كريس هايفيتا.

السيد هايفيتا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفدي وحكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة، أنضم الى المتكلمين السابقين في تهنئة السفير أمارا ايسي ممثل كوت ديفوار، بحرارة على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن وفدي واثق بأنه سيحافظ على المعايير الرفيعة التي وضعها أسلافه، وسيقودنا بمهارة خلال مداولاتنا الهامة. وأتعهد له بتعاون وفدي معه في اضطلاعه بمسؤوليات منصبه الرفيع.

وفي نفس الوقت الذي نرحب فيه بالسفير ايسي، يود وفدي أيضا أن يشيد بسلفه، سعادة السفير صمويل إنسانالي، ممثل غيانا الذي وجه بمهارة أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

إن بابوا غينيا الجديدة، حكومة وشعبا، باعتبارها معارضا دائما لنظرية الفصل العنصري الشريرة والنظام السياسي الظالم الذي قامت عليه ، تشعر بسعادة خاصة في الترحيب بانضمام جنوب افريقيا الجديدة والديمقراطية من جديد الى الأمم المتحدة. وإننا نتطلع الى تعزيز علاقاتنا مع حكومة وشعب جنوب افريقيا على المستوى الثنائي وكذلك على المستوى المتعدد الأطراف.

إننا مع انتهاء الحرب الباردة نمر بفترة حافلة بالتحديات. وينبغي أن يكون تصميمنا المشترك من أجل صالح الإنسانية. ويتطلب ذلك تعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف، ولا سيما من النوع الذي يدعو اليه ميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل ذلك الغرض، تقدر حكومتي التعاون الإقليمي وتعتقد أن هذه الجهود من شأنها أن تعزز أسس الاستقرار الإقليمي والتعاون الإنمائي الدولي. وتقدر بابوا غينيا الجديدة عضويتها في محفل جنوب المحيط الهادئ وفي مجموعة رأس الحربة المالنيزية كما تتمتع بانتسابها الى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا كمراقب خاص. فلقد حققت هذه المنظمات الإقليمية تعاونا متبادلا فيما بين البلدان الأعضاء وأدت الى تعزيز مناخ التعاون الدولي.

وقد تبين ذلك التعاون خلال اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ الأخير، المعقود في بريسبين باستراليا حيث تمكنت ستة بلدان، وهي استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وفانواتو، وفيجي، ونيوزيلندا، من الاتفاق على العمل سويا من أجل التوصل الى نهج مشترك في قطع الأشجار وتصدير الأخشاب. ويكتسي ذلك التطور الإيجابي في السياق الإقليمي قيمة لا حدود لها في المساعي العالمية الجارية من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

ونعتقد أن عددا متزايدا من المسائل يكتسي أهمية عالمية وينبغي مواجهته على أساس عالمي. وفي هذا السياق، يتبين من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في بربادوس، والمؤتمر العالمي الأخير المعني بالسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي المقبل بشأن التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة في بيجينغ في السنة المقبلة، أن هذه المسائل تكتسي أهمية بالغة وإنها تحتاج الى بذل جهود دولية متضافرة. وبينما يظهر توافق آراء عام جديد بشأن هذه المسائل، يبدو أنه لا يوجد التزام كاف بتقديم الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

هل هناك جدوى من بذل الوقت والجهد لإصدار قرارات وإعلانات حكيمة حيث لا توجد الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأهداف التابعة عن هذه المؤتمرات العالمية؟ في هذا السياق يتوق وفدي بصفة خاصة لأن يرى دعما دوليا لبرنامج عمل بربادوس الخاص بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

وتركز مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بالفرصة والمشاركة على الحاجة الخاصة للبلدان النامية في جهودها من أجل زيادة مشاركة جميع مواطنيها الى

أقصى حد ممكن في الأنشطة الموجهة نحو التنمية المستدامة والإدارة الفعالة للموارد.

وفي هذا المضمار، أرحب بتقرير الأمين العام المؤقت بشأن هذه المبادرة والمقرر إصداره تحت البند ٩٢/ي من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين. وتتطلع حكومتي الى التقرير النهائي المقدم من مجموعة الخبراء البارزين، والمقرر أن يصدر في نفس الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة.

ومن الواضح أن تلك المسائل وغيرها تتطلب نهجا وطنيا ونهجا دوليا مشتركا، ولا سيما منها تلك التي تتصل بالتغيرات البيئية والمناخية التي تتجاوز الحدود الوطنية. وإن جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، يوفر أساسا طيبا للتعاون الدولي والعمل الدولي.

إن رئيس وزرائي، الرايت أونرابل سير جوليوس تشان، تمشيا مع توافق الآراء الدولي الجديد بشأن المسائل العالمية الرئيسية، قد أكد ضرورة النظر نظرة عالمية الى هذه الشواغل واتخاذ حكومتنا إجراءات فعالة على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الإقليمي تنفيذا لسياستنا الخارجية.

ولا ينبغي أن ندع التعميمات الفضفاضة المبهمة تحل محل الإجراءات العملية المحددة في أخذنا بهذه النظرة العالمية. وينبغي أن يسهم كل منا في حل المشاكل العالمية في المجال الذي تستطيع أن يكون فيه على أكبر قدر من الفعالية.

وينبغي أن نتبع مضمون التوصيات التي أوردها الأمين العام في «خطة للسلام» و «خطة للتنمية»، اللذين أعدهما لتوجيهنا وينبغي أن ندفع هذه الأهداف، بادئين ببلد ومنطقة كل منا.

وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لبابوا غينيا الجديدة، نحن نولي اهتماما متجددا لضرورة العمل في منطقة المحيط الهادئ بطريقة عملية. وإننا إذ نفعل هذا، فإننا لا نتحول عن الأواصر المفيدة بصورة متبادلة التي تطورت عبر السنين مع البلدان والمنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولكننا نحاول توطيد علاقاتنا الخارجية ومواصلة تنويعها على نطاق أوسع.

ولا نزال ملتزمين تماما بالحفاظ على روابط بابوا غينيا الجديدة الطويلة الأمد مع البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وفي كل مكان وبتعزيز هذه الروابط حيثما يتسنى ذلك.

وحتى إذا كنا نركز اهتمامنا المتجدد على بلدان معينة وأهداف معينة، فإن نهجنا الأساسي في تطوير علاقات بابوا غينيا الجديدة الخارجية لا يزال نهجا يتسم بالتواصل النشط والانتقائي. وإن أهدافنا المحددة، بما في ذلك جهودنا للعمل في نطاق المحيط الهادئ، سينظر إليها، وستتابع، من منظور عالمي.

ونعتقد أنه ورغم الشكوك التي ثارت والصراعات المرعبة التي نشبت في مختلف المناطق، فإن نهاية الحرب الباردة، تمكن في اعتقادنا أعضاء الأمم المتحدة من إعادة النظر في أمر الأمن على أساس شامل. ولهذا تشيد حكومتي بالاهتمام الذي أولته تقارير الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتهديدات غير العسكرية، والأمن بأوسع معانيه وللتدابير الخاصة بخفض تهديدات الأمن بوسائل أخرى تفوق الوسائل العسكرية. إن نهاية الحرب الباردة تمكن الأمم المتحدة من العودة الى جذورها الأصلية حقا وبكل معاني هذا التعبير.

إننا نواجه فرصة تاريخية لمتابعة قضايا الرفاه البشري والتداول في أمرها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها فهي مسائل جوهرية وتدخل في صميم مقاصد الأمم المتحدة.

إن خمسة وثمانين في المائة من أبناء بلدي يعيشون في المجتمعات الريفية حيث تضمن الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى على أساس مستدام. ومع ذلك، رغم وسائل المعيشة المستدامة لشعبنا، يمكن أن تحدث كوارث طبيعية كما حدث عندما دمرت فيضانات عالية بدرجة غير متوقعة المنازل، وأتلفت المحاصيل وعطلت الخدمات في أنحاء كثيرة من المقاطعة التي أقيم فيها، أي مقاطعة الخليج في بداية هذه السنة.

وخلال الاثنى عشر شهرا الماضية، تأثرت مختلف أجزاء بابوا غينيا الجديدة بكوارث طبيعية مثل الفيضانات، والزلازل، وانزلاق الأرض والأنشطة البركانية، مما ألقى عبئا شديدا على مواردنا. وإن الانفجارات البركانية المفاجئة التي تسببت في إجلاء أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص في مدينة رابول والمناطق المحيطة بها في إقليم إيست نيو بريتين منذ أكثر من أسبوع من ديارهم، قد أرهقت مواردنا الى حد كبير. إن النشاط البركاني لا يزال مستمرا.

وإننا نقدر السرعة التي ما برحت تهب بها الحكومات، ولا سيما الحكومات في منطقتنا، بما فيها استراليا، ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، لمساعدتنا للاستجابة للكوارث الطبيعية التي تحدث في البلدان الجزرية الصغيرة في منطقتنا، بما فيها بلدي.

وأغتنم هذه الفرصة لأسجل تقدير حكومتي للاستجابات التي تلقيناها من مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولكننا لم نحدد بعد حجم الضرر الذي لحق بالممتلكات والمحاصيل والبساتين نتيجة للأنشطة البركانية المستمرة. وفي هذا الصدد، ستقدر حكومتي المساعدة الدولية التي تقدم في الوقت المناسب لبرامج التعمير وإعادة التأهيل التي تضطلع بها.

وبالنسبة للالتزام الدولي الجماعي الذي تعهدنا به جميعا في ريو، تعكف حكومتي على وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أصدرنا إعلانا مشتركا حول التعاون في مجال تنمية الموارد الطبيعية مع العضوين الزميلين الآخرين في مجموعة ماليزيا الرائدة، وهما جزر سليمان وفانواتو. وينص الإعلان على جملة أمور من بينها إطار لتبادل المعلومات عن الشركات الأجنبية التي تستغل وتحصد مواردنا الوطنية بطريقة غير مستدامة وتتورط في تهريب الأموال والعمليات غير الشرعية.

إننا طرف في الاتفاقات المبرمة في اجتماع بريسبان لمحفل جنوب المحيط الهادئ للتعاون على نطاق أوسع بغية كفالة التنمية المستدامة لمصائد الأسماك والأحراج. ونرى أن التنمية يجب أن تكون منصفة إذا أريد لها أن تكون مستدامة.

إن الفشل الحالي في التقليل من التلوث البيئي في البلدان الصناعية المتقدمة يقوض الالتزامات العالمية التي تعهدنا بها في ريو دي جانيرو.

وإن بابوا غينيا الجديدة شعبا وحكومة حساسة بصورة خاصة بالنسبة لضرورة إقامة توازن بين الإنصاف والتنمية. ومازلنا نشهد النتائج الوخيمة المتأتية من نقص التوازن المناسب بين الاحتياجات المباشرة للشعب والبيئة والتنمية في المنطقة المحيطة بمنجم بانغونا للنحاس، في مقاطعة بوغانفيل.

واسمحوا لي أن أتناول أمرا يهم وفدي وحكومتي بشكل خاص. إنه يتعلق بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة. إن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان دبرت على نحو لا لزوم له من خلال لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وهنا أود أن أؤكد للجمعية أن هذه محاولة تنم عن سوء النية للحط من شأن حكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة.

فبابوا غينيا الجديدة، منذ بداية حياتها كدولة مستقلة في عام ١٩٧٥، كرست أحكام حقوق الإنسان في دستورها باعتبارها حقوقا وحريات أساسية جوهرية للفرد.

وهذه الحقوق والحريات تشمل جميع حقوق الإنسان المعترف بها في العهدين الدوليين. وتتضمن حرية الفرد والتحرر من الاستعباد، والحرية من البحث والاقتحام التعسفيين، وحرية الضمير والفكر والعقيدة، وحرية التعبير، وحرية التجمع والانتماء، والحق في حرية العمالة، والحق في الحرية الشخصية، وحرية الإعلام، وحرية التنقل، والحماية من أي حرمان ظالم من الملكية. وأي تقييم نزيه وموضوعي للحالة في بابوا غينيا الجديدة لن يدع أي مجال للشك لدى أي كان حول سجلنا الحسن في مجال احترام حقوق الإنسان والالتزام بها.

ولذا فإن حكومتي لا ترى أي صعوبة في تلبية طلب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برفع تقرير عن الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في بوغانفيل. وقد سمح لبعض الأطراف الخارجية بزيارة المنطقة وتقديم تقرير عما تراه؛ إن بوغانفيل ليست مغلقة ولا مقفلة أمام أي اتصالات خارجية.

من المتوقع أن يناقش مؤتمر السلم الخاص ببوغانفيل مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المزعومة. وتعتزم الحكومة تشكيل لجنة لحقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها ومنع تكرارها. ونحن على ثقة بأن التقرير الذي سنقدمه سيستجيب لجميع الشواغل المشروعة لدى الأمم المتحدة.

الحالة في بوغانفيل ليست مشكلة استعمارية. ولا مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان. كما أنها ليست مشكلة أقلية أو مشكلة سكان أصليين. المشكلة في مقاطعة بوغانفيل تنبع أساسا من دعاوى التعويض عن استغلال الأراضي القبلية في عملية التنمية أثناء مشروع التعدين، مما يجعل الكلام عن الانفصال على لسان بعض المعلقين حاليا خاويا تماما.

إن دعاوى التعويضات شائعة للغاية في جميع مقاطعات بابوا غينيا الجديدة، التي هي بلد يمر في مرحلة ازدهار مفاجئ في مجال التعدين والموارد النفطية. وملكية الأرض التي تقع فيها الموارد المعدنية قاصرة على مجموعات من العشائر أو القبائل أو الأسر الكبيرة الأخرى التي ترتبط حياتها ووجودها بأسره بطريقة خاصة للغاية بالأرض والبيئة. ولذلك فإن تحديد الحقوق القانونية لهذه المجموعات من أجل الاستفادة من أي مشاريع للتعدين في أرضها يصبح أمرا بالغ

الحساسية والتعقيد بالفعل. وهذا هو الأساس الحقيقي لمشكلة بوغانفيل، وهي مشكلة تواجهها الحكومة في معظم مقاطعات البلاد.

والنزاع المشروع تماما حول الاستفادة من الموارد بين شركة التعدين وملاك الأراضي التقليديين عاد بالفائدة على بعض العناصر الإجرامية الذين أدت أعمالهم الى تباطؤ المفاوضات بشأن حل عادل لمسألة التعويض عن استعمال الأراضي لتنمية منجم بانغونا الهائل للنحاس الأحمر الذي كان لوقت ما أكبر إيراد للعملات الأجنبية في البلاد.

وفي ديمقراطية حية كديمقراطيتنا في بابوا غينيا الجديدة، لا يمكننا أن ننكر الحقوق الأساسية لشعبنا. فممارسة الشعب لحقوقه هي التي تحدد الحكومة التي ستتولى السلطة. وفي جهدنا المستمر لإيجاد حل للحالة المؤسفة في بوغانفيل، اتخذ رئيس وزرائنا مؤخرا مبادرة لإنهاء هذا الصراع على نحو سلمي. وقد تفاوضنا على وقف إطلاق للنار مع جميع الأطراف الرئيسية في الأزمة.

ويسعدني أن أضيف أن الإعدادات لمؤتمر السلم في بوغانفيل، المزمع عقده في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، جارية على أحسن وجه. ويجري حاليا تشكيل قوة إقليمية لحفظ السلم تتألف من وحدات من تونغا وفيجي وفانواتو، مع دعم سوقي من نيوزيلندا واستراليا، وبمؤازرة خاصة من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء والحكومة والشعب في جزر سليمان، لتيسير عملية السلام. ويسرني أن أقول في هذه اللحظة أن هناك اتفاقا بشأن مركز القوات يجري توقيعه في سوفا، بفيجي، بين رئيس الوزراء وممثلين عن البلدان المشاركة لوضع الصيغة النهائية للترتيبات. ونرى أن هذه العملية التي يجري إعدادها حاليا لحفظ السلام من شأنها أن تكون مثالا على المساعدة الذاتية الإقليمية، ونهجا جديرا بالمصادقة عليه والنظر فيه وتطبيقه على نطاق واسع.

وبينما نحاول إيجاد حل سلمي لأسوأ أزمة واجهت بابوا غينيا الجديدة منذ الاستقلال، لا يسع حكومتي إلا أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الإخفاق المستمر للشعوب ذات المؤسسات الوطنية الأقدم في أن تحذو حذونا، والحكومات في كل مكان آخر في أن تتصرف على نحو يتسم بالحزم والثبات.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف في البوسنة والهرسك، وعدم تحقيق عملية وقف إطلاق النار وشل الإرادة السياسية التي عجزت حتى الآن عن وقف العدوان. وفي حالة رواندا، والصومات والمناطق المضطربة الأخرى، يجب علي أن أقول إن الأهوال التي تتكشف للعالم تسببت في أعمق صدمة لبلادي. فهل يمكننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نقبل بعجزنا عن القيام بأكثر مما نقوم به لإنهاء العنف وتقليل المعاناة وتسليم مرتكبي جرائم القتل الجماعي الى العدالة؟ ألا نستطيع أن نتصرف بسرعة أكبر؟ ألا يمكننا أن نكون أكثر فعالية؟ هذه الأسئلة ملحة بصفة خاصة في عصر يعرب فيه عن الشكوى بأن الأمم المتحدة لا تقيم في بعض الأحيان توازنا بين اهتماماتها ومواردها على النحو الملائم بين حفظ السلم والتنمية.

وبينما نأسف للحالات المروعة القائمة في بعض أجزاء العالم تثلج صدورنا التطورات الجارية في أماكن أخرى. ولهذا فإن حكومتي ترحب بالخطوات البناءة التي تتخذها حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لبناء السلم في جزء من أكثر أجزاء العالم اضطرابا. ونشيد بالدبلوماسية الماهرة والعازمة والغيرية التي يسرت العملية ولا تزال تمدها بالدعم.

وفي أماكن أخرى من العالم، أعطت التطورات لإيجاد تسوية سياسية في هايتي أملا مصحوبا بالحذر لحكومتي بأن الدبلوماسية تظل وسيلة فعالة من وسائل كفالة السلم في الحالات البالغة التعقيد. وإن وقف إطلاق النار في أيرلندا الشمالية ينبئ بأنه لا يمكن فقدان الأمل تماما حتى بالنسبة لأطول الصراعات أمدا وأكثرها تعقيدا.

وفي منطقة أقرب إلينا، تشعر حكومتي بالتفاؤل إزاء آفاق كفالة الأمن عن طريق المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، والجهود الأخرى المبذولة لتعزيز بناء الثقة في منطقة جنوب شرقي آسيا.

ونحث حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الكف عن تطوير الأسلحة النووية.

ومع أن حكومة بلادي ملتزمة التزاما راسخا بالحفاظ على علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية المستندة الى الاتفاقات السارية وتعزيز هذه العلاقات، فانها ترى، أن الحوار المتنامي بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان يبعث على التشجيع حقا.

وفي أعقاب المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الناجح الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، يسلم مشروع نص خطة التنمية بأن التنمية حق من حقوق الانسان. كما انه يعلن بكل حق أن التنمية "صمام الأمان للسلام". ولكن التنمية في عالم يزداد ترابطا تقتضي ما يتجاوز

الارادة والموارد الوطنية. انها تتطلب الدعم الدولي، أو على الأقل بيئة دولية غير معادية.

ولئن كان يتعين على العالم أن يرحب بالتأكيد بالخاتمة الناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات بمقتضى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، فان الشعوب والحكومات في البلدان النامية يحق لها أن تتطلع الى أكثر من ذلك، وخاصة الى تدابير لتقليل الحواجز التي تعرقل قدرتنا على التنافس الفعال في التجارة الدولية، وازالة هذه الحواجز في النهاية.

ما برحت الحكومات المتتالية لبابوا غينيا الجديدة تشارك بنشاط في مداولات اللجنة الخاصة ولإنهاء الاستعمار. وما فتئنا من الدعاة الأشداء لحق تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة ولإعطاء ضمانات خاصة للسكان الاصليين من الكاناك. وعلى غرار بقية أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ، نحن لا نزال صامدين في تأييدنا لحقوق الكاناك. وسنظل متيقظين لتنفيذ اتفاقات ماتينيون الى أن يتحقق الهدف النهائي.

وبانتهاء آخر ولاية وصاية الأمم المتحدة على بالاو رسميا في أواخر هذا العام، وبتنفيذ اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، تتطلع حكومة بلادي الى الترحيب ببالاو عضوا كام العضوية في الأمم المتحدة عندما يحين الأوان.

وبالقاء نظرة شاملة من منظور الجزء الذي تقع فيه بابوا غينيا الجديدة من منطقة آسيا- المحيط الهادئ، حاولت أن أربط المسائل الوطنية والاقليمية القريبة مع الشواغل الدولية الأوسع. وقد فعلت ذلك بعد أن ادركت أن الوفود الاخرى، بسماعها عن الاحداث والمواقف في الجزء الذي نعيش فيه من العالم، تضعنا في منظور عالمي أيضا.

ففي جنوب المحيط الهادئ ترى حكومة بلادي آفاقا قيمة لتعزيز التعاون ذي الفائدة المشتركة في عدد من المجالات التي لم تحظ من قبل بالاهتمام الذي تستحقه، بما فيها النهوض بالتجارة والاستثمار والسياحة، وتنمية الموارد الطبيعية الكثيرة في المنطقة.

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن المشاورات الجارية الهادفة الى زيادة عدد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن والى تنشيط الجمعية العامة تأتي في حينها. ونأمل أن تعبر هذه العملية عن المناخ الاقتصادي والسياسي الدولي. ولهذا، يسعدنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تحسين الضوابط المالية وفي استكشاف الخيارات لإجراء اصلاحات اخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن تسهم هاتان العمليتان في زيادة تطوير قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بفعالية.

واذ نقترب من الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. ينبغي لنا جميعا أن نجدد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد بزغ فجر عصر التعاون والتفاهم. فدعونا لا نفوت الفرصة لتحقيق السلم والأمن والرخاء للانسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير خارجية جمهورية السودان، معالي السيد حسين سليمان أبو صالح.

السيد أبو صالح (السودان): السيد الرئيس، أحييكم وأخصكم بتهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين. ولقد سعدنا، كما سعد أبناء قارتنا الفتية افريقيا، لاختياركم لهذا الموقع الهام.وتملأنا الآمال في أن تشهد القارة خلال فترة رئاستكم، وأن يشهد المجتمع الدولي، تحقيق طوحات شعوبنا في التقدم وتعزيز السلام الدولي.

واسمحوا لي أن أتقدم عبركم بالتهنئة خالصة للسفير صموئيل أنسانالي المندوب الدائم لغيانا، لرئاسته الدورة الثامنة والاربعين بكفاءة واقتدار مشهودين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس الأمير سيسوات (كمبوديا).

كما أرجو أن احيي الأمين العام للأمم المتحدة وجهوده الدؤوبة في قيادة المنظمة، متمنين له التوفيق.

ولا يفوتني أن ارحب بالشقيقة جنوب افريقيا وقد عادت الى الأسرة الدولية، دولة ديمقراطية متحررة من الفصل العنصري، تقودها الارادة الوطنية للاسهام الفاعل في تنمية القارة والعالم. وأكرر الترحيب بها مؤكدا أن السودان سيظل وفيا لشعبها كما ظل وفيا له وهو يكافح لازالة نظام الفصل العنصري.

إن قدر الشعوب التي تمسكت بحريتها أن تمتحن في قوة ارادتها وحرصها على استقلال قرارها. وذلك كان قدرنا في السودان. فقد اختار منذ وصول حكومة ثورة الانقاذ الوطني الى السلطة أن يكون له صوته المسموع والمستقل في كافة المحافل الاقليمية والدولية، وحول مختلف القضايا، مستلهما ومستهديا بمبادئه المرتكزة على إرثه الحضاري، أولا، وانتماءاته الاقليمية والدولية.

وانه لمن دواعي فخري أن أسرد لكم بعض منجزات حكومة بلادي، رغم ما جابهته من تحديات

بسبب استقلال قرارها وتمسكها بالخيار الحضاري للأمة السودانية. فقد ورثت حكومة ثـــورة الانقاذ افرازات وتداعيات النزاع المسلح في جنوب البلاد، فحرصت على اعطاء الحل العادل والدائم له الأولوية القصوى، منتهجة في سبيل تحقيقه الوسائل السلمية عبر التفاوض، لإيمانها بأن الحل الذي يرتضيه الشعب هو الذي سيتحقق له الثبات والديمومة. وعبر أعوامها الخمسة في الحكم عقدت الحكومة جولات للمفاوضات مع التمرد في أديس أبابا، ثم نيروبي، ثم جولتين في أبوجا وأربع جولات في نيروبي أيضا برعاية اخوة أشقاء يشاركوننا الايمان بأن أبناء افريقيا أكثر حرصا لايجاد الحلول المناسبة لمشاكلها.

وحرصا من الحكومة على بلوغ مفاوضات السلام غاياتها، اقترحت آلية جديدة لدفع عملية السلام. وتدعو هذه الآلية الى تكليف ممثلين شخصيين لرؤساء الدول للقيام بدبلوماسية مكوكية بين الحكومة وحركة التمرد.

ولم تكتف الحكومة بفتح أبواب الحوار والتفاوض برغبة صادقة في الوصول بهما الى الحل العادل والدائم فحسب، بل مهدت لنجاح المافوضات بالاستجابة لمطلب تطبيق الفدرالية الذي طالما نادى به أبناء الجنوب. وأوجدت صيغة المشاركة في السلطة واقتسام الثروة في اطار النظام الفدرالي. كما طرحت قضية العلاقة بين الدين والدولة بما يحفظ للاغلبية حقها في اختيار ما يعبر عن أرثها الحضاري، دون تعد على حقوق بقية أبناء الوطن في اطار المساواة والعدل القائم على اعتبارات حقوق المواطنة المتساوية والتنوع الثقافي الذي تفخر به بلادنا كأحد مميزاتها. ولهذا استثنت الحكومة الولايات الجنوبية ذات الاغلبية غير المسلمة من تطبيق القوانين الاسلامية. وانطلاقا من قناعتنا بأن من غرر بهم التمرد أو أوجدتهم ظروف الحرب في منطقة التمرد مواطنون سودانيون لهم كافة الحقوق، فقد حرصت الحكومة على التوقيع على اتفاقية شريان الحياة للمرة الثالثة لضمان ايصال الغذاء والدواء الى من يحتاجونهما، بمن فيهم من يوجدون بمناطق التمرد. وصدق مسؤولو الأمم المتحدة حينما وصفوا عملية شريان الحياة بأنها غير مسبوقة في أي مكان في العالم.

ان الزعم بأن مسببات حرب الجنوب دينية أو عرقية يدحضه أن العدد الاكبر من النازحين من أبناء الجنوب نزحوا الى شمال البلاد والعاصمة القومية بينما نزحت الى خارج البلاد أعداد أقل بكثير.

وبادر أبناء الجنوب في الداخل بعقد ملتقى في جوبا في أيار/مايو ١٩٩٤ حضره سفراء الدول المعتمدون لدى السودان، وأجمعوا فيه كممثلين لجنوب البلاد على تمسكهم بوحدة السودان ورفضهم لأطروحات التمرد المعزولة الساعية لتفتيت وحدة الوطن.

ان حكمة الشعوب تتجلى عندما تستلهم تراثها في خلال بحثها عن هويتها وأنجع وسائل ونظم حكمها التي تتناسب وظروفها وخلفيتها التاريخية. لقد وجد شعبنا ضالته في اعتماد الشورى اسلوبا للحكم تتعدد في اطاره الآراء دون التعصب الذي أساسه القبلية والطائفية والذي يكرس الشقاق بين أبناء الأمة، أو السلطة الفوقية القهرية التي تسلب الشعب ارادته. فالشورى هي الوعاء الشامل للعمل السياسي والتنموي والاجتماعي. وتنفيذا للشورى على أرض الواقع تم تكوين هيئة دائمة للانتخابات بموجب قانون الانتخابات الذي أجازه المجلس الوطني الانتقالي. وجاء تكوين هيئة الانتخابات من شخصيات محايدة تتمتع بالاحترام المهني. وقد أنشأت نظاما لسجل الناخبين لتهيئة ظروف محايدة لآجراء انتخابات نزيهة في مطلع العام القادم تكفل مشاركة كل الشعب فيها.

وتمكينا للمشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة قطاعات المواطنين في ادارة شؤونهم وحكم أنفسهم وتنمية مواردهم وتمتعهم بكافة حقوقهم ترادعت سلطة المركز لتفسح المجال أمام قيام ٢٦ ولاية في ظل النظام الفدرالي، واستهدف تقليص الظل الاداري تمكين الولايات من تحقيق التنمية والرفاهية في كل ارجاء الوطن عبر تنمية ولاياته.

ان ايماننا بأن الله كـرَّم الانسان هو هادينا الاول في احترام حقوق الانسان والالتزام بها نصا وروحا كما عكستها سياسات حكومتنا في كافة المجالات. ولضمان تمتع كافة المواطنين بحقوقهم كاملة أنشأت الحكومة المجلس الأعلى لرعياة حقوق الانسان ومنحته حرية دستورية مطلقة. كما أن القضاء تم تأمينه ليكون مستقلا عن السلطة السياسية ومحميا من أي تدخل في اختصاصاته، ومن ثم تم تطوير الأجهزة العدلية بما يضمن حرية المتقاضين وبســـط العـــدل وسيادة حكم القانون.

وعززت الثورة وضع المرأة في السودان ومنحتها كافة حقوقها ومكنتها من الوصول الى أعلى المواقع الدستورية والقضائية والسياسية والاقتصادية بجانب كفالة حقوقها الاجتماعية. فهي اليوم تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من القوى العاملة في الجهاز الحكومي وتؤدي

واجباتها المهنية باقتدار وتفان. وتؤكد احصاءات وزارة التعليم في السودان أن نسبة البنات في الجامعات والمعاهد العليا بلغت أكثر من ٦٠ في المائة.

وكأبلغ مثال على ثقة حكومة السودان من سلامة أدائها في مجال حقوق الانسان أنها فتحت الباب مشرعا لمندوبي وممثلي البرلمانات الاوروبية مثل مجلس اللوردات والنواب البريطاني والايطالي والكونغرس الامريكي ومنظمات حقوق الانسان والجمعيات الدينية والشخصيات الهامة لزيارة البلاد، وبوجه خاص المناطق التي اثيرت حولها العديد من الادعاءات والمزاعم حول خرق حقوق الانسان.

وتأكيدا على تمتع بلادنا وتميزها بالتسامح الديني فانها تستقبل هذه الأيام مؤتمر حوار الاديان الذي يشارك فيه مفكرون من المسلمين والمسيحيين من مختلف أنحاء العالم. ويعمل المؤتمر من أجل تكريس التسامح والتعايش السلمي بين الاديان في بيئة جغرافية واحدة، وهو يعكس أن التدين ليس كما يصوره البعض بالتطرف، بل ينطلق من قناعة مشتركة بأن المثل والاخلاقيات خير هاد للدول كما هي هاد للشعوب والافراد. ولا يفوتني أن أشير الى أن هذا المؤتمر يجيء امتدادا لمؤتمر عقد قبل عامين بالسودان وتواصل الحوار بعده في داخل وخارج السودان.

بعد هذا قد تشاركوني القناعة بأن ما ظل يردده البعض من ادعاءات خرق حقوق الانسان وايواء الارهاب وغيرها لا تعدو إلا أن تكون ضغوطا سياسية أريد بها إثناء السودان عن استقلال قراره وتمسكه بخياره الحضاري. ولعلي لست بحاجة للاشارة الى تصريحات كبار مسؤولي تلك الجهات التي ظلت تكيل الاتهامات غير المؤسسة ضد السودان والتي تؤكد عدم امتلاكها لدليل مادي على صدق مزاعمها وادعاءاتها. وكما قلت: ذلك قدر الشعوب التي اختارت حريتها.

ان من يوجهون الاتهامات جزافا ضد السودان بايواء الارهاب دون تقديم دليل واحد على صدق اتهامهم، لم يخطر ببالهم أن يقدم السودان الدليل الابلج بخلو ساحته من هذه الفرية، وذلك عندما ألقى القبض في آب/اغسطس الماضي على أخطر ارهابي عرفه التاريخ الحديث وهو الارهابي كارلوس. لقد قام السودان بذلك املاء من مبادئه التي تستهجن العنف وسفك دماء الابرياء ومن التزامه بالاتفاقيات والأعراف الدولية ومن قبلها بالمعايير الاخلاقية السوية. وانطلاقا من نفس مبدأ الوضوح والشفافية فان أبواب بلادنا ظلت ولا تزال مفتوحة لاستقبال كل من يريد التحقق بنفسه من خلو البلاد من مأوى مزعوم للارهاب.

أما التمرد، فقد تقلب بين مختلف الاتجاهات والأهداف الايديولوجية التماسا لدعمها لأنه نشأ في خارج البلاد وظل يتلقى الدعم المادي والمعنوي والعسكري من الجهات التي لا يرضيها استقلال قرار السودان. ولهذا أصبح التمرد الاداة الطيعة لمحاولات فاشلة لتركيع السودان، وأصبح قادته ملوك حرب لايهمهم نزيف دم أبناء شعبهم واستمرار معاناتهم. وتحت سمع وبصر المجتمع الدولي مارس التمرد أبشع أنواع خرق حقوق الانسان فنهب بوارج وقاطرات الاغاثة وقتل عمالها ونهب القرى وساق رجالها وأطفالها قسرا، كما شهدت حركة التمرد أبشع عمليات تصفية خصوم قيادتها ومخالفيها في الرأي. وكدليل على انحسار حركة التمرد ظل السودان يستقبل أعدادا كبيرة من العائدين من حركة التمرد يوميا بعد اقتناعهم بافتقارها للهدف السليم ووقوعها أسيرة لنفوذ وتوجهات القوى الأجنبية.

ان جريمة العصر هي التي وقعت بمعسكر كاكوما بكينيا عندما أقدم جناح قرنق في حركة التمرد على اجبار ٠٠٠ ٥ طفل للانخراط في صفوف مقاتليه دون وازع من ضمير أو احترام لقوانين اللجوء والحماية. وإنه لمن دواعي دهشتنا أن تلك الجريمة النكراء قوبلت بصمت مريب من المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكنا لإعادة هؤلاء الاطفال لذويهم. إننا من هذا المنبر ندعو كافة الأجهزة الدولية والانسانية، وعلى رأسها السيد الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الانسان ومنظمة رعاية الطفولة والصليب الأحمر الدولي لإدانة هذه العلمية بأقوى العبارات والعمل الجاد والحاسم من أجل إنهاء معاناة هؤلاء الاطفال ولم شملهم مع أسرهم في داخل السودان في أقرب وقت ممكن.

لقد ظلت علاقة السودان بالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة تقوم على أساس من التعاون البناء فقامت في إطار ذلك التعاون المشروعات الانمائية المنتجة ومشروعات حماية الطفولة ورعايتها بجانب العمليات الانسانية برعاية ادارة الشؤون الانسانية بالأمم المتحدة. كما قام الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الانسانية بدور فعال في تنسيق العمليات الانسانية. وشاركت الأمم المتحدة أيضا في حث المانحين على المساهمة في عملية شريان الحياة بما حقق ٦٠ في المائة من احتياجات العملية لعام ١٩٩٤.

وايرادنا لهذه الايجابيات يحتم علينا أن نشير الى سلبيات صاحبت هذا التعاون خاصة في مجال توزيع مواد الاغاثة في اطار عملية شريان الحياة. فقد أكدت

الاحصائيات ان الجزء الاكبر منها يتجه الى مناطق التمرد التي تبلغ أقل من ١٠ في المائة من أراضي جنوب البلاد وهو أمر لا بد من مراجعته. كما أننا، ونحن نشيد بدور المنظمات غير الحكومية الانساني، لا يفوتنا أن نشير أيضا الى الدور السلبي الذي يقوم به بعضها في تجاوز لحدود السيادة الوطنية وتغذية التمرد بالدعم الذي أسهم في اطالة أمد الحرب وازدياد معاناة مواطنينا.

ونحن نستشرف احتفالات الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة في العام القادم، لا بد أن نستذكر أن انشاءها كان صحوة انسانية اعقبت حربين كونيتين احدثتا دمارا ساحقا أصاب الارض والانسان، وعطل مسيرة البشرية في التقدم. فبينما كان الركون الى القوة العسكرية وحدها وسيلة تمديد النفوذ السياسي والاقتصادي، فان انشاء المنظمة كان الأمل لتتخطى البشرية النزعة التدميرية، التي تركست بامتلاكها للسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، الى آفاق التنمية والسلام.

وإنه لمحزن أن تبع الصحوة الانسانية بإنشاء المنظمة ردة أسقطت العالم في حرب باردة امتدت حتى التسعينات، وكلفت العالم موارد مادية وبشرية هائلة كان نفعها سيعم كل العالم إن وجهت للتنمية وتعزيز السلام. كما أنه لمن المحزن أيضا أن البعض مازال يعيش بعقلية تلك الحرب الباردة من خلال نظرة ضيقة اسمها صراع الحضارات. فقد توهم هؤلاء أن زوال عدو لا بد وأن يحل مكانه عدو جديد في محاولة لتمكين آلة الحرب والصراع من الاستمرار في الدوران. وبينما يشهد العالم ميلاد دول جديدة وسقوط آخر بؤر الفصل العنصري ويسجل التقدم في مجال نزع السلاح النووي، الا أن وقوع البعض أسيرا لتلك النظرة الضيقة قاد الى حدوث العديد من التوترات الاقليمية مثلما يجرى من مآس في البوسنة والهرسك ورواندا، وتنامى التمييز العنصري وكراهية الاجانب في العديد من الدول الغربية، وتزايد تدفق اللاجئين والنازحين.

وفي الصعيد الاقتصادي ورغم التوجه العالمي نحو الاقتصاد الحر، فإننا نشهد تدهورا مريعا في كافة البنيات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية نتيجة معايير مجحفة ما زالت سائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد تراجعت مساهمة الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية في تنمية الدول النامية، وتبنت في التعامل معها سياسات تقوم على فرض الشروط غير الاقتصادية والاقتصادية، وما عاد الاداء الاقتصادي هو المعيار، بل صارت النظرة السياسية لأي بلد هي أساس التعامل بينه وبين المؤسسات والدول الدائنة. كما اثقلت مشكلة الديون وخدمتها كاهل الدول المدينة، وبوجه خاص أقلها نموا. فظلت مشكلة المديونية دون حل لاصرار الدائنين على فرض الشروط التي تتصل بمواقف الدول السياسية، وبالتالي اللجوء الى الانتقائية لمعالجة مشكلة المديونية. اننا ندعو هذه الجمعية الموقرة الى تبني مقررات وتوصيات الاجتماع الوزاري لدول عدم الانحياز، الذي عقد في جاكارتا بأندونيسيا في آب/اغسطس الماضي، حول معالجة مشكلة الديون التي تعاني منها الدول الأقل نمو، بدءا باسقاط بعض الديون بحسبانها الاسلوب الأمثل لحل هذه المشكلة بدلا من وسيلة اعادة الجدولة التي ساهمت في تضخم خدمة الديون بما فاق أصولها.

ان الهدف من التجمعات الاقتصادية الاقليمية هو اسهامها في تحقيق التدفق الحر للتجارة والاستثمارات والتقنية عبر الحدود الوطنية والمجموعات التجارية المتكاملة. وعليه فينبغي التعجيل بوتيرة التنمية الاقتصادية في جميع البلدان، وخاصة الدول النامية، ونبذ السيسات الحمائية التي تمارسها الدول الكبرى ضد الدول النامية لأسباب سياسية.

اننا نطمح في أن يأتي احتفالنا بالذكر الخمسين لانشاء المنظمة وقد استطاعت تحقيق انجازات ملموسة في ازالة التشوهات التي تهيمن على الساحة الدولية على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية بترجمة مبادئ ومقاصد الميثاق الى عمل حقيقي صفته العدل والمساواة والمشاركة الكاملة بين كافة الدول في صنع غد أفضل.

وحتى يتحقق ما نصبو اليه فلا بد من اشاعة الديمقراطية في المنظمة الدولية وكافة أجهزتها. فالجمعية العامة، وفق الميثاق، لها دور يتوجب عليها أن تلعبه على قد المساواة مع مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما يتوجب عليها ممارسة دورها في مسألة بقية أجهزة المنظمة.

ان الدعوة الى زيادة عضوية مجلس الأمن تجد تأييدنا الكامل وصولا الى تمثيل عادل لكل التجمعات الجغرافية والسياسية داخل المجلس بما يحقق ديمقراطيته. وينبغي خلق التوازن في التمثيل الجغرافي بالمجلس باعطاء افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فرصا أكبر في العضوية الدائمة لمعادلة تمثيل بقية المناطق فيه. كما أننا نطالب بالالغاء الكامل لامتياز حق النقض لمجافاته لكل مبادئ الديمقراطية وتكريسه لهيمنة قرار الأقلية. وفي الجانب الآخر فاننا نلاحظ بُعد عمل المجلس عن الشفافية مما جعل بقية عضوية الأمم

المتحدة غائبة أحيانا عن متابعة أعماله. ومع تقديرنا للجهود المبذولة لتحسين أداء المجلس الا أن الفعل الباقي هو ركون المجلس الى تكثيف المشاورات غير الرسمية. من هذا يتم تهميش بقية دول العالم في عملية حفظ الأمن والسلم الدوليين. ومن هنا ننادي باستصدار لائحة لتنظيم أعمال المجلس لوضع ثوابت موضوعية وعادلة توفر الشفافية المطلوبة.

وفيما يتصل بقرارات مجلس الأمن فمن المؤسف أن المجلس اعتمد ازدواجية المعايير والانتقائية في اصدار القرارات وتنفيذها، مما يقلل كثيرا من مصداقيته، الشئ الذي نأمل أن يضع المجلس حدا له.

وبحسبانه راعى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتوجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحرص على الموازنة بين الحقوق السياسية والاقتصادية في اصدار قراراته التي اصبحت أكثر ميلا نحو الحقوق السياسية ، رغم مقررات مؤتمر فيينا التي اعتبرت الحق في التنمية حقا أصيلا من حقوق الانسان.

ان عملية السلام قد بدأت مسيرتها في الشرق الأوسط، وحتى تبلغ غايتها المرجوة لا بد أن يقوم السلام المأمول في المنطقة على دعائم العدل والمساواة، واعادة الحق لاصحابه، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني الكامل وعودة الاراضي المحلتة عام ١٩٧٦ الى اصحابها. ان اعادة الجولان والانسحاب من الجنوب اللبناني بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) بجانب اعادة القدس وكافى الاراضي العربية ستظل هي المحك الحقيقي لصدق نوايا اسرائيل في السلام العادل والدائم.

واذا كان النزاع الذي نشب مؤخرا في اليمن الشقيقة قد انتهى بانتصار الشرعية الدستورية هناك، والابقاء على وحدة اليمن فانه لا بد من الاستفادة من هذا الدرس القاسي، وابعاد التدخلات الخارجية عن الشئون الداخلية للدول في ظروف مماثلة.

بالنسبة للصومال وما شهده من مآس واقتتال دموي فاننا ندعو كافة الاطراف الى الاستجابة لنداء العقل والعمل لتحقيق المصالحة الوطنية حتى يعود الصومال للعب دوره الاقليمي والدولي المأمول.

ولا بد من الوقوف هنا على أمر هام وهو معاناة شعب العراق التي يسببها الحصار المفروض عليه رغم الاعتراف بأن العراق قد أظهر تعاونا تاما في اطار تطبيق قرارات مجلس الأمن، أننا ندعو الى انهاء هذه المقاطعة في أقرب فرصة ممكنة، وندعو السادة أعضاء مجلس الأمن الى النظر في هذا الأمر مجددا.

بالنسبة للجماهيرية الليبية فان المرء ليصاب بالدهشة لاستمرار الحصار المفروض عليها برغم كل المقترحات الايجابية التي تقدمت بها الجماهيرية عبر الجامعة العربية لانهاء نزاعها مع بعض الدول الغربية بسبب أزمة لوكربي. أننا لا نجد المسوغ القانوني والانساني الذي يبرر مثل هذا التعامل مع الجماهيرية الليبية.

أما مأساة شعب البوسنة التي أصبحت وصمة عار في جبين الانسانية فقد تضافرت في صنعها عوامل التحيز الديني. ومن جانبه، مارس مجلس الأمن حيال البوسنة سلوكا صارخا في ازدواجية المعيار، بل سعى الى مكافأة المعتدين بمنحهم اراض لا يملكونها بينما كبل يدي البوسنة من حقها الذي كفله لها الميثاق في الدفاع عن النفس، وذلك عبر حظر جائر وغير شرعي لورود الاسلحة الدفاعية اليها. فالبوسنة لم تعلن أنها تطمع في أرض الغير ولكنها تتطلع الى رد العدوان.

وأنا أختتم كلمتي هذه أرجو أن أتقدم عبركم بتساؤلات رأيت أنها تتسق مع برنامجنا ونحن نعد العدة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بالاضافة الى العقد الدولي للتسامح. فهل تتسع صدورنا في عقد التسامح لكي نتخلى عن النظرة الآحادية للعلاقات الدولية؟ وهل آن الأوان لكي نعترف بأن هذا العالم يضمنا كشعوب وحضارات الى جانب شعوب وحضارات اخرى؟

إن بسط الأمن والسلام الاقليمي والدولي لا يعني في رأينا اغفال مسببات التوتر، كما ان التنمية الشاملة لا تعني تكريس المعادلات الاقتصادية والتقنية الجائرة التي تسود اليوم. والديمقراطية في رأينا لا تعني فرض النموذج الغربي وحده، واغفال حضارات وموروثات مختلف الشعوب وتجاربها في أنماط الحكم، كما أن عالمية السيادة لا تعني في منظورنا الاستخفاف بالسيادة الوطنية والجغرافية. وعالمية حقوق الانسان، برغم احترامنا والتزامنا بقيمها، لاتعني بالضرورة الغاء المقدسات ومعتقدات الشعوب الدينية ومثلها الاخلاقية والسلوكية. وبنتهى الايجاز، فان ما يصلح من مبادئ وسلوكيات ينتهجها مجمتع بذاته قد لا يصلح بالضرورة أو الحتمية أو الاملاء للتطبيق في مجتمعات اخرى. اننا وفق المنظور الاحادي نسلب الحضارة الانسانية ميزة التنوع الصحي والتجربة النافعة، ونسلب الشعوب حقها في اختيار النماذج السياسية والسلوكيات الاجتاعية التي تناسبها. اننا بذلك نكرس مرحلة جديدة من النزاعات والتوتر الحضاري نحن في غنى عنها.

دعونا نفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على نبذ المواجهات والصراعات، وتقوم على مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شئون غيرنا، دون عصبية أو تحيز أو تطرف لفكر دون غيره. واخيرا، دعونا تسبق افعالنا أقوالنا في تجسيد التسامح الذي نعد لبدء عقده الدولي ليشمل التسامح السياسي والفكري والاقتصادي والحضاري والديني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية، سعادة السيد علي أكبر ولاياتي، وأعطيه الكلمة.

السيد ولاياتي (جمهورية ايران الاسلامية) (تكلم بالفارسية والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئ السيد أمارا إيسي بمناسبة انتخابه الذي هو جدير به لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. واسمحوا لي بأن أؤكد استعداد وفد بلادي الكامل للتعاون معه ومع سائر الوفود خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحي لوجود وفد الحكومة الديمقراطية لجنوب افريقيا في هذه الدورة.

عشية الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، تتيح لنا هذه الدورة للجمعية العامة فرصة تصور عالم أفضل قائم على مبادئ الميثاق والقيم والتطلعات المشتركة لأعضائها. والطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف الحيوي هو اختبار الأداء الماضي، والقيام بتحليل متعقل للظروف الحالية ووضع تصور متجدد لمستقبل العلاقات الدولية وفقا للميثاق.

في السنوات الخمسين الماضية، نجحت الأمم المتحدة في بعض المجالات بما في ذلك انهاء الاستعمار. ومع هذا، فان التنافسات بين الدولتين العظميين، لم تتح للمنظمة إنجاز مهمتها بالكامل. وفي مجال نزع السلاح، لم تتمكن الأمم المتحدة من القيام بدور كبير، والمفاوضات الهامة كانت تجرى خارج منظومة الأمم المتحدة. وعلى نفس المنوال، كان الدور الذي قامت به المنظمة في التنمية الاقتصادية متأثرا الى حد كبير بمنافسات مماثلة بين الشرق والغرب، الأمر الذي ترتب عليه انعدام العدالة والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية. وبالاضافة الى هذا كانت الحرب الباردة عاملا في تشكيل هيكل المنظمة، وهكذا حرمت الأمم المتحدة من فرصة أن تكون عنصر تغيير حقيقيا.

لقد كان للأمم المتحدة خلال سنوات وجودها الخمسين نصيبها من التحديات. ومع هذا، لم تواجه المنظمة من قبل تحديا تاريخيا جديا في مجال التجدد الذاتي مثل التحدي الذي تواجهه الآن، وقد وصلنا عند مفترق طرق في تاريخ العلاقات الدولية. ومن الطبيعي أن المنظمة لكي تواجه تغيرات اليوم السريعة المتعددة، يجب أن تخلّص نفسها من القيود التي فرضها عليها عصر التنافس بين الدولتين العظميين.

إلا أنه مما يثير الأسى أن حفنة ممن أعلنوا أنفسهم الفائزين في الحرب الباردة أصبحوا يشعرون بأنهم مخولون إملاء المعايير الجديدة التي تحدد العلاقات الدولية وتواجه مسار الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديدا مجلس الأمن، مدعين لأنفسهم الحق في فرض رؤيتهم وتفسيراتهم الذاتية على سائر البشرية. إن تحويل مجلس الأمن الى أداة لتبرير أو فرض سياسات عدد من الأعضاء الدائمين لا يتفق على الاطلاق مع روح الميثاق، بل هو يتعارض مع صريح نص المادة ٢٤، التي تقضي بأن المجلس إنما يعمل نيابة عن أعضاء المنظمة جميعا. وعلى عكس افتراضات القلة، فان المجلس ليس ملكية خاصة لأحد وينبغي ألا يساء استخدامه لاحياء دبلوماسية القوة التي تمارسها بعض الدول. إن هذه الهيئة التي اوكلت اليها مثل هذه المسؤولية الخطيرة ، مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين يجب ألا تقع تحت تأثير أو تلاعب تلك الدول التي سعت بشكل تاريخي لخدمة مصالحها الذاتية على حساب السلم الدولي.

إن عدم اتباع مجلس الأمن لنهج متوازن في التعامل مع مختلف الأزمات، وتطبيقه المستمر لمعايير مزدوجة نتيجة لتلاعب بعض الأعضاء الدائمين به، قد أديا بالفعل الى الحيلولة دون اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية وفقا للميثاق. ولقد كان أوضح دليل على هذا صمت مجلس الأمن وفشله في وضع تدابير حازمة في وجه أعمال العدوان المتكررة التي ترتكبها اسرائيل ضد شعوب فلسطين ولبنان وسوريا. وكيف يمكن لأعضاء مجلس الأمن المؤيدين للنظام الذي يحتل فلسطين أن يسمحوا لهذا النظام التوسعي بأن يواصل عدوانه ضد جيرانه، بينما تطالب قرارات المجلس المتكررة بانهاء الاحتلال؟ ماهي الدوافع التي تكمن وراء سكوت مجلس الأمن في وجه أعمال ارهاب رسمي فاضح تقوم بها اسرائيل في الأراضي المحتلة وفي جنوب لبنان بالقنابل؟ إن المذبحة التي ارتكبت ضد المسلمين في مسجد الخليل، وقصف المناطق السكنية في جنوب لبنان، واختطاف المواطنين اللبنانيين، والحوادث الأخرى

المماثلة تصور الحقيقة المريرة بأن اسرائيل أصبحت تعتقد أنها يمكنها - بدعم عدد من الدول القوية - أن تواصل ذلك المسلك دون عقاب.

إن مواصلة الاحتلال كان دائما الهدف الحقيقي والنهائي لاسرائيل. وهي اليوم ما زالت، تحت ستار عملية السلم، مستمرة في تنفيذ هذه السياسة بعينها عن طريق قمع المسلمين وجميع المعارضين للاحتلال الاسرائيلي العدواني وغير القانوني. ومن هنا نرى أن العملية الجارية حاليا تفتقر الى الواقعية ولا تلتزم بالمبادئ العالمية، ولن تؤدي، بالتالي، الى سلم حقيقي. والحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية إنما يكمن في الإعمال التام لكل حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وتمكينهم من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتحرير جميع الأراضي المحتلة.

كما أن النهج اللامبدئي الذي يتبعه مجلس الأمن إزاء مختلف الأزمات وأعمال العدوان يتبدى أيضا في معالجته المشبوهة للعدوان على جمهورية البوسنة والهرسك. فمسلمو البوسنة العزل ما زالوا منذ أكثر من سنتين ونصف السنة يقاومون العدوان الأجنبي و "التطهير العرقي"، والمذابح والإبادة التدريجية لأمتهم. ومجلس الأمن، رغم اعتماد قرارات وبيانات لا حصر لها، وفي الواقع بسبب الافتقار الى الإرادة السياسية لمعالجة الأزمة من جذورها. لم يقصر فحسب في تنفيذ قراراته ذاتها، بل إنه في الواقع قد أذن للمعتدين بالاستمرار في ارتكاب فظائعهم، ومنع دولة عضوا في الأمم المتحدة من ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس وذلك بمقاومته نداء المجتمع الدولي برفع حظر السلاح المجحف المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك.

إن حكومة البوسنة، من ناحيتها، شاركت منذ بداية الأزمة في جميع المفاوضات بحسن نية حتى مع كون معظم خطط السلام التي اقترحها الوسطاء خططا بعيدة عن الإنصاف. لقد قدمت حكومة البوسنة الدليل الكافي على رغبتها الصادقة في السلام. أما من الناحية الأخرى نجد أن المعتدين ومؤيديهم، قد عمدوا عن طريق سياسة التسويف، الى دفع المفاوضات الى طريق مسدود، وذلك بتجاهلهم جميع قرارات المجلس وجميع الاقتراحات الرامية الى إحلال السلام. ومع ذلك، لم يتخذ المجلس للأسف، ورغم التعهدات السابقة، أي تدبير لتشجيع الامتثال ومعاقبة التعنت وعدم الامتثال. بل إنه مما أثار ألمنا ودهشتنا العميقين أن نرى مجلس الأمن، منذ بضعة أيام، يسارع قبل الأوان بمكافأة صربيا على شيء لا يعدو أن يكون مجرد حركة تكتيكية، بينما انقضت شهور منذ قبول حكومة البوسنة لآخر خطة للسلم ورفضها من طرف الصرب، دون اتخاذ قرار للوفاء بالتزام فريق الدول الخمس للاتصال، بما في ذلك رفع حظر السلاح غير المبرر المفروض على البوسنة.

وقد أعربت البلدان الإسلامية، في اجتماعها الأخير في إسلام أباد عن تصميمها على الإسهام، فرادى وجماعات، في الدفاع المشروع عن جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا المنعطف، ترى أغلبية حاسمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفيذ حظر السلاح المفروض على البوسنة غير قانوني. وكثير من هذه البلدان يرى - تماشيا مع الرأي العام - أنه لا مبرر في الظروف الحالية لأي مزيد من الانتظار قبل إصدار حكم قاطع من مجلس الأمن. لذا، نعتقد أن المجلس، حرصا على مصداقيته ذاتها، يجب أن يتخذ إجراء دون مزيد من الجعجعة، وأن يبدي احترامه لآراء أغلبية المجتمع الدولي بلا منازع.

هذه الأمثلة، والمناقشات التي جرت في العام الماضي بشأن إعادة تشكيل الجمعية العامة ومجلس الأمن، أثبتت بوضوح ضرورة إعادة تقييم وتغيير إجراءات مجلس الأمن ومنهجيته لتمكينه من التصدي بشفافية وبطريقة عادلة وجادة للقضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ويتفق الكثيرون أيضا على أن سلطة الجمعية العامة في تناول مسائل السلم والأمن، كما يؤكد الميثاق، والحاجة الى أن يكون مجلس الأمن مسؤولا بدرجة أكبر أمام الجمعية العامة أمران يجب ترجمتهما من مجرد كلمات الى واقع ملموس. وواجب مجلس الأمن هو أن يفي بدقة بالتزاماته تجاه عامة أعضاء المنظمة الذين يعمل المجلس باسمهم.

ولن تتمكن الأمم المتحدة من التصدي بفعالية للقضايا العالمية إلا عندما يسمح لأعضائها بالمشاركة على قدم المساواة في عملية صنع القرار. ومعظم التطورات الدولية المعاصرة لا يمكن تقييمها بشكل واف من منظور عمره ٥٠ عاما. وإذا كنا حقا صادقين في اعتقادنا بأن العالم قد تغير الى حد يلزم معه أن تزال من الميثاق كل إشارات الى "الدول المعادية"، فلِمَ إذن لا نعترف أيضا بعدم وجود أي مبرر آخر للتمسك بمزايا منحت للمنتصرين في الحرب التي وقعت آنذاك؟

مسألة جوهرية أخرى يجب أن نفكر فيها بتأن لدى تقييمنا للخمسين سنة الأولى من أنشطة الأمم المتحدة، تتعلق بدور الأمم المتحدة في جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح، بما في ذلك الجهود المتعددة

الأطراف الرامية الى تحقيق نزع السلاح التام الشامل وغير التمييزي في العالم. إن أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي اليوم هو مستقبل تحديد الأسلحة، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل التي لم يعد لها مبرر في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وعلى المجتمع الدولي أن يحدد مخاطر تكديس هذه الأسلحة وانتشارها الأفقي والرأسي. وعليه، بعد ذلك، أن يشرع في وضع معاهدات دولية شاملة وعالمية وغير تمييزية لكفالة إزالة هذه الأسلحة وتدميرها في أقصر وقت ممكن.

بعد تعليق الدورة الحالية بقليل ستجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض فعالية هذه المعاهدة على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية وللبت في نطاق وشروط تجديدها. وللوصول الى قرار رشيد وعملي لا بد من الرد على التساؤل عما إذا كان المجتمع الدولي مستعدا لأن يقبل، كما فعل على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية، بقاء الدول النووية، من ناحية، مجهزة للأبد بأسلحة الدمار هذه، ومن ناحية أخرى بقاء أغلبية الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار محرومة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

لقد كانت إيران ضمن أوائل الموقعين على هذه المعاهدة، وقد ظلت ملتزمة بها بكل أمانة. ولكنها في الوقت ذاته ضمن البلدان النامية العديدة المحرومة من إمكانات التقدم والتطور التي يوفرها الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما تقر المعاهدة. ونعتقد أن تجديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى بلا أي شروط لن يؤدي إلا الى قصر حيازة هذه الأسلحة المدمرة المعادية للإنسانية على حفنة من الدول النووية، وإرغام بقية المجتمع الدولي على أن يعيش في ظل الخوف الكئيب من هذه الأسلحة. إن تأسيس نظام عالمي جديد على تشجيع معايير تمييزية وغامضة وصبغها بصبغة مؤسسية، بما في ذلك إضفاء صفة الدوام على مثل هذه المعاهدات، وانتشار نظم تمييزية وانتقائية وغير عالمية مثل مجموعة استراليا أو نادي لندن، أمر لا يبشر خيرا لمستقبل المجتمع الدولي والنظام العالمي الآخذ في الظهور.

إن جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها ضحية لأسلحة التدمير الشامل لم ولن تحاول مطلقا، في ظل أي ظرف من الظروف، أن تمتلك أو تستحدث هذه الأسلحة المعادية للإنسان. ومن ثم، فهي تولي أهمية كبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، برغم أوجه القصور العديدة الكامنة في هذا الصك. بيد أننا نرى أن تجديد المعاهدة، لأمد محدود، أمر لن يخدم هدف نزع السلاح النووي إلا بإيلاء اهتمام دقيق للاعتبارات التالي: أولا، يتعين على الدول النووية أن تتخلى عن عقيدة الردع النووي وأن تلتزم بتاريخ يحدد لبلوغ هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية؛

ثانيا، لا بد من الانتهاء من وضع معاهدة الحظر الشامل والتوقيع عليها دون قيد أو شرط؛ ثالثا، ينبغي فرض حظر دائم على انتاج وتطوير وتخزين جميع المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والاتجار بها؛ رابعا، لا بد من ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد التهديد باستخدام هذه الأسلحة من قبل الآخرين، ولن يتسنى هذا إلا عن طريق إبرام معاهدة دولية فعالة. وأخيرا إتاحة الفرص لحصول الحكومات على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

كما يتطلب مستقبل معاهدة عدم الانتشار بحثا جديا للحالة الحرجة في الشرق الأوسط وللخطر النووي الذي تشكله اسرائيل إذ أن برنامجها النووي قد فاقم من سباق التسلح في المنطقة وأرغم غيرها من دول المنطقة على اللجوء الى أسلحة تقليدية أكثر تقدما. وقد علقت بعض دول المنطقة انضمامها الى عدد من معاهدات نزع السلاح بشرط قبول اسرائيل للأنظمة الدولية التي أنشئت لمنع انتشار الأسلحة النووية. إن رفض اسرائيل القيام بذلك، وهو أمر يحظى للأسف بتأييد عدد من الدول المتقدمة الحائزة للأسلحة النووية، سيؤثر على نظرة دول الشرق الأوسط لمستقبل معاهدة عدم الانتشار بعد عام ١٩٩٥.

وبالإضافة الى تهديدات اسرائيل المستمرة، أدى تدخل الحكومات الأجنبية في شؤون دول المنطقة الى وجود تصورات ووجهات نظر سلبية داخل المنطقة عرقلت إجراء حوار جاد والنظر في مقترحات بناءة لإيجاد السلم والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والخليج الفارسي.

إن جمهورية إيران الإسلامية التي تمتلك أطول ساحل على امتداد الخليج الفارسي وبحر عمان، ما برحت تدرك تماما دورها ومسؤولياتها في النهوض بالسلم والأمن وصيانتهما في المنطقة، وهي لن تألو جهدا في هذا المضمار. واليوم، يكرس الجزء الأكبر من ميزانية إيران الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التعمير. وقد تم تحويل العديد من صناعاتنا العسكرية الى وحدات غير عسكرية. وبرغم الطبيعة غير المستقرة لمنطقتنا وتجربتنا المريرة باعتبارنا ضحية للعدوان، لا يتجاوز متوسط ما يخصص للدفاع الوطني ١,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لإيران، في الوقت الذي تواصل فيه بعض البلدان المجاورة لنا شراء مخزونات هائلة من الأسلحة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة استخداث ترتيبات أمنية إقليمية تكفل مشاركة جميع بلدان الخليج الفارسي. ومثل هذه الترتيبات من شأنها أن تقلل من سباق التسلح وتضمن التدفق الحر للنفط والتنمية الاقتصادية والرخاء في المنطقة. إن القيم الدينية والثقافية والتاريخية والتجارية المشتركة بين بلدان المنطقة تفرض علينا جميعا إيجاد الثقة والتعاون وتوسيع نطاقهما عن طريق المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. وها نحن نقترح هنا إقامة محفل، تشارك فيه بلدان الخليج الفارسي، لاستعراض وتطوير تدابير لبناء الثقة تتسق مع متطلبات المنطقة. إن صيانة الأمن في الخليج الفارسي مسؤولية تقع على البلدان المحيطة بهذا الطريق المائي الاستراتيجي. وعلى الحكومات الأجنبية، التي كانت في أحوال كثيرة مصدرا لإنعدام الاستقرار والأمن في المنطقة، أن تؤيد مبادرات التعاون الإقليمية الجماعية وأن تقلع عن بذر بذور الشقاق والتوتر، وغير ذلك من السياسات الانقسامية الأخرى التي لجأت إليها على مر التاريخ من أجل الحفاظ على مصالحها وتبرير تواجدها.

إن جهود جمهورية إيران الإسلامية لتخفيف حدة التوتر في أفغانستان وطاجيكستان، وكشمير وكاراباخ، وتأكيدها المستمر لمبدأ احترام الحدود المعترف بها دوليا، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، كل هذا يتسق تماما مع سياستها الشاملة الموجهة صوب صون وتعزيز الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

إن سياستنا المتعلقة بأفغانستان قد ركزت اهتمامها على الجهود الرامية الى منع الحرب وتقاتل الأشقاء وعلى محاولات إقناع الفصائل المتحاربة بالتفاوض والتوصل الى تفاهم. وفي السعي لبلوغ هذه الأهداف أقمنا تعاونا شاملا وبناء مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي نفس الوقت، نواصل تقديم مساعدتنا الإنسانية لأفغانستان ونحن نستضيف الآن حوالي ١,٥ مليون من اللاجئين الأفغان الباقين في بلدنا.

أما عن الجهود الرامية الى تسوية الأزمة في طاجيكستان، فإننا في الوقت الذي نتعاون فيه مع الأمين العام للأمم المتحدة ونقوم فيه بتنظيم جولة ثانية للمحادثات بين الأطراف الطاجيكستانية في طهران، نواصل اتصالاتنا رفيعة المستوى مع الأطراف المتحاربة وغيرها من الأطراف المعنية. وقد تسنى في الأسبوع الماضي، على إثر جهد مستفيض للوساطة من جانب إيران، ترتيب لقاءات وإجراء مفاوضات جادة في طهران بين الطرفين وذلك على أعلى مستوى من التمثيل. ونتيجة لذلك، وقع الطرفان، في طهران وفي حضور ممثلين عن الأمين العام والاتحاد الروسي، اتفاقا

لوقف الأعمال العدائية وإطلاق سراح السجناء وأسرى الحرب.

وفي كل جهود صنع السلم هذه رحبنا بالتشاور والتعاون مع جميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة بالأمر من أجل احتواء هذه الأزمات ومنع العواقب الإنسانية المأسوية التي تترتب عليها أو التخفيف من حدتها.

أما في آسيا الوسطى والقوقاز فما زال السعي مستمرا على نحو نشط لتوسيع وتوطيد العلاقات في كل المجالات، ولا سيما علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي، مع البلدان المجاورة، وذلك بغية تيسير وضمان التنمية المستدامة في المنطقة، وتهيئة مناخ من التفاهم المتبادل وترسيخ الاستقرار. إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضوا مؤسسا لمنظمة التعاون الاقتصادي، تشارك بنشاط في النهوض بالتجارة الحرة والمشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء في تلك المنظمة. ويحدو إيران الأمل في أن يساعد حصول منظمة التعاون الاقتصادي في العام الماضي على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة، على تعزيز التعاون بينها وبين شتى وكالات وأجهزة الأمم المتحدة.

كما تسعى جمهورية إيران الإسلامية جاهدة لإقامة مجلس تعاون بحر قزوين، الذي سيقوم بضمان ورصد حماية البنية والاستخدام الأمثل لمواردها من جانب الدول الساحلية. وترسي هذه الجهود الإقليمية الأساس للتعاون متعدد الأطراف بين إيران ودول آسيا الوسطى والبلدان الصناعية.

ثمة مشكلة رئيسية أخرى واجهت الأمم المتحدة أثناء العقود الماضية تمثلت في الإثارة الانتقائية للشواغل ودواعي القلق الإنسانية. بل في الواقع التلاعب بها واستغلالها لملاءمة جداول أعمال سياسية مشبوهة. وفي هذه الهيئة نجد أقلية، سجلاتها الماضية بعيدة كل البعد عن أن تكون ناصعة البياض، تنتحل لنفسها ملكية مفاهيم معينة كحقوق الإنسان والديمقراطية وتستخدمها باستمرار كوسائل ضغط سياسي دون سند أو مبرر مستمد من الواقع. ومثل هذا النهج يجعل من حقوق الإنسان شيئا يتبع المصلحة السياسية، وهو لا يقصد به أو يتوخى من اتباعه، سوى إعلاء المطامح السياسية، وفرض قيم مجموعة معينة على القيم التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية للغير.

وفي المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، وفي المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، نجد أن المحاولات الفاشلة التي قامت بها أقلية غير مقتنعة بالقيم الأخلاقية السماوية لفرض أفكارها وأساليبها على الأغلبية المتدينة، قد أوضحت أن من اللازم بصورة لا مراء فيها إيجاد التفهم الواضح الدقيق والاحترام الواجب للتعاليم والقيم السماوية والمعتقدات الدينية. وقد أظهر هذان المؤتمران أن هناك عددا كبيرا من الدول، ولا سيما البلدان الإسلامية، يعتز بقيمه الدينية بالقدر الكافي لإيلاء أولوية أكبر للدفاع عن قيمه السماوية وتعاليمه الإسلامية التي تكفل السلامة المادية والمعنوية لمجتمعاتنا من الأولوية التي تولى لأي اعتبارات سياسية، ولذلك فقد اتحدت تلك الدول في جبهة موحدة لمقاومة أي محاولة لإغفال هذه القيم أو تقويضها أو تدنيسها.

ويرى المسلمون أن الملاحظات التي أبدتها رئيسة الوفد النرويجي في مؤتمر القاهرة هي بوجه خاص مما لا يمكن احتماله كما أنها مهينة وخاطئة ببساطة. ونحن نكرر دعوتنا الى السلطات النرويجية لاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة ولعدم تكرار هذه البيانات التي تظهر التعصب الديني، وللبدء في الاعتراف بحقوق غالبية البشرية المؤمنة بالأديان المقدسة ومراعاة تلك الحقوق.

وبالإضافة الى ذلك، فإن الظاهرة الخطيرة التي تتمثل في عدم مراعاة قيم ومعتقدات الآخرين وعدم التسامح إزاءها تكتسب، للأسف، زخما في بلدان غربية وهي ظاهرة توجه ضد أبناء الطوائف المسلمة فيها. قد أدى هذا الى انتهاك أبسط حقوقهم الإنسانية وحرمانهم قسرا من حقهم الأساسي في المحافظة على القيم والتعاليم الإسلامية وممارستها. ولذلك، نعتقد بوجوب بذل جهود أكبر لتعزيز وتشجيع فهم القيم المتنوعة لمختلف الشعوب والأمم ومراعاتها وذلك في جملة أمور عن طريق الحوار البناء وتنفيذ نظام معزز للتشاور.

وهناك مشكلة مماثلة تظهر من خلال معالجة المجتمع الدولي لخطر الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ولا ريب أن الاعتبارات السياسية والإحجام عن منع الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعات تلتقي مواقفها مع سياسات بعض الدول المهيمنة، أمور قد أعاقت الجهود الدولية الرامية الى استئصال الإرهاب الدولي ولا مسوغ لها بالتالي. وكيف يجوز لمؤيدي الإرهاب الرسمي المكشوف لاسرائيل أن يضفوا على أنفسهم وصف أبطال الكفاح ضد الإرهاب ثم يجرؤون بعد ذلك على أن يتهموا الآخرين على نحو تعسفي بمساندة الإرهاب؟ ولماذا تمنع هذه البلدان اتخاذ أي

إجراء جاد ضد الفظائع الإرهابية الصهيونية في المسجد الإبراهيمي بالخليل؟ وكيف تتخذ موقف عدم المبالاة التامة بل الرضا، في الواقع، عن الانفجار الإرهابي الأخير الذي قتل العديد من الأبرياء في أقدس المزارات في بلدنا. إننا نرى أن السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب هو القيام بحملة شاملة ومتسقة وتتناول كل الجهات. ونحن نحتاج الى العمل معا على المستوى الدولي لإزالة هذه الظاهرة المعادية للإنسانية في جميع أركان المعمورة، بصرف النظر عن جنس الضحايا أو الجناة أو دينهم أو أيديولوجيتهم أو انتمائهم السياسي.

وهناك تحد هام آخر يواجه الأمم المتحدة ألا وهو الحاجة الى الواقعية السياسية والنظر الجدي في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية القائمة في الحاضر أو المنتظرة في المستقبل واتصالها المباشر بالاستقرار الاجتماعي والسلم. وترتبط المضاعفات الاجتماعية المتزايدة ارتباطا مباشرا بالظروف الاقتصادية المزمنة والعلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة والتي تتفاقم على الدوام على حساب البلدان النامية. وما لم يعترف بهذا الارتباط بطريقة واقعية ويعالج على نحو مسؤول من خلال قرارات المحافل الدولية، وما لم تنفذ تدابير علاجية فعالة مقترنة بالدعم والتعاون الدولي الضروريين، فسوف يستمر حدوث المزيد من تفاقم الأزمات الدولية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سيشكل تهديدا خطيرا ومزعجا لنا جميعا. ولذلك يجب استخدام جميع الفرص لكي يتحول التفاهم بيننا الى برامج عملية بغرض تحقيق التحسن المطلوب في الحالة الاجتماعية العالمية ونحن في عشية القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن ما يحول دون اضطلاع الأمم المتحدة الآن بمسؤولياتها الاقتصادية والإنمائية ليس الافتقار الى التشريعات أو خطط العمل. فالواقع أن العقبة الرئيسية في سبيل تنفيذ القرارات الحالية الهامة هو الانعدام الظاهر للإرادة السياسية والموارد المالية والتقنية. ولذلك، ينبغي "لخطة للتنمية" أن تتوخى إيجاد آليات محددة وعملية بقصد التنفيذ الفعال والسريع لهذه الاتفاقات الدولية.

وقد أوضحت تجربة العقود الخمسة الماضية أن غلبة الاعتبارات السياسية على القيم الإنسانية لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها قد أدت الى تعذر الاستخدام الصحيح لإمكانات المنظمة المتنوعة والفريدة بوصفها أداة هائلة لتعزيز التعاون الدولي ودعم التفاهم والثقة ومنع الأزمات والاضطرابات وإيجاد حلول لها وتيسير التنمية الاقتصادية ومكافحة العلل الاجتماعية والدولية مثل الإرهاب والمخدرات وتقوية الاحترام للكرامة العزيزة للإنسان ولقيمته وحقوقه وكفالة الصالح العام.

وينبغي إجراء الأعمال التحضيرية والتخطيط لنصف القرن الثاني من عمر الأمم المتحدة في ظل الاعتراف الكامل بهذا القصور، وبغرض تعزيز فعالية المنظمة في تنفيذ المهام المتفق عليها والتي تشد انتباه المجتمع الدولي بأكمله وتكتسي أهمية له. ويجب التخلي عن الأساليب العنيفة التي فقدت مصداقيتها. كما يجب استحداث طرق جديدة تتماشى مع أهداف الميثاق ومبادئه في حين تستجيب للبيئة الدولية المتغيرة. ويكرر وفد جمهورية إيران الإسلامية استعداده الكامل للتعاون التام مع السيد أمارا إيسي ومع الوفود الأخرى لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أنغولا سعادة السيد فينانسيو دي مورا.

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أرجو أن تسمحوا لي بأن استهل خطابي بتهنئة السيد أمارا إيسي باسم حكومة جمهورية أنغولا وباسمي بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على اقتناع كامل بأن خبرته الدبلوماسية وتفانيه في خدمة المثل النبيلة لمنظمتنا سيكفلان نجاح مداولات الجمعية العامة في هذه الدورة. وأرغب في أن أؤكد له تعاون وفدي التام معه.

وأرغب أيضا في الإعراب عن تقديرنا لسلفه سعادة السفير صمويل إنسانالي لتفانيه ومهارته المؤكدين في إدارة أنشطة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وأود كذلك الإعراب عن عميق امتنان شعب وحكومة جمهورية أنغولا للأمين العام لمهارته وطاقته ومثابرته ولكل جهوده المبذولة في السعي لحل المشاكل الخطيرة التي لا حصر لها والتي أبتليت بها شعوب كوكبنا.

إن التاريخ الذي نشهده اليوم يبين بوضوح أن توقعات العديد من الشعوب بقيام عالم أفضل بعد انتهاء الحرب الباردة قد تعرضت لخيانة صارخة. فلقد راودنا جميعا الأمل وأصبحنا نتوقع أن نعيش في عالم أفضل يسوده السلم والرخاء. فإذا بنا نشهد بدلا من

ذلك انتشار المنازعات الداخلية التي تترتب عليها نتائج مأساوية، ولا نرى أي بوادر ظاهرة تنبئ بأننا على وشك التوصل لأية حلول مرضية ودائمة على الرغم من جهود هذه المنظمة.

وبنهاية الحرب الباردة والمواجهة الأيديولوجية، شهدت القارة الافريقية خلال السنوات الخمس الأخيرة انتشارا واسعا للديمقراطية مما أسهم في إحياء الأمل في رخاء ورفاه الشعوب الافريقية التي لا تزال تعاني من التخلف الاقتصادي الذي أورثها إياه الاستعمار.

على أن افريقيا لا تزال القارة الأكثر تضررا من انتشار الحروب والقلاقل السياسية. وحسبنا هنا أن نذكر على سبيل المثال النزاعات الجارية في رواندا والصومال وليبريا وبوروندي وفي بلادي أيضا.

وتحدث مشاكل مماثلة في أنحاء كثيرة أخرى من العالم مما يشير إلى الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتكثيف جهوده فورا، ولا سيما من خلال المشاركة المتزايدة من جانب الأمم المتحدة، لإيجاد صيغ مقبولة وعادلة ومتفاوض عليها لحماية المصالح المشروعة للشعوب.

ولا بد للأمم المتحدة من أن تحدد مبادئ توجيهية عالمية لكيلا يجري تطبيق معايير متفاوتة في حل مختلف النزاعات. وبعبارة أخرى إنه إذا أريد الإبقاء على مصداقية منظمتنا، فلا بد من أن تحظى جميع الأزمات والنزاعات بمعالجة عادلة ومتساوية. وذلك يبرز الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة إجراءات الأمم المتحدة من أجل مواءمة الآليات القائمة لمنع النزاعات وإدارتها مع حقائق زمننا.

وبالنسبة لحقوق الإنسان، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور نشط من أجل الحيلولة دون استمرار تعريضها للخطر. إن إنشاء الجمعية العامة مؤخرا لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان يعد خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد.

وتعيد جمهورية أنغولا التأكيد على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ذات انطباق عالمي، وأنه ينبغي كفالة تعزيزها وحمايتها على أساس من المساواة والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. ولا يمكن استخدام قضية حقوق الإنسان، بل لا ينبغي استخدامها، كسلاح سياسي أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتتابع أنغولا باهتمام وارتياح التطورات الإيجابية التي تحدث في بعض مناطق العالم حيث يتم العثور على حلول لنزاعات كان يبدو أن لا نهاية لها. ففي الشرق الأوسط مثلا، أسهم تصميم الشعب الفلسطيني والشجاعة السياسية التي أبدتها الحكومة الحالية في اسرائيل في إيجاد مناخ يقل فيه التوتر مما أفضى إلى الاتفاق التاريخي الذي وقع في واشنطن بشأن الحكم الذاتي في غزة وأريحا - وهي أراض كانت محتلة بشكل غير مشروع في الماضي.

وإننا لنناشد المجتمع الدولي بذل كافة الجهود لكفالة الامتثال الصارم للاتفاق، وتأمين نجاحه بتوفير كل العون الممكن للشعب الفلسطيني من أجل إعمار الدولة الفلسطينية الوليدة وتحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

ولن يكون من قبيل التزيد أن نشيد مرة أخرى بما أبداه الرئيس ياسر عرفات والسيد شيمون بيريز من شجاعة وتصميم.

وإننا لنحث حكومة اسرائيل على مواصلة تلك الاتصالات التي استهلتها بالفعل مع بلدان المنطقة بغية تحقيق السلم والوئام في ربوعها.

وفي الجنوب الافريقي، نثني على شجاعة شعب جنوب افريقيا وتصميمه، مما أفضى إلى سقوط نظام الفصل العنصري غير الإنساني البائد. واليوم نشعر بالغبطة إذ نرى شعب جنوب افريقيا وقد تحرر أخيرا. ومرة أخرى، نحيي جنوب افريقيا الجديدة بقيادة الرئيس مانديلا، هذه الدولة المختلفة التي قامت في جنوب افريقيا والتي انبثقت عن انتخابات ديمقراطية قبلت بنتائجها جميع القوى السياسية في البلاد.

وإننا لنهنئ سلطات جنوب افريقيا الجديدة تهنئة حارة ونرحب بها في منظمتنا، كما نشيد بشعوب الجنوب الافريقي التي بذلت تضحيات كثيرة قبل الإطاحة بنظام الفصل العنصري البشع.

وأنغولا التي كانت الضحية الرئيسية لهجمات لا تحصى والتي عانت من خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتدمير البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة مناصرتنا لشعب جنوب افريقيا الشقيق، يحق لها أن تسأل الآن وها هنا عما إذا كانت قرارات هذه الجمعية وقرارات مجلس الأمن بخصوص تعويض بلادي ستنفذ الآن.

وفي موزامبيق، نرحب بالتزام الحكومة بتنظيم انتخابات ديمقراطية ونشجعها فيما أقدمت عليه، ونهيب برينامو والقوى السياسية الأخرى أن تستجيب بإظهار التزام مماثل بنجاح العملية مما يفضي إلى قيام سلم دائم في هذا البلد. بيد أن لدى الأمم المتحدة على وجه الخصوص، والمجتمع الدولي عموما، دورا هاما

يتعين القيام به لكفالة تحقيق الأهداف الرئيسية أي السلم والديمقراطية والرخاء.

وفي ليبريا، نشعر بالتشجيع بفعل التطورات الإيجابية والحوار الذي يدور بين الأطراف المعنية. وتشجع أنغولا على مواصلة هذا الحوار ونهيب بالأطراف أن تلزم أنفسها حقيقة بالتوصل إلى سلم دائم.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تهيب أنغولا بالأطراف المعنية أن تطبق خطة السلم التي وضعتها الأمم المتحدة بحذافيرها وأن تتقيد بإحكام بالآليات المنشأة لهذا الغرض، وهي الآليات التي تحظى بالمساندة الكاملة من قبل منظمة الوحدة الافريقية، وإننا لنستحث الأطراف على الدخول في حوار مباشر لتيسير تحقيق تقدم.

وفي رواندا، نجد أنه على الرغم من هبوط الغليان السياسي والعسكري، يسود وضع اجتماعي - إنساني مزعزع. وتعرب أنغولا عن تضامنها مع شعب رواندا الشقيق. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل القيام بدور هام في حل الأزمة في رواندا وفي الحفاظ على السلم والسكينة لشعبيها.

وفي الصومال، نجد أنه رغما عما أبداه المجتمع الدولي من التزام، ليس من المتوقع تحقيق نهاية للنزاع المسلح في المستقبل القريب بسبب عدم وجود توافق آراء فيما بين الأطراف المعنية. وترى أنغولا أنه ينبغي لمنظمتنا أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها في المحافظة على السلم والأمن العالميين المهددين بالخطر في هذا الجزء من افريقيا، وإننا نناشد الأطراف أن تحكّم منطق التقدير السليم للأمور فتتعاون مع الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود لإعادة إقامة دعائم السلم في هذا البلد.

وفي البوسنة والهرسك، نجد أنه رغما عما يبذله المجتمع الدولي من جهود هائلة لاستعادة السلم، لا تزال هناك خلافات عميقة متبقية مما يسهم في استمرار النزاع. ولذلك فإننا نحث الأطراف والمجتمع الدولي على مواصلة جهودهم لإيجاد حل دائم يكون مقبولا للأطراف المعنية. وأخيرا، نحيي حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لما بذلته من جهود في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، فإن أنغولا تشجع الجهود الرامية إلى إعادة التوحيد وتشيد بالبوادر الإيجابية في الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتابع أنغولا باهتمام الموقف في تيمور الشرقية. وقد شهد المجتمع الدولي الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها ويعاني منها شعب تيمور الشرقية. وترى أنغولا أن هناك مشكلة أساسية يتعين حلها أولا. وأشير هنا إلى القضاء على الاستعمار واحترام حقوق شعب هذا الإقليم - وبصفة خاصة حقهم في تقرير المصير. ومن ثم، فإننا نحث حكومة اندونيسيا على الاعتراف بالحق المشروع لشعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال، وعلى التعاون مع البرتغال بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ومع الأمم المتحدة من أجل تحقيق رغبات شعب ماوبير.

وينبغي أن يكون الموقف الحالي في كوبا، بعد تشديد الحظر الاقتصادي عليها، أحد الاهتمامات الرئيسية في الدورة الحالية للجمعية العامة، بالنظر إلى أن ضحاياه المباشرين هم سكان تلك الجزيرة.

ويبين اعتماد الجمعية العامة للقرارين ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨، بوضوح أن الحظر الاقتصادي، والتجاري، والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، وبوجه خاص لأن هذا الإجراء الانفرادي إجراء يطبقه بلد خارج أراضيه، فإن أنغولا تدينه.

ولما كنا نضم صوتنا إلى أصوات جميع من يسعون لإنهاء الحظر المفروض على كوبا، فإننا على اقتناع بأن السبيل الوحيد إلى حل هذه المنازعات هو الحوار، وليس اتخاذ التدابير القاسية وغير الإنسانية التي ذكرتها. ومن ثم فإننا نشجع استمرار الحوار بين البلدين لإيجاد حل لخلافاتهما في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد كانت الاستراتيجية الدولية للتنمية للسنوات ١٩٩١-٢٠٠٠، التي تم إقرارها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، بارقة أمل للمجتمع الدولي الذي اعتبر أن التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية الجديدة سيتيح حلا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها كوكبنا. واليوم، وبعد مضي ثلاث سنوات، فإننا نشعر ببعض الشك يهز قناعاتنا الأولى.

وتعتبر جمهورية أنغولا أن الدور الذي تقوم به المؤسسات الاقتصادية الدولية والهيئات مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، هو دور له أهميته البالغة. وفي إطار كفاحها ضد الحواجز التجارية، تخلق هذه الهيئات فرصا هائلة للبلدان النامية للمشاركة في تنمية السوق العالمية. إن عبء الديون الخارجية الثقيل

والمؤلم، والذي يرجع إلى عام ١٩٨٢، يحملنا على الاعتقاد بضرورة بذل جهود من قبل الجميع إذا أردنا إيجاد حلول متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

وبنفس الدرجة، يجب إيلاء الاهتمام لقضايا التنمية المستدامة. وينطوي هذا بالضرورة على تنفيذ أهداف مؤتمر قمة ريو، واحترام الالتزامات التي تعهدت البلدان الصناعية بالاضطلاع بها بعد ذلك الحين.

إن البيانات الواردة في التقارير المقدمة إلى مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية، تبين أن الحالة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم تتخذ أبعادا تكاد أن تكون مزعجة. إن في كون عدد سكان العالم قد أصبح يبلغ الآن ٥,٥ بليون شخص، وكون غالبية هؤلاء الناس يعيشون في فقر مدقع ما يقنعنا بالحاجة الملحة إلى إقرار خطة عمل متسقة تدعو إلى اتخاذ التدابير لمواجهة التدهور المتزايد في الوضع الاجتماعي لهؤلاء البشر. ومن ثم، فإننا نكرر من جديد إيماننا بشرعية الأهداف الواردة في الوثيقة المعنونة "الموقف الافريقي المشترك إزاء التنمية البشرية والاجتماعية في افريقيا".

وبعد أن قدمتُ عدة تعليقات حول المشاكل الرئيسية التي تؤثر فينا جميعا بشكل أو بآخر، أود أن أشير بإيجاز إلى الوضع في بلادي.

ولعل الممثلين يذكرون أنه على أثر رفض يونيتا نتائج الانتخابات الديمقراطية في عام ١٩٩٢، التي رصدها المجتمع الدولي وأقر بحريتها ونزاهتها، لجأت يونيتا إلى الحرب، بهدف الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح، خلافا لروح اتفاق بيسيس الذي وقعت عليه هذه المنظمة والذي كان أساسا للعملية الانتخابية.

وبسرعة، تدهور الموقف الناشئ عن استئناف الحرب وانتهى إلى كارثة محققة، تُعرِّض للخطر سلامة البلاد الإقليمية، وتجبر الحكومة الشرعية على اتخاذ التدابير الدفاعية للحيلولة دون تحقيق نوايا يونيتا.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي قامت بها الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي، ونتيجة لهذه الحرب المفروضة على شعب أنغولا من جانب الجناح العسكري المتشدد ليونيتا التي يتزعمها السيد سافيمبي، تواجه أنغولا مستقبلا كئيبا نوعا ما يشبه بصورة خطيرة مستقبل البلدان التي أشرت إليها من قبل.

وتتسم الحالة الراهنة السائدة في بلادي بالفقر المدقع للشعب الذي فر من مناطق الحرب نجاة بحياته، فأصبح شعبا لاجئا في أرضه.

ويوجد في أنغولا الآن ٣,٧٥ مليون من المشردين، وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من المشوهين، وآلاف من الأطفال الميتَّمين وكبار السن المهجورين. هذا بالإضافة إلى أن غالبية البنية الاقتصادية الأساسية قد دمرت. وفي بعض الأماكن التي تسيطر عليها الحكومة، لا يستطيع الناس ولا السلع الانتقال بسهولة، بسبب الألغام، ونتيجة لأعمال الإرهاب وقطع الطريق التي يقوم بها الجناح العسكري ليونيتا.

ويجب أن يظل الوضع الصعب الذي وصفته الآن، مستحوذا على اهتمام المجتمع الدولي، إذا أريد مساعدة شعب أنغولا وحكومتها الشرعية على إعادة إقرار السلم في شتى أنحاء البلاد.

وكما يعرف الحاضرون في هذه القاعة، ففي يوم ١٥ من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وعلى أثر فشل محاولاتنا لإقامة الحوار، بدءا من ناميبيا إلى أديس أبابا وأبيدجان، شرعت حكومة أنغولا في إجراء مفاوضات في لوساكا. وكانت الأمم المتحدة وسيطا في هذه المفاوضات، والبرتغال وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية مراقبين لها، وقد أسهمت مساعيهم في حدوث توافق في الرأي في موقف المتفاوضين.

ومن المهم أن نعرب عن صادق امتناننا مرة أخرى لحكومة فخامة الرئيس شيلوبا على كرمه وصبره اللذين يتجليان في استقبال الشعب الأنغولي في بلاده، ولعمله الإيجابي وإن يكن في حذر وبشكل غير رسمي. ونكرر كذلك الإعراب عن تقديرنا للدور الهام الذي قام به المراقبون الثلاثة وهم البرتغال وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وللطريقة الملتزمة التي أدار بها السيد اليون بي الممثل الخاص للأمين العام، المفاوضات في لوساكا. إن معرفة السيد بي بالوضع في أنغولا هو ضمانا لنا للوصول إلى خاتمة سريعة للمحادثات. وقد أعرب شعب أنغولا والمجتمع الدولي عن ارتياحهما لأن يونيتا قد قبلت أخيرا مجموعة المقترحات التي قدمها الوسطاء، لأن هذا يشكل خطوة هامة صوب السلم والمصالحة الوطنية.

بيد أنه من الصحيح أن اليونيتا لم تقبل هذه المجموعة من المقترحات التي قدمها الوسطاء إلا بسبب ضغط المجتمع الدولي، ومجلس الأمن أولا وقبل كل شيء، من خلال قراراته العديدة وخاصة القراران ٨٦٤ (١٩٩٣) و ٩٣٢ (١٩٩٤)، اللذان ناديا بتنفيذ جزاءات ضد اليونيتا إذا لم تظهر قيادتها حسن النية بصدد إبرام اتفاق؛ وكذلك لأن الوضع على الجبهة العسكرية قد تحول بجلاء إلى عكس ما كان عليه من قبل. فاليوم تسيطر الحكومة سيطرة فعلية على أكثر من ٧٥ في المائة من الأراضي و ٩٠ في المائة من السكان.

ونحن مقتنعون بأنه إذا استمر هذا الضغط فإن اليونيتا، التي لا تعرف إلا لغة قوة السلاح، قد تنخرط في حوار بناء وصادق. وفي هذا السياق نحث مرة أخرى المجتمع الدولي على مواصلة ممارسة مختلف أشكال الضغط على الجناح العسكري لليونيتا حتى يتم إبرام اتفاق في لوساكا لإنهاء الحرب بصورة قاطعة واستعادة السلم والوئام فيما بين أبناء الشعب الأنغولي.

إننا لا نستهدف انتصارا عسكريا. إننا نريد اتفاقا يمكن أن يحقق سلما دائما وأن يمهد الطريق للمصالحة الوطنية. ويستند إصرارنا على ممارسة الضغط على رغبتنا في أن يصبح التقدم النسبي المحرز في لوساكا أمرا لا رجعة فيه؛ إذ أنه ليس إلا خطوة على الطريق الصعب إلى السلم وتعزيز وحدة البلد والمصالحة الوطنية والدفاع عن الشرعية والديمقراطية.

ولهذا، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، على استعداد للتصرف فورا وبمجرد التوصل إلى اتفاق في لوساكا بغية تفادي التذرع بأية ذرائع لتجنب الامتثال له.

وبين توقيع الاتفاق في لوساكا وإعادة إقرار وقف إطلاق النار، من ناحية، ثم بدء تنفيذ الاتفاق أو التفاهم الذي يتم التوصل إليه في لوساكا، من ناحية أخرى، سيتعين حساب مرور فترة من الزمن لتفادي الانتهاكات. وفي هذا السياق من الضروري إعداد العدة لإرسال قوام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فور توقيع الاتفاق.

وأرجو أن تسمحوا لي بالتأكيد مرة أخرى أمام هذه الجمعية على أن حكومة جمهورية أنغولا ملتزمة التزاما راسخا بألا تدخر أي جهد في السعي من أجل تحقيق حل تفاوضي للأزمة في أنغولا، وإننا لا نعتزم تدمير اليونيتا عسكريا. وعلى عكس المعلومات التي عممت أخيرا متهمة الحكومة بشن هجوم عسكري ضد اليونيتا، نقول إن الحقيقة مختلفة عن ذلك تماما. فالحكومة منصرفة إلى وقف هجوم عسكري لليونيتا بهدف وقف أحداث أخرى وقعت قبل توقيع اتفاقات بيسيس بغية كسب ميزة عسكرية بينما اتفاق لوساكا قيد التوقيع. وهذا سيمكّن اليونيتا من عرقلة التنفيذ الكامل للاتفاق. إننا نريد أن تصبح اليونيتا حزبا سياسيا، وأن تكون مستعدة للعيش في ظلال الديمقراطية وأن تحترم الدستور القائم، الذي جاء ثمرة توافق آراء وطني عسير انضمت إليه اليونيتا ذاتها، والذي عدلت اليونيتا صيغته قبل الموافقة عليها من جانب البرلمان.

وأخيرا، نود أن نوجه نداء قويا إلى المجتمع الدولي ندعوه فيه إلى زيادة مساعدته الإنسانية للمحتاجين. إن الموارد الشحيحة لدى الحكومة ليست كافية لمواجهة الحالة الاجتماعية - الإنسانية المأساوية للناس الذين يجري إنقاذهم من أسر اليونيتا.

لقد أتيحت الفرصة للأعضاء لرؤية الحالة الحقيقية على شاشات التلفزيون في كيتو وفي أماكن أخرى. وحكومة أنغولا على التزامها الدائم بتسليم المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين بصرف النظر عن أماكن

تواجدهم؛ وهي تطلب ممارسة الضغط على اليونيتا حتى لا تعرقل توزيع إمدادات الإغاثة على السكان وعمل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تشارك بتضحيات جسيمة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أنغولا.

وأكرر مرة أخرى أفضل تمنياتنا بنجاح دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين هذه.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥